E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2018/WG.1/3
30 August 2018
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اجتماع فريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء المعني
بتحسين إحصاءات الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة
القاهرة، مصر، 18-20 سبتمبر 2018

البند (4) من جدول الأعمال المؤقت

مؤشرات الإعاقة وبياناتها الوصفية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

موجز

تقدّم هذه الورقة الفنية مؤشرات الإعاقة وبياناتها الوصفية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تهدف الى تطوير إطار شامل لمؤشرات الإعاقة خاص بالمنطقة العربية. وتستعرض هذه الورقة تقييمً لمدى توافُّر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الاعاقة في المنطقة العربية لرصد الأهداف وإعداد تقارير بشأنها. كما يقدم الدليل أولويات جمع وتحسين مؤشرات الإعاقة في الدول العربية والخاصة بأهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية التابعة لها.

واجتماع الخبراء مدعو إلى استعراض الوثيقة والنواتج المقترحة وإبداء الآراء والملاحظات بشأنها بغية التركيز على أولويات الدول الأعضاء في الإسكوا في أنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الاعاقة والتوصيات الخاصة في تحسين أنتاج إحصاءات الإعاقة في الدول العربية.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـة	1-6	3
الفصل		
أولاً- مؤشرات الإعاقة في أطار أهداف التنمية المستدامة	7-9	4
ثانياً- مستوى توافر مؤشرات الإعاقة عالمياً	10-13	4
ثالثاً- مستوى توافر مؤشرات الإعاقة في الدول العربية	14-18	7
رابعاً- دليل البيانات الوصفية لمؤشرات الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة	19-20	14
خامساً- التوصيات	21	14
الملحق 1: دليل البيانات الوصفية لمؤشرات الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة		16

مقدمـة

1- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في 25 أيلول/ سبتمبر 2015. وتشمل الخطة، التي تتألف من 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة و169 هدفا، مجموعة واسعة من القضايا الرئيسية تشمل الفقر والجوع والتعليم والصحة، فضلا عن تغير المناخ، والطاقة النظيفة، والاستهلاك والإنتاج المسؤول. وهو ينطوي على تطلعات شاملة والتزامات تحولية نحو جعل المجتمعات أكثر شمولية وضمان قدرة الجميع على تحقيق إمكاناتهم البشرية بكرامة ومساواة.

2- وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية، برز الاهتمام بقضية الأشخاص ذوو الإعاقة بوضوح وبشكل مباشر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي رفع شعارها "لا يُستثنى منها أحد". كما وقد ورد ذكر الأشخاص ذوو الإعاقة ثلاث مرات في الإعلان ويشار إليهم في تسعة من أهداف التنمية المستدامة. كما تمت الإشارة إلى الأشخاص المهمشين من السكان، مثل "الأشخاص الذين يعيشون في حالات ضعف" والذين يشملون الأشخاص ذوي الإعاقة.

3- وتشكل هذه النظرة فرصة كبيرة للدول للعمل على هذه الاهداف وتحديدا الفئات المهمشة ومنها ذوي الاعاقة بفئاتهم وشرائحهم السكانية المختلفة، وإجراء تحسينات في جمع إحصاءات الإعاقة وتحليلها وتوفرها أمور بالغة الأهمية لتعزيز اتخاذ قرارات سليمة وقائمة على الأدلة في إعداد البرامج وصنع السياسات.

4- وتنص الفقرة 48 من إعلان خطة عام 2030 على ما يلي: "يجري إعداد مؤشرات تعين على القيام بهذا العمل. وستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة وموثوقة ومصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد. وهذه البيانات أساسية لعملية اتخاذ القرارات."

5- وينبغي أن تصنف مؤشرات قياس تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عند الاقتضاء، حسب الدخل والجنس والسن والعرق والأصل الاثني والحالة المتعلقة بالهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، أو أي خصائص أخرى، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (قرار الجمعية العامة 261/68 المؤرخ 29 كانون الثاني/يناير 2014). كما دعت الدول إلى تصنيف المؤشرات حسب حالة الإعاقة، حيثما كان مناسباً.

6- وعليه قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بإعداد الورقة الفنية حول مؤشرات الإعاقة وبياناتها الوصفية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تهدف الى تطوير إطار شامل لمؤشرات الإعاقة خاص بالمنطقة العربية. وتستعرض هذه الورقة المؤشرات والبيانات الوصفية تتناول فيه تقييمً لمدى توافُّر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأشخاص ذوو الاعاقة في المنطقة العربية لرصد الأهداف وإعداد تقارير بشأنها. كما يقدم الدليل أولويات جمع وتحسين مؤشرات الإعاقة في الدول العربية والخاصة بأهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية التابعة لها.

أولاً- مؤشرات الإعاقة في أطار أهداف التنمية المستدامة

7- من أجل توجيه عملية صنع القرار، ولأغراض استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، تم تطوير 232 مؤشرا عالمياً منها[1] 29[2] مؤشرا أساسياً لقياس الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات مختلفة مثل السكان والفقر والأمن الغذائي والتعليم والعمل والمستوطنات السكانية والصراعات والحروب ونظام الحماية الاجتماعية والوصول الى الخدمات والعنف وحقوق الإنسان.

8- وتمت الإشارة الى الحاجة لقياس الأشخاص ذوي الإعاقة في 29 مؤشرا أساسياً كالتالي:
- 16 مؤشرا يشير مباشرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في الغايات و\أو في المؤشرات.
- 13 مؤشرا تشير بياناتهم الوصفية الى الحاجة الى تصنيف المؤشرات حسب ذوي الإعاقة.

9- غير أن هذه المؤشرات 29 لقياس الأشخاص ذوي الإعاقة لا تتوفر عند معظم دول العالم، والبعض منها ليست لها بيانات وصفية. وفي الجزء التالي يلي وصف لتوفر المؤشرات على المستوى العالمي والإقليمي والبيانات الوصفية التابعة لها.

ثانياً- مستوى توافر مؤشرات الإعاقة عالمياً

10- يتم تقييم توافر المؤشرات عالمياً حسب المستويات الثلاث التالية:

- المستوى الأول (GI) توافر المؤشرات في معظم دول العالم ولها بيانات وصفية عالمية

- المستوى الثاني (GII) توافر المؤشرات في بعض دول العالم ولها بيانات وصفية عالمية

- المستوى الثاني (GIII) عدم توافر بيانات وصفية عالمية في الوقت الحالي ولا يتم جمعها في معظم الدول

11- وحسب التقييم العالمي هناك 6 مؤشرات فقط، في المستوى الأول، متوفرة عند معظم دول العالم ولها منهجيات عالمية (GI)، والمؤشرات هي كالتالي:

[2] 1.5.1 و 1.5.11عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين مباشرة الذين يعزى إلى الكوارث لكل 100000 من السكان. مؤشرات مكررة.

• **1.5.4 مؤشرات التكافؤ: الاناث/الذكور، الريف/الحضر، الطبقة الادنى الثروة/ الطبقة الاعلى الثروة، واغيرها مثل حالة الاعاقة والاشخاص ذوي الادراك المحدود، والاشخاص المتأثرين بالصراعات، حسب توفر البيانات لجميع مؤشرات التعليم لهذه القائمة بمستويات التفصيل المذكورة** **مؤشر التكافؤ 4-2-2: معدّل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس**
• **2.5.8 معدل البطالة، حسب الجنس، والعمر، والاشخاص ذوي الإعاقة.**
• **1.6.8 نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) ليسوا في التعليم أو التوظيف أو التدريب.**
• **1.1.11 نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات غير الرسمية أو السكن غير المناسب.**
• **3.18.17 عدد الدول التي لديها خطط احصائية وطنية وممولة بشكل كامل وتحت التنفيذ حسب مصدر التمويل.**
• **2.19.17 نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداد للسكان والمساكن واحد على الأقل في السنوات العشر الأخيرة؛ (ب) حققت نسبة 100 في المائة من تسجيل المواليد و80 في المائة لتسجيل الوفيات.**

12- أما مؤشرات المستوى الثاني وهي [3]14 مؤشراً متوفراُ عند بعض دول العالم رغم توفر المنهجيات العالمية لها (GII) كالتالي:

• **1.3.1 نسبة السكان التي تم تغطيتها بنظام الحماية الاجتماعية وفقا للجنس، الأطفال، العاطلين عن العمل، كبار السن، الاشخاص ذوي الاعاقة، النساء الحوامل، الاطفال حديثي الولادة، الجرحى ضحايا اصابات العمل، الفقراء، المهمشين.**
• **1.5.1 و 1.5.11عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين مباشرة الذين يعزى إلى الكوارث لكل 100000 من السكان.**
• **2.1.2 انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في السكان، استناداً إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES).**
• **1.1.4 نسبة الأطفال والشباب: (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية (ج) في نهاية المرحلة الثانوية تحقيقا الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة و (2) الرياضيات، حسب الجنس.**
• **1.5.4 مؤشرات التكافؤ: الاناث/الذكور، الريف/الحضر، الطبقة الادنى الثروة/ الطبقة الاعلى الثروة، واغيرها مثل حالة الاعاقة والاشخاص ذوي الادراك المحدود، والاشخاص المتأثرين بالصراعات، حسب توفر البيانات لجميع مؤشرات التعليم لهذه القائمة بمستويات التفصيل المذكورة** **مؤشر التكافؤ 4-1-1: نسبة الأطفال والشباب: (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و(ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين يحقّقون الحد الأدنى على الأقل من مستوى الكفاءة في (1) القراءة، و(2) الرياضيّات، بحسب الجنس** **مؤشر التكافؤ 4-3-1: معدّل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهرا السابقة، بحسب الجنس** **مؤشر التكافؤ 4-4-1: نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع**

[3] **1.5.1 و 1.5.11عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين مباشرة الذين يعزى إلى الكوارث لكل 100000 من السكان. مؤشرات مكررة.**

المهارة **مؤشر التكافؤ 4-6-1: نسبة السكان الذين ينتمون إلى فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من المهارات الوظيفية في (أ) القراءة و(ب) الحساب، بحسب الجنس** **مؤشر التكافؤ 4.ج.1: نسبة المعلمون في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ و(ج) التعليم المتوسط؛ و(د) التعليم الثانوي الذين تلقوا الحد الأدنى على الأقل من التدريب المنظّم للمعلّمين (كالإعداد التربوي)، قبل الخدمة أو في أثنائها، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معيّن**
• **1.6.4 نسبة السكان في فئة عمرية معينة تحقق على الأقل مستوى ثابت من الكفاءة في الوظيفية (أ) محو الأمية و (ب) مهارات الحساب، حسب الجنس.**
• **1.a.4 نسبة المدارس المتصلة: (بالكهرباء، الانترنت، الكمبيوتر لأهداف تربوية، بنية تحتية ومواد ملائمة وموائمة للطلاب ذوي الاعاقات، مياه صالحة للشرب، مرافق الصرف الصحي على اساس الجنس، ومرافق لغسيل الايدي (بما ينسجم مع تعريف مؤشر غسل الايدي)).**
• **1.2.5 نسبة النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة وأكثر واللواتي يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي من قبل شريك حميم حالي أو سابق في الأشهر الـ 12 السابقة، حسب العنف والعمر.**
• **2.2.5 نسبة النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة فأكثر واللواتي يتعرضن للعنف الجنسي من قبل أشخاص آخرين غير الشريك الحميم في الأشهر الـ 12 السابقة، حسب عمر ومكان حدوث العنف.**
• **1.5.8 معدل أجر ساعة العمل للعاملين الاناث والذكور، حسب المهنة والعمر والأشخاص ذوي الاعاقة.**
• **1.2.11 نسبة السكان الذين لديهم وصول مرضي للمواصلات العامة، حسب الجنس، العمر، والاعاقة.**
• **1.10.16 عدد حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب التي يتعرض لها الصحفيون وموظفو وسائط الإعلام المرتبطون بها والنقابيون والمدافعون عن حقوق الإنسان خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.**
• **2.10.16 عدد الدول التي تتبنى وتنفذ الضمانات الدستورية والقانونية و / أو السياسية للوصول العام إلى المعلومات.**
• **2.18.17 عدد الدول التي لديها تشريعات احصائية وطنية تلتزم بالمبادئ الاساسية للإحصاءات الرسمية.**

13- أما باقي المؤشرات الثمانية فهي لا تجمع ولا تتوفر لها منهجيات عالمية (المستوى الثالث GIII)، أي ليست لها بيانات وصفية في الوقت الحالي، وهي:

• **1.1.4 نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني والثالث من المرحلة الابتدائية.**
• **1.5.4 مؤشرات التكافؤ: الاناث/الذكور، الريف/الحضر، الطبقة الادنى الثروة/ الطبقة الاعلى الثروة، واغيرها مثل حالة الاعاقة والاشخاص ذوي الادراك المحدود، والاشخاص المتأثرين بالصراعات، حسب توفر البيانات لجميع مؤشرات التعليم لهذه القائمة بمستويات التفصيل المذكورة** **مؤشر التكافؤ 4-1-1: نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني والثالث من المرحلة الابتدائية.** **مؤشر التكافؤ 4-2-1: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلّم والرفاه النفسي والاجتماعي، بحسب الجنس**

• **1.2.10 نسبة الاشخاص الذين يعيشون بأقل من 50 بالمئة من متوسط الدخل، حسب الجنس، والعمر، والاشخاص ذوي الاعاقة.**
• **1.7.11 معدل مساهمة المناطق المبنية في المدن ذلت الفضاء المفتوح للاستخدام العام للجميع، حسب الجنس، العمر، الاعاقة.**
• **2.7.11 نسبة الافراد ضحايا الاعتداءات الجسدية والجنسية، حسب الجنس، العمر، الاعاقة، ومكان حدوث الاعتداء، خلال ال 12 شهر السابقة.**
• **1.7.16 نسبة الاشخاص الذين يحتلون مواقع وظيفية عليا في المؤسسات العامة حسب الجنس، العمر، الاشخاص ذوي الاعاقة، الجماعات السكانية بالمقارنة مع التوزيع القومي.**
• **2.7.16 نسبة السكان الذين يؤمنون ان صناعة القرارات مسؤولية شاملة حسب الجنس، العمر، الاعاقة، والجماعات السكانية.**
• **1.18.17 نسبة مؤشرات التنمية المستدامة المنتجة على المستوى الوطني مع التفصيل الكامل عندما تناسب مع الهدف بالاتساق مع المبادئ الاساسية للإحصاءات الرسمية.**

ثالثاً- مستوى توافر مؤشرات الإعاقة في الدول العربية

14- وحسب التقييم العالمي أعلاه هناك 20 مؤشراً (6 مؤشرات في المستوى الأول و14 مؤشراً في المستوى الثاني) لها بيانات وصفية ويمكن توفيرها من قبل الدول لرصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بإدخال الآليات اللازمة في جمع البيانات واحتسابها ونشرها.

15- وسيتطلب من المكاتب الإحصائية الوطنية وضع استراتيجية تشمل النظام الاحصائي الوطني بهدف إنتاج المؤشرات غير المتوفرة كأحد أولويات العمل الإحصائي في النظام الإحصائي الوطني.

16- والجدير بالذكر أن بعض هذه المؤشرات 20 لا تنتج أو تجمع جميعها من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية، فالبعض منها مصدر بياناتها السجلات الادارية المأخوذة من الوزارات الوطنية والآخر منها تجمع بشكل مباشر من الوزارات أو الجهات الوطنية وتحتسب وترصد من قبل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ويبين الجدول أدناه المصادر الوطنية للبيانات والوكالات العالمية المتخصصة \ الداعمة.

17- وللعمل على تحسين مؤشرات الإعاقة في الدول العربية يتطلب تقييم مدى توافر هذه 20 مؤشراً، والتي لها بيانات وصفية، حسب المستويات الإقليمية (R) الثلاثة:

- المستوى الأول (RI) توافر المؤشرات في معظم الدول ونشرها
- المستوى الثاني (RII) توافر المؤشرات ولكن لا يتم احتسابها أو نشرها في معظم الدول
- المستوى الثالث (RIII) عدم توافر آليات جمع المؤشرات في معظم الدول العربية (استحداث طرق جمع جديدة من السجلات الإدارية أو ادخال أسئلة على مسوح\تعدادات جارية أو استحداث مسوح\تعدادات جديدة)

المؤشر	المصدر الوطني للبيانات	الوكالة العالمية المتخصصة \ الداعمة	مستوى توفر المؤشر إقليميا\ في البلد *
• 1.3.1 نسبة السكان التي تم تغطيتها بنظام الحماية الاجتماعي وفقا للجنس، الأطفال، العاطلين عن العمل، كبار السن، الاشخاص ذوي الاعاقة، النساء الحوامل، الاطفال حديثي الولادة، الجرحى ضحايا اصابات العمل، الفقراء، المهمشين.	تحقيقات الضمان الاجتماعي، البيانات الادارية المأخوذة من الوزارات الوطنية للعمل والضمان الاجتماعي والرعاية والمالية وغيرها	منظمة العمل الدولية، وتشكّل قاعدةً لتقرير الحماية الاجتماعية العالمي لعدد كبير من البلدان (183 بلداً)	RIII Qatar NI Oman NI
• 1.5.1 و 1.5.11 عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين مباشرة الذين يعزى إلى الكوارث لكل 100000 من السكان. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	البيانات الادارية المأخوذة من الوزارات الوطنية المتخصصة	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، باستخدام DesInventar 89 بلداً	RIII Palestine N11 Qatar NI Oman NII
• 2.1.2 انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في السكان، استناداً إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES). (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	نموذج مسح الأسر المعيشية لقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES-SM) أو أي استبيانات أخرى بشأن مقياس الأمن الغذائي	منظمة الأغذية والزراعة- FIES SM تقرير	RIII Qatar NI

• 1.1.4 نسبة الأطفال والشباب: • (أ) في الصف الثاني والثالث؛ و • (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ • و(ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي • تحقيقا الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة و • (2) الرياضيات، • حسب الجنس. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	مسوح تقييم الدراسة الدولية لقياس مدى تقدُّم القراءة في العالم (PIRLS)، برنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA)،....	UNESCO EU	RIII Qatar NII Oman NII
• 1.5.4 مؤشرات التكافؤ: الاناث/الذكور، الريف/الحضر، الطبقة الادنى الثروة/ الطبقة الاعلى الثروة، واغيرها مثل حالة الاعاقة والاشخاص ذوي الادراك المحدود، والاشخاص المتأثرين بالصراعات، حسب توفر البيانات لجميع مؤشرات التعليم لهذه القائمة بمستويات التفصيل المذكورة أدناه:			
مؤشر التكافؤ 4-2-1: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلُّم والرفاه النفسي والاجتماعي، بحسب الجنس	المسوح الأسرية كالمسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS)	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	RIII Palestine N1 Oman NI
مؤشر التكافؤ 4-2-2: معدّل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس	البيانات الادارية من المدارس ومراكز التعليم المنظَّم أو من المسوح الأسرية المتعلقة بانتساب سنة معينة من العمر في برامج التعلّم المبكر؛ الاستبيانات والمسوح السكانية للتقديرات السكانية لسنة معينة من العمر (إذا ما تم استخدام البيانات الادارية بشأن الانتساب)؛ البيانات الادارية من وزارات التعليم بشأن السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي.	معهد اليونسكو للإحصاء UNESCO-) (UIS	RII Palestine N1I Oman NII Qatar NII EGYPT NII
مؤشر التكافؤ 4-3-1: معدّل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي	البيانات الادارية من المدارس وأماكن التعليم والتدريب الأخرى أو بيانات المسوح الأسرية المتعلقة بالمشاركين في التعليم والتدريب	معهد اليونسكو للإحصاء	RI EGYPT NI

وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهرا السابقة، بحسب الجنس	الرسمي وغير الرسمي في سنة واحدة من العمر؛ التعدادات السكانية والمسوح للتقديرات السكانية لسنة واحدة من العمر (إذا تم استخدام البيانات الادارية بشأن الانتساب).	UNESCO-) (UIS	
مؤشر التكافؤ 4-4-1: نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة	المسوح المدرسية أو الأسرية التي تجمع البيانات بشأن استخدام مهارات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	معهد اليونسكو للإحصاء UNESCO-) (UIS	RIII Palestine N1
مؤشر التكافؤ 4-6-1: نسبة السكان الذين ينتمون إلى فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من المهارات الوظيفية في (أ) القراءة و (ب) الحساب، بحسب الجنس	مسوح تقييم المهارات للشبان من السكان (كبرنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين (PIAAC)، وبرنامج قياس المهارات (STEP)، والبحث العملي: لقياس مخرجات التعليم للمشاركين في برنامج محو الأمية (RAMAA)، وبرنامج تقييم ورصد أنشطة محو الأميّة (LAMP))، والمسوح القومية الخاصة بالأمية لدى الراشدين.	معهد اليونسكو للإحصاء UNESCO-) (UIS	RIII
مؤشر التكافؤ 4.ج.1: نسبة المعلمون في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ و (ج) التعليم المتوسط؛ و (د) التعليم الثانوي الذين تلقوا الحد الأدنى على الأقل من التدريب المنظّم للمعلّمين (كالإعداد التربوي)، قبل الخدمة أو في أثنائها، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معيّن	البيانات الادارية من المدارس ومراكز التعليم المنظَّم.	معهد اليونسكو للإحصاء UNESCO-) (UIS	RI Palestine N1 Oman NI Qatar NI

• 1.6.4 نسبة السكان في فئة عمرية معينة تحقق على الأقل مستوى ثابت من الكفاءة في الوظيفية • (أ) محو الأمية و • (ب) مهارات الحساب، حسب الجنس. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	مسوح تقييم المهارات للشبان من السكان- برنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين (PIAAC)، وبرنامج قياس المهارات (STEP)، والبحث العملي: لقياس مخرجات التعليم للمشاركين في برنامج محو الأمية (RAMAA)، وبرنامج تقييم ورصد أنشطة محو الأميّة (LAMP))، والمسوح القومية الخاصة بالأمية لدى الراشدين--	معهد اليونسكو للإحصاء	RIII Qatar NI
• 1.a.4 نسبة المدارس المتصلة: (بالكهرباء، الانترنت، الكمبيوتر لأهداف تربوية، بنية تحتية ومواد ملائمة وموائمة للطلاب ذوي الاعاقات، مياه صالحة للشرب، مرافق الصرف الصحي على اساس الجنس، ومرافق لغسيل الايدي (بما ينسجم مع تعريف مؤشر غسل الايدي)).	البيانات الادارية من المدارس وغيرها من الجهات المؤمِّنة للتعليم أو التدريب	معهد اليونسكو للإحصاء	RIII Palestine N1 Oman NI Qatar NI
• 1.2.5 نسبة النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة وأكثر واللواتي يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي من قبل شريك حميم حالي أو سابق في الأشهر الـ 12 السابقة، حسب العنف والعمر. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	المسوح الوطنية المعنية بقياس العنف ضد المرأة والمسوح الدولية التي تشمل نموذجاً بشأن تجارب العنف من قبل المرأة، كالإستقصاءات الديمغرافية والصحية	الاسكوا WHO UNSD	RIII Palestine N11 Qatar NII ??? EGYPT NII
• 2.2.5 نسبة النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة فأكثر واللواتي يتعرضن للعنف الجنسي من قبل أشخاص آخرين غير الشريك الحميم في الأشهر الـ 12 السابقة، حسب عمر ومكان حدوث العنف. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	لمسوح الوطنية المعنية بقياس العنف ضد المرأة والمسوح الدولية التي تشمل نموذجاً بشأن تجارب العنف من قبل المرأة، كالإستقصاءات الديمغرافية والصحية	الاسكوا WHO UNSD	RIII Palestine N11 Qatar NII EGYPT NII
• 1.5.8 معدل أجر ساعة العمل للعاملين الاناث والذكور، حسب	المسوح الخاصة بالمؤسسات، والمسوح الأسرية (خاصة المسوح الخاصة بالقوى العاملة) ويمكن أن	منظمة العمل الدولية	RIII

المهنة والعمر والأشخاص ذوي الاعاقة.	يتم أيضاً اشتقاق البيانات المتعلقة بالإيرادات من سجلات ادارية متنوعة		EGYPT NI
• 2.5.8 معدل البطالة، حسب الجنس، والعمر، والاشخاص ذوي الإعاقة.	مسوح القوى العاملة المستندة إلى الأسر. يمكن أيضاً استخدام التعدادات السكانية و/أو أي مسوح أسرية أخرى ذات وحدة متعلقة بالعمالة للحصول على البيانات المطلوبة. يمكن الإفادة من سجلات البطالة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بمستويات البطالة، وتستخدم لإكمال المعلومات المستخرجة من المسوح الاسرية	الاسكوا، منظمة العمل الدولية	RI Palestine N1 Oman NI Qatar NI Jordan NI EGYPT NI
• 1.6.8 نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) ليسوا في التعليم أو التوظيف أو التدريب. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	مسوح القوى العاملة المستندة إلى الأسر. يمكن أيضاً استخدام التعدادات السكانية و/أو أي مسوح أسرية أخرى ذات وحدة متعلقة بالعمالة	الاسكوا، منظمة العمل الدولية	RI Palestine N1 Oman NI Qatar NI Jordan NI EGYPT NI
• 1.1.11 نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات غير الرسمية أو السكن غير المناسب. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	المسح الإحصائي الرسمي والمسح الأسري الوطني، بما في ذلك الاستقصاء الديمغرافي والصحي والمسوح المتعددة المؤشرات، المسوح الأسرية الخاصة بالدخل والإنفاق التي تلتقط الإنفاق الأسري	UN Habitat	RIII Qatar NI
• 1.2.11 نسبة السكان الذين لديهم وصول مرضي للمواصلات العامة، حسب الجنس، العمر، والاعاقة.	بيانات عن موقع محطات وسائل النقل العام في المدينة: ادارة المدينة أو مقدمي الخدمات، وبيانات أنظمة المعلومات الجغرافية. - وحدات سكنية ضمن 500 متر من محطات النقل العام: بيانات التعداد وبيانات أنظمة المعلومات الجغرافية. - عدد السكان لكل وحدة سكنية: تعداد السكان / المسوح الأسرية. - المسوح الأسرية التي تجمع معلومات عن نسبة الأسر المعيشية التي تعلن أنها تستطيع الوصول إلى		RIII Qatar NI

	وسائل النقل العامة في حدود 0.5 كيلومتر.		
• 1.10.16 عدد حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب التي يتعرض لها الصحفيون وموظفو وسائط الإعلام المرتبطون بها والنقابيون والمدافعون عن حقوق الإنسان خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، وجمعيات الصحفيين، والنقابات المهنية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية بما في ذلك، على سبيل المثال، منظمة مراسلون بلا حدود، المادة 19، ومرصد حقوق الإنسان.	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	RIII Qatar NI
• 2.10.16 عدد الدول التي تتبنى وتنفذ الضمانات الدستورية والقانونية و / أو السياسية للوصول العام إلى المعلومات. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	قاعدات البيانات التي تحتفظ بها الوكالات الدولية الأخرى؛ المسوح الدولية الخاصة التي تجريها الهيئات المستقلّة في البلد وبيانات نموذجية ومقدَّرة، مستندة إلى مصادر البيانات الأخرى.	اليونسكو	RIII Qatar NI Jordan NI
• 2.18.17 عدد الدول التي لديها تشريعات احصائية وطنية تلتزم بالمبادئ الاساسية للإحصاءات الرسمية.	أنترنت المكاتب الإحصائية الوطنية - البلدان التي يحتوي قانونها على أحكام ترتبط بالمبادئ العشرة كلها	الاسكوا، Paris 21	RI Oman NI Qatar NI Jordan NI
• 3.18.17 عدد الدول التي لديها خطط احصائية وطنية وممولة بشكل كامل وتحت التنفيذ حسب مصدر التمويل.	أنترنت المكاتب الإحصائية الوطنية - البلدان التي يحتوي قانونها على أحكام ترتبط بالمبادئ العشرة كلها	الاسكوا، Paris 21	RI Palestine N1 Qatar NI Jordan NI
• 2.19.17 نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداد للسكان والمساكن واحد على الأقل في السنوات العشر الأخيرة؛ (ب) حققت نسبة 100 في المائة من تسجيل المواليد و80 في المائة لتسجيل الوفيات. (مصنفة حسب الأشخاص ذوي الإعاقة)	تعدادات السكان والمساكن عبر الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، يتم جمع المعلومات أيضًا من خلال الاستبيانات السنوية المرسلة إلى البلدان كجزء من مجموعة الحوليات الديموغرافية للأمم المتحدة.	الاسكوا، UNSD	RI Palestine N1 Oman NI Qatar NI Jordan NI EGYPT NI ؟؟

(*) سيتم تعديل مستوى توافر المؤشرات بعد أستلام تقييم استبيانات الدول . الأردن، قطر، مصر، عمان، فلسطين،

18- وتبين لنا نتائج التحليل هذه على المكاتب الإحصائية الوطنية اتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة في تطبيع المسوح القائمة حاليا لإنتاج المؤشرات المطلوبة حول الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة. فمثلا يجب أدخال الإضافات أو التعديلات الموضحة حسب البيانات الوصفية لكل مؤشر وتصنيفهم حسب الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً ـ دليل البيانات الوصفية لمؤشرات الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة

19- ولأجل أنتاج بيانات متسقة وقابلة للمقارنة على الدول أتباع المنهجيات العالمية في تعريف المؤشرات وطرق احتسابها بالإضافة الى استخدام آليات جمع البيانات الموصي بها.

20- وفي الملحق 1 دليل البيانات الوصفية (باللغة العربية) عن 21 مؤشر إعاقة في أهداف التنمية المستدامة، كما جاء شرحهم في البيانات الوصفية والمنشورعلى الموقع الرسمي لأهداف التنمية المستدامة التابع الى [4] شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة.

خامساً ـ التوصيات

21- لتحقيق أهداف الرصد الوطني والإقليمي والعالمي لأهداف التنمية المستدامة، على البلدان توفير المستلزمات التالية:

(أ) وضع إطار وطني لمؤشرات الإعاقة ومن ضمنها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال إجراء التقييمات، وتكييف الإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة مع الأطر الوطنية والاقليمية، وتصنيف توفُّر المؤشرات في ثلاثة مستويات؛

(ب) سد الثغرات في البيانات، وتحسين قابلية المقارنة والمراجعة الدولية، واستعراض البيانات الوصفية وتوثيقها، بما في ذلك استخدام الأدوات الجديدة أو المنقحة لتجميع البيانات للمؤشرات غير المتاحة؛

(ج) قيام البلدان بتبليغ النظام الإحصائي الدولي بالبيانات، باستخدام آليات إبلاغ فعالة، من خلال إنشاء منصات ونشر البيانات والبيانات الوصفيّة من المستويين الأول والثاني، وضمان نجاح عملية الإبلاغ بالبيانات؛

(د) تحسين الآليات، وتعزيز وظيفة التنسيق في النُظم الإحصائية الوطنية، وبناء القدرات الإحصائية الوطنية عن طريق اعتماد خطط عمل و/أو تحديث الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية لإنتاج مؤشرات المستوى الثالث، وتوفير الموارد، ووضع آليات مساءلة واضحة للإبلاغ وتسليم النواتج.

[4] https://www.unescwa.org/ar/our-work/260170/resources

22- وعلى الآليات الإقليمية، أن تقوم بدور رئيسي في تيسير العمليات المذكورة، بدعم من اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية والمكاتب الأخرى، مع مراعاة الأولويات الإقليمية، وتوثيق الصلة بين المستويين الوطني والعالمي. وسيجري التخطيط، على الصعيد الإقليمي، لأنشطة تهدف إلى بناء القدرات الوطنية لتوفير 14 مؤشراً، ولتقديم خدمات استشارية فنية على مستوى البلدان، مصممة خصيصاً لتحسين المستويات المختلفة من القدرات الوطنية.

23- والاجتماع مدعو إلى إبداء الرأي بهذه التوصيات المتعلقة بتحسين مؤشرات الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة.

الملحق 1

دليل البيانات الوصفية

لمؤشرات الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة

- **الهدف الأوّل: القضاء على الفقر بكافّة أشكاله في كلّ مكان**
- **الغاية 1-3: استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحيّة واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030**
- **المؤشر 1-3-1: النسبة المئوية للسكان الذين تشملهم حدود دنيا/ نظم حماية اجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء والضعفاء**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يعكس هذا المؤشر نسبة الأشخاص الذين تتم تغطيتهم بشكل فعّال في نظام الحماية الاجتماعي وما يشمله من حدود دنيا. كما أنه يعكس المكوّن الأساسي للحماية الاجتماعية: مصالح الطفل والأم، الدعم للأشخاص الذين لا عمل لديهم، الأشخاص ذوي الإعاقات وضحايا إصابات العمل والأشخاص المسنّين.

يتم قياس التغطية الفعّالة للحماية الاجتماعية بعدد الأشخاص الذين إما يساهمون بشكل فعلي في مخطط تأمين اجتماعي أو يتلقون الاستحقاقات (المحسوبة أو غير المحسوبة).

المفاهيم:

تشمل أنظمة الحماية الاجتماعية خطط اسهامية وغير اسهامية للأطفال والحوامل والأطفال حديثي الولادة والأشخاص في سنّ العمل والأكبر سناً ولإصابات العمل وللأشخاص ذوي الاعاقات. وتؤمن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية مستوى أوّلي على الأقل في كافة حالات الطوارئ الرئيسة على مدى دورة الحياة كما تم تعريفها في التوصيات الخاصة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية للعام 2012 (رقم 202) المُشار إليها في أهداف التنمية المستدامة 1-3.

وعند تقييم التغطية والنواقص الحاصلة فيها، يجب التمييز بين (1) التأمين الاجتماعي الإسهامي؛ (2) الخطط الشاملة التي تغطي كافة السكان (أو كافة السكان في فئة معيّنة)؛ (3) الخطط المدروسة الأسلوب التي تغطي بشكل أساسي كافة الأشخاص الذين ينجحون في التحليل المطلوب للدخل و/أو الأصول.

المنهجية

تشمل الحسابات مؤشرات منفصلة بغية تمييز التغطية الفعّالة للأطفال والعاطلين عن العمل والمسنّين والأشخاص ذوي الاعاقات والحوامل وحديثي الولادة والعمّال المضمونين في حال حصلت أي إصابة عمل والفقراء والضعفاء. ولكل حالة، يتم التعبير عن التغطية كحصّة من عدد السكان المعنيين.

يتم الحصول على النتائج الاقليمية كمتوسط معدّل الأرقام من بلدان كل منطقة الذي يُقاس بحسب المجموعة السكانية المعنية.

يتم الحصول على المؤشرات على النحو التالي:

- نسبة الأشخاص الأكبر سناً الذي يتلقون تعويضاً: معدّل الأشخاص الذين تخطّوا السن العادية للتقاعد ويتلقون تعويضاً للشيخوخة نسبةً للأشخاص فوق السن العادية للتقاعد.
- نسبة الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يتلقون تعويضاً: معدل الأشخاص الذين يتلقون تعويضاً عن الإعاقة نسبةً للأشخاص الذين يعانون من إعاقة حادّة.
- نسبة النساء اللاتي يلدن وتغطيهنّ تعويضات الأمومة: معدّل النساء اللاتي ينتفعن من تعويضات الأمومة نسبةً للنساء اللاتي يلدن في السنة نفسها (والمقدّرة بحسب معدلات عمر الخصوبة أو بحسب عدد الولادات الحيّة مع تصحيح عدد الولادات من التوائم).
- نسبة الأطفال الذين تغطيهم تعويضات الحماية الاجتماعية؛ معدّل الأطفال/ الأُسر التي تحصل على تعويضات على الأطفال نسبةً لمجموع عدد الأطفال/ الأُسر التي لديها أطفال.
- نسبة العاطلين عن العمل الذين يحصلون على تعويضات: معدّل من يتلقون منتفعات من العاطلين عن العمل نسبةً لعدد الأشخاص العاطلين عن العمل.
- نسبة العاملين الذين تغطيهم تعويضات حوادث العمل؛ معدّل العاملين الذين يشملهم تأمين إصابات العمل نسبةً لمجموع العمالة.
- نسبة الأشخاص الضعفاء الذين يحصلون على المنتفعات؛ معدّل الأشخاص الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية نسبةً لمجموع الفئات الضعيفة من الناس. ويتم احتساب هذا الأخير عبر اختزالهم من مجموع السكان من الناس ذي الفئة العمرية العاملة والذين يساهمون في مخطط تأمين اجتماعي او يحصلون على منتفعات اسهامية وأيضاً كافة الأشخاص الذين تخطوا سن التقاعد والذين يحصلون على منتفعات اسهامية.

ويتم احتساب المؤشر الكلّي كمعدّل مجموع الأشخاص المحميين بمخططات اسهامية والأشخاص المتلقين لمنتفعات اسهامية أو غير اسهامية نسبةً لمجموع السكان.

مصادر البيانات

المصدر الأساسي للبيانات هو تحقيقات الضمان الاجتماعي، ومجموعة منظمة العمل الدولية الدورية للبيانات الادارية المأخوذة من الوزارات الوطنية للعمل والضمان الاجتماعي والرعاية والمالية وغيرها.

منذ العام 1950، كانت تحقيقات الضمان الاجتماعي الخاصة بمنظمة العمل الدولية المصدر العالمي الأساسي للبيانات الادارية المتعلقة بالحماية الاجتماعية. أما مصدر البيانات الثانوي فيشمل قاعدات البيانات العالمية المتوفرة المتعلقة بإحصاءات الحماية الاجتماعية بما فيها احصاءات البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الخاص بالمرأة والرابطة الدولية لمساعدة المسنين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي. مما يشكّل قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالحماية الاجتماعية. وهي تؤمن مصدراً فريداً للمعلومات وتشكّل قاعدةً لتقرير الحماية الاجتماعية العالمي الرئيس لمنظمة العمل الدولية، الذي يقدّم بشكل دوري التوجهات الانمائية لنظم الحماية الاجتماعية بما فيها الحدود الدنيا التي تؤمن البيانات لعدد كبير من البلدان (183 بلداً).

- **الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**
- **الغاية 1-5: بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحدّ من تعرّضها وتأثّرها بالظواهر المتطرِّفة المتّصلة بالمناخ وغيرها من الهزّات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحول عام 2030**
- **المؤشر 1-5- 1: عدد الأشخاص المتوفّين والمفقودين ومن تأثّروا مباشرةً بسبب الكوارث من بين كل من 100.000 شخص**

- **الهدف 11: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة**
- **الغاية 11-5: تخفيض، بشكل ملحوظ، عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشّة، بحلول عام 2030**

المؤشر 11-5-1: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث لكل 100000 شخص من السكان

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

الأشخاص المتوفّون: عدد الأشخاص الذين لاقوا حتفهم خلال الكارثة أو مباشرةً بعد حدوثها، كنتيجة مباشرة للحدث الخطير.
المفقودون: عدد الأشخاص غير المعروف مصيرهم منذ الحدث الخطير. وتشمل هذه الفئة الأشخاص الذين يعتبرون متوفون بالرغم من عدم وجود دليل حسّي. إن بيانات عدد الوفيات وعدد المفقودين هي بيانات حصرية بشكل متبادل.

المتأثرون: الأشخاص المتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بحدثٍ خطير.

المتأثرون بشكل مباشر: الأشخاص الذين يعانون من إصابة أو مرض أو غيرها من التداعيات الصحية؛ أو الأشخاص الذين تم إجلاؤهم أو نقلهم أو تغيير موقعهم أو الذين عانوا من ضررٍ مباشر طال أصولهم المعيشية والاقتصادية والعينية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

المتأثرون بشكل غير مباشر: الأشخاص الذين يعانون من ظروف غير التأثيرات المباشرة أو بالإضافة إليها، مع مرور الوقت جرّاء خلل أو تغيّر اقتصادي، أو في البُنى تحتية الدقيقة والخدمات الأساسية والتجارة والعمل أو الظروف الاجتماعية والصحية أو الفيزيولوجية.

*في هذا المؤشر، ونتيجة المصاعب في تقييم المجموعة الكاملة لكل العناصر المتأثرة (بشكل مباشر أو غير مباشر) يقترح مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث استخدام مؤشر من شأنه أن يقدّر "المتأثرين بشكل غير مباشر" كبديل لعدد المتأثرين. إن المؤشر وبالرغم من أنه ليس مثالياً، يتأتّى من البيانات المتوفرة بشكل واسع والتي يمكن استخدامها بشكل دائم بين البلدان ومع مرور الزمن لقياس تحقيق الغاية (ب) من إطار عمل سنداي.

(أ) يتم تنظيم فريق عمل حكومي دولي مفتوح العضوية بشأن المؤشرات والمصطلحات المتعلقة بتقليص خطر الكوارث، من قبل الجمعية العامة (قرار 284/69)، وهو يضع مجموعة من المؤشرات لقياس التقدّم العالمي في تنفيذ إطار عمل سنداي. ومن شأن هذه المؤشرات في النهاية أن تعكس الاتفاقيات حول مؤشرات إطار عمل سنداي.

الأساس المنطقي:

تتأثر بيانات خسائر الكوارث المتعلقة بالوفيات بشكل كبير بالأحداث الكارثية الواسعة النطاق، التي تمثّل قيمة خارجة مهمة في ما خصّ نسبة الوفيات بما أنها تشمل عادةً أعداد ملحوظة من الأشخاص الذين ماتوا. ويوصي مكتب الأمم المتحدة للحد من

مخاطر الكوارث البلدان بالإبلاغ عن البيانات بحسب الحدث، لذا يمكن إجراء تحليل إضافي لتحديد الاتجاهات الحقيقية من قبل الاثنين بما فيها مثل هذه الأحداث الكارثية أو باستثنائها والتي يمكن أن تمثّل قِيم متطرّفة مهمة في ما يتعلق بالوفيات.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

ملاحظة: إن منهجية الاحتساب للعديد من المؤشرات هي شاملة بشكل كبير وطويلة (حوالي 180 صفحة) وعلى الأرجح خارج نطاق هذه البيانات الوصفية. ويفضّل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الإشارة إلى مخرجات الفريق العامل الحكومي الدولي التي تؤمن منهجية مفصّلة وكاملة لكل مؤشر ولكل مؤشر ثانوي.
يمكن الحصول على أحداث نسخة من هذه المنهجيات على الرابط التالي:

http://www.preventionweb.net/documents/oiewg/Technical%20Collection%20of%20Concept%20Notes%20on%20Indicators.pdf

ملخّص قصير:

مجموع البيانات المتعلقة بالمؤشرات الثانوية ذات الصلة من قاعدات بيانات خسائر الكوارث القومية مقسوم على مجموع الارقام ذات الصلة ببيانات السكان العالمية (كالبنك الدولي أو معلومات احصاءات الامم المتحدة). وسيتم احتساب الاشخاص المتأثرين كمجموع للمؤشرات الثانوية. كما سيتم احتساب العديد من هذه المؤشرات الثانوية بناءً على متوسط معدّل البلد من السكان للأسرة الواحدة، وعدد العمّال لكل هكتار من الزراعة وللماشية وللصناعة وللتجارة.

التّفصيل:

بالإضافة إلى توصيات كل من الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الاهداف الانمائية للألفية، توصي الأمانة العامة بتفصيل البيانات: -بحسب البلد، بحسب الحدث، بحسب نوع الخطر، بحسب عائلة الخطر (باستخدام تصنيف البحث الدولي المتكامل بشأن أخطار الكوارث، يمكن تفصيل المخاطر الطبيعية منها المناخية والمائية والجوية والجيوفيزيائية والحيوية وغير الطبيعية).

- بحسب الأشخاص المتوفين/ المفقودين.
- بالإضافة إلى ذلك يقترح الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية التفصيل أيضاً بحسب السن والجنس وموقع السكن وغيرها من الخصائص (كالإعاقة) ذات الصلة والممكنة بغية التوافق مع متطلبات أهداف التنمية المستدامة. وتشجّع الأمانة العامة اعتماد هذه التوصيات.
- التفصيل أيضاً بحسب "موقع السكن": مثالياً بحسب الوحدة الادارية والشبه قومية الشبيهة بالبلدية.

معالجة القِيم الناقصة:

- **على مستوى البلد**

في قاعدة بيانات خسارات الكوارث القومية تعتبر القيم المفقودة أو المحددة بصفر هي نفسها. وهي إحدى عواقب الشكل النموذجي لتقارير أوضاع الكوارث، التي تحسب فقط التأثيرات التي حصلت. ففي العادة، التأثيرات التي لا تحصل لا يتم التبليغ عنها ببساطة (فما من تقارير غير مباشرة بأن ما من شيء حصل فمثلاً إذا لم يكن من تأثير للكارثة على الزراعة ببساطة لا يتم ذكر قسم الزراعة في التقرير المجموع عوضاً عن قسم ينصّ على أنه ما من تأثير حاصل).

مصادر البيانات

يبلغ حالياً عدد البلدان التي لديها قاعدة بيانات وطنية خاصة بخسائر الكوارث والتي تستخدم أدوات ومنهجية DesInventar 89 بلداً. بالنظر إلى متطلبات بيانات خسائر الكوارث الواردة في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وأهداف إطار سنداي، من المتوقع بحلول عام 2020 أن تقوم جميع الدول الأعضاء ببناء أو تعديل قاعدات بيانات خاصة بخسائر الكوارث فقدان وفقًا للتوصيات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن OEIWG.

- **الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المُحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة**
- **الغاية 2-1: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030**
- **المؤشر 2-1-2: معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يقيس المؤشر النسبة المئوية للأفراد من السكان الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي عند مستويات معتدلة أو حادة خلال الفترة المرجعية. تقاس شدة انعدام الأمن الغذائي، الذي يعرف بأنه سمة كامنة، بالمقياس المرجعي العالمي لتجربة انعدام الأمن الغذائي، وهو معيار للقياس وضعته المنظمة من خلال تطبيق مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي في أكثر من 140 دولة حول العالم، بدءاً من عام 2014.

الأساس المنطقي:

عادة ما يرتبط انعدام الأمن الغذائي بمستويات معتدلة من الشدة بعدم القدرة على تناول وجبات صحية متوازنة بشكل منتظم. على هذا النحو، يمكن اعتبار ارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي عند مستويات معتدلة مؤشراً لأشكال مختلفة من الظروف الصحية المرتبطة بالنظام الغذائي لدى السكان، المرتبطة بنقص المغذيات الدقيقة والنظم الغذائية غير المتوازنة. ومن ناحية أخرى، فإن المستويات الحادة من انعدام الأمن الغذائي تنطوي على احتمالية كبيرة لخفض الاستهلاك الغذائي، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى أشكال أكثر حدة من نقص التغذية، بما في ذلك الجوع.

من السهل للغاية إدارة استبيانات قصيرة مثل مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي FIES بتكلفة محدودة، وهي واحدة من المزايا الرئيسة لاستخدامها. بيد أن القدرة على التحديد الدقيق لحالة انعدام الأمن الغذائي لأفراد معينين أو أسر معيّنة هي قدرة محدودة بسبب العدد القليل من الأسئلة، وهو السبب الذي من أجله يُنجز تعيين الأفراد المستجيبين لفئات انعدام الأمن الغذائي على نحو أفضل في شروط الاحتمالات، مما يضمن أن تقديرات انتشار المعدلات في عدد السكان موثوقة بما فيه الكفاية حتى عندما تستند إلى أحجام عينة صغيرة نسبياً.

كما هو الحال مع أي تقييم إحصائي، تعتمد الموثوقية والدقة بشكل حاسم على جودة تصميم وتنفيذ المسح. تتمثل إحدى الميزات الرئيسة للمعالجة التحليلية للبيانات من خلال الطرق القائمة على نموذج راش في أنها تسمح باختبار جودة البيانات التي يتم جمعها وتقييم الهامش المحتمل لعدم اليقين حول معدلات الانتشار المقدرة، والتي يجب الإبلاغ عنها دائمًا.

المفاهيم:

أثبتت الأبحاث المكثفة التي أجريت على مدار أكثر من 25 عامًا أن عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء يؤدي إلى سلسلة من التجارب والظروف المشتركة بين الثقافات والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والتي تتراوح من القلق بشأن القدرة على الحصول على ما يكفي من الغذاء تحتاج إلى التنازل عن نوعية الأغذية التي يتم استهلاكها أو تنوعها، بحيث يتم إجبارها على الحد من تناول الطعام عن طريق خفض أحجام الحصص أو تخطي الوجبات، وصولًا إلى الحالة القصوى للشعور بالجوع وعدم وجود وسائل للوصول إلى أي طعام ليوم كامل. وتشكل الظروف النموذجية مثل هذه الأساس لقياس انعدام الأمن الغذائي القائم على الخبرة. وعند تحليلها من خلال أساليب إحصائية سليمة جذورها في نظرية الاستجابة للبند، فإن البيانات التي يتم جمعها

من خلال هذه النطاقات توفر أساساً لحساب القياسات المتشابهة نظرياً والمتشابهة بين البلدان والتي تنتشر انعدام الأمن الغذائي. ومن ثم، فإن حالة انعدام الأمن الغذائي الشديدة التي يقيسها هذا المؤشر تعكس مباشرة مدى عدم قدرة الأسر المعيشية أو الأفراد على الوصول بانتظام إلى الأغذية التي يحتاجون إليها.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم جمع البيانات على مستوى الفرد أو الأسرة من خلال تطبيق استبيان مقياس الأمن الغذائي القائم على الخبرة ضمن المسح. تجمع وحدة مسح الأمن الغذائي أجوبة على الأسئلة التي تطالب المستجيبين بالإبلاغ عن حدوث العديد من التجارب والظروف النمطية المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي. يتم تحليل البيانات باستخدام نموذج راش (المعروف أيضًا باسم النموذج اللوجستي ذو المعلمة الواحدة، PL-1)، والذي يفترض أن احتمال مراقبة الإجابة الإيجابية من قبل المستجيب i للسؤال j، هو دالة لوجيستية للمسافة، على نطاق حدّة الوضع القائم، بين وضع المستجيب، a_i ، ووضع البند، b_j.

$$\text{Prob}\{X_{i,j} = \text{Yes}\} = \frac{\exp(a_i - b_j)}{1+\exp(a_j - b_j)}$$

يمكن تقدير المعلمات a_i و b_j باستخدام إجراءات الحد الأقصى المحتملة. المعلمات a على وجه الخصوص، يتم تفسيرها على أنها مقياس لشدة حالة الأمن الغذائي لكل مستجيب ويتم استخدامها لتصنيفها إلى فئات من انعدام الأمن الغذائي.

يعتبر مقياس المعاناة من انعدام الامن الغذائي الفئات الثلاث من (أ) الأمن الغذائي أو انعدام الأمن الغذائي بشكل طفيف؛ (ب) انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحادّ، (ج) انعدام الأمن الغذائي الحادّ، وتقدير احتمال انعدام الأمن الغذائي بصورة معتدلة أو حادّة ($p_{\text{mod+sev}}$) واحتمال التعرض لانعدام الأمن الغذائي بشكل حادّ(p_{sev}) لكل مستجيب، مع صفر< احتمال انعدام الامن الغذائي الحادّ < انعدام الامن الغذائي المعتدل أو الحادّ < 1. يمكن الحصول على احتمال تحقيق الامن الغذائي أو انعدام الامن الغذائي بشكل طفيف وفقاً للصيغة التالية:

$$p_{\text{fs}} = 1 - p_{\text{mod+sev}}$$

بالنظر إلى عينة تمثيلية، يتم احتساب مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي عند مستويات معتدلة أو حادة (FImod + sev) ، وعند مستويات حادّة (FIsev) بين السكان كمجموع مرجح لاحتمالية الانتماء إلى فئة انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحادّ، وإلى فئة انعدام الأمن الغذائي الحادة ، على التوالي ، لجميع المستجيبين من الأفراد أو الأسر من عيّنة ما:

$$(1) \quad \text{FI}_{\text{mod+sev}} = \sum_i p_{i_{\text{mod+sev}}} \times w_i$$

و

$$(2) \quad \text{FI}_{\text{sev}} = \sum_i p_{i_{\text{sev}}} \times w_i$$

حيث تشكل w_i ترجيحات ما بعد التقسيم الطبقي التي تشير إلى نسبة الأفراد أو الأسر من السكان الوطنيين الممثلة بكل عنصر من العينة.

من المهم أن نلاحظ أنه إذا w_i هي ترجيحات العينات الفردية، فحينها يشير انتشار انعدام الأمن الغذائي إلى مجموع السكان من الأفراد في حين أنه إذا كانت تمثّل ترجيحات العينات الأسرية، فهو يشير حينها إلى السكان من الأسر. ومن أجل حساب المؤشر 2-1-2، يكمن الهدف في إنتاج مدى الانتشار بين الأفراد. وهذا يعني أن:

إذا كان المسح على مستوى الأسرة ويزود بترجيحات العينات الأسرية، فيجب تحويلها إلى ترجيحات العينات الفردية عن طريق ضرب الأوزان حسب حجم الأسرة المعيشية. يمكن بعد ذلك استخدام نظام الترجيح الفردي لحساب معدلات الانتشار الفردية في الصيغتين (1) و (2).

وإذا كان المسح يشمل البالغين فقط، فإن ترجيحات البالغين التي تنطبق على الاحتمالات في الصيغتين (1) و (2) توفر معدلات الانتشار لدى البالغين (FI^{Adults}). في هذه الحالة، لحساب معدل الانتشار لدى إجمالي عدد السكان، يجب أيضًا حساب نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية حيث يكون شخص بالغ واحد على الأقل يعاني من انعدام الأمن الغذائي. ويمكن القيام بذلك عن طريق قسمة ترجيحات البالغين عن طريق عدد الأشخاص البالغين في الأسرة وضرب هذه الترجيحات الاسرية التقريبية بعدد الأطفال في الأسرة. وبمجرد الحصول على ترجيحات الأطفال التقريبية، فإن انتشار انعدام الأمن الغذائي لدى الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية يعاني فيها شخص بالغ واحد على الأقل من انعدام الأم الغذائي $(FI^{Children})$ يمكن حسابها من خلال تطبيق هذه الترجيحات على احتمالات انعدام الأمن الغذائي في الصيغتين (1) و (2). ويتم في النهاية احتساب مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي في مجموع السكان على النحو التالي:

$$FI_{mod+sev} = \frac{FI_{mod+sev}^{Adults} * N^{Adults} + FI_{mod+sev}^{Children} * N^{Children}}{N^{Adults} + N^{Children}}$$

و

$$FI_{sev} = \frac{FI_{sev}^{Adults} * N^{Adults} + FI_{sev}^{Children} * N^{Children}}{N^{Adults} + N^{Children}}$$

حيث يشير N^{Adults} و $N^{Children}$ إلى سكان البلد من البالغين والأطفال.

عند تطبيقه على إجمالي عدد السكان في البلد، فإن انتشار انعدام الأمن الغذائي في إجمالي عدد السكان يوفر عدد الأفراد الذين يعيشون في الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي (أو في الأسر التي يعاني فيها شخص بالغ واحد على الأقل من انعدام الأمن الغذائي) في بلد ما، على مستويات مختلفة من الحدّة. (انعدام الامن الغذائي المعتدل والحادّ $N_{mod+sev}$ وانعدام الامن الغذائي الحاد N_{sev}). يتم التعبير عن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي في قاعدة البيانات بالآلاف.

التفصيل:

وبما أن قياس المعاناة من انعدام الامن الغذائي أو أي استبيان آخر للأمن الغذائي قائم على الخبرة يتم تطبيقه من خلال المسوح، يمكن قياس مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي في أي مجموعة سكانية حيث يكون المسح المستخدم لجمع البيانات فيها تمثيلياً.

إذا تم تطبيق التفصيل على مستوى الأسر المعيشية، فمن الممكن أن يكون ممكنًا بناءً على الخصائص الأسرية مثل الموقع ودخل الأسرة والتركيبة (بما في ذلك على سبيل المثال وجود الأطفال وعدد الأطفال الصغار والأفراد ذوي الإعاقة والأفراد المسنين وغيرهم) والجنس والعمر والتعليم. وإذا ما تم تطبيقه على المستوى الفردي، فيمكن إجراء التفصيل الملائم لانتشار انعدام الأمن الغذائي بحسب الجنس حيث يمكن قياس مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الذكور والأنثى من نفس المجموعة السكانية بشكل مستقل.

عند إنتاج إحصائيات مفصلة، يجب تخصيص الانتباه للتحقّق من صحة التطبيق من خلال تقدير نموذج راش مع البيانات من كل مجموعة فرعية محددة، وإذا لزم الأمر، قم بإجراء المعادلة المناسبة للمقياس قبل مقارنة النتائج.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

لا يتم احتساب المؤشر ما لم تتوفر بيانات قطرية.

مصادر البيانات

يمكن جمع البيانات باستخدام نموذج مسح مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES-SM) الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة أو أي استبيانات أخرى بشأن مقياس الأمن الغذائي تستند إلى الخبرة، بما في ذلك:
- وحدة مسح الأمن الغذائي للأسر المعيشية (HFSSM) التي طورتها دائرة الأبحاث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة الأميركية، واستخدمت في الولايات المتحدة وكندا؛
- مقياس الأمن الغذائي لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أو Escala Latinoamericana y Caribeña de Seguridad Alimentaria - ELCSA)، المستخدم في غواتيمالا ويتم اختباره في العديد من البلدان الأخرى الناطقة بالإسبانية في أمريكا اللاتيني؛
- مقياس الأمن الغذائي المكسيكي (أو Escala Mexicana de Seguridad Alimentaria، EMSA -) ، وهو مجرّد أقلمة لELCSA المستخدم في المكسيك ،
- مقياس انعدام الأمن الغذائي البرازيلي (Escala Brasileira de medida de la Insegurança Alimentar - EBIA) المستخدم في البرازيل، أو
- مقياس الوصول إلى انعدام الأمن الغذائي المنزلي (HFIAS)؛
أو أي تكيّفٍ لما سبق يمكن معايرته مقابل المقياس العالمي للمعاناة من انعدام الامن الغذائي العالمي.

يتوفر إصداران من FIES-SM للاستخدام في استطلاعات الأفراد أو الأسر على التوالي، ويكمن الفرق في ما إذا كان يُطلب من المجيبين الإبلاغ فقط عن تجاربهم الفردية، أو أيضًا عن الأفراد الآخرين في الأسرة.
وتتضمن الوحدة الحالية ثمانية أسئلة كما هو مبين في الجدول أدناه.

المقياس العالمي للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي	
الآن أود أن أسألك بعض الأسئلة عن الطعام.	
س1. خلال الـ 12 شهرا الماضية، هل كان هناك وقت تشعر فيه (أو أي شخص بالغ في الأسرة) بالقلق من أنك لن تحصل على ما يكفي من الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟	0 لا 1 نعم 98 لا أعرف 99 أرفض الاجابة
س2. خلال ال 12 شهرًا الماضية، هل مرّ عليك وقت (أو على أي شخص بالغ آخر في المنزل) وفكّرت فيه أنك غير قادر على تناول طعام صحي ومغذٍ بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟	0 لا 1 نعم 98 لا أعرف 99 أرفض الإجابة
س3. وهل هناك وقت كنت تأكل فيه (أو أي شخص بالغ آخر في المنزل) فقط بعض أنواع الأطعمة بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟	0 لا 1 نعم 98 لا أعرف 99 أرفض الاجابة
س4. هل كان هناك وقت اضطررت (أو أي شخص بالغ آخر في الأسرة) إلى تخطي وجبة لأنه لم يكن هناك ما يكفي من المال أو الموارد الأخرى للحصول على الطعام؟	0 لا 1 نعم 98 لا أعرف 99 أرفض الاجابة
س5. أثناء تفكيرك في آخر 12 شهرًا، هل كان هناك وقت أكلت فيه (أو أي شخص بالغ آخر في المنزل) أقل من حاجتك بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟	0 لا 1 نعم 98 لا أعرف 99 أرفض الاجابة
س6. وهل كان هناك وقت نفد فيه طعامك بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟	0 لا 1 نعم 98 لا أعرف 99 أرفض الإجابة
س7. هل كان هناك وقت كنت فيه (أو أي شخص بالغ آخر في المنزل) جائعاً ولكنك لم تأكل لأنك لا تملك ما يكفي من المال أو الموارد الأخرى للغذاء؟	0 لا 1 نعم 98 لا أعرف 99 أرفض الإجابة
س8. أخيراً، هل مررت بوقت (أو أي شخص بالغ في الأسرة) من دون تناول الطعام ليوم كامل بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟	0 لا 1 نعم 98 لا أعرف 99 أرفض الإجابة

يجب تكييف الأسئلة وإدارتها في اللغة المفضلة لدى المستجيبين والقيّمين عليها، وذلك للتأكد من أن المستجيبين يعترفون بالفترة المرجعية والمؤهلات التي يجب الإبلاغ عن التجارب وفقاً لها فقط عند حدوثها بسبب "نقص الأموال أو الموارد الأخرى" وليس على سبيل المثال، لأسباب تتعلق بالصحة أو غيرها من العادات الثقافية (مثل الصيام وفقاً للعقائد الدينية).

يمكن تضمين المسوح الخاصة بقياس المعاناة من انعدام الامن الغذائي في أي استقصاء قائم على الهاتف أو مقابلة شخصية على أساس السكان، على الرغم من أن المقابلة وجهًا لوجه هي المفضلة.

منذ عام 2014، يتم تطبيق المسوح الفردية لقياس المعاناة من انعدام الامن الغذائي على عينات تمثيلية وطنية للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر في جميع البلدان التي يغطيها استطلاع غالوب العالمي (أكثر من 140 دولة كل عام، تغطي 90٪ من سكان العالم). وتشمل العيّنات في معظم البلدان حوالي 1000 شخص (مع عينات تبلغ أكثر من 3000 شخص في الهند و5000 شخص في البر الرئيس للصين).

وهناك مسوح وطنية أخرى تجمع بالفعل بيانات متوافقة مع قياس المعاناة من انعدام الامن الغذائي. في الولايات المتحدة، يتم تضمين HFSSM كل عام في المسح الحالي للسكان المكمّل لمقياس الأمن الغذائي (CPS-FSS) من قبل مكتب الولايات المتحدة للتعداد منذ عام 1995. (وقد وصل المسح CPS-FSS إلى حوالي 83،000 فرداً اعمارهم 15 عامًا أو أكثر في حوالي 42،000 أسرة في 2014.)

في البرازيل، يتم جمع البيانات كل خمس سنوات، منذ عام 2004، في Pesquisa Nacional de Amostra de Domicílios (PNAD) التي أجراها المعهد البرازيلي للجغرافيا (IBGE) باستخدام برنامج Escala Brasileira de medida de Insegurança alimentar (EBIA). (في عام 2013، تضمن المسح البسيط أكثر من 280،000 شخص أعمارهم 15 عامًا أو أكثر في أكثر من 116،000 أسرة).

في المكسيك، تم إدراج Escala Mexicana de Seguridad Alimentaria (EMSA) في المعهد الوطني للاستزراع المائي (ENIGH) من قبل المعهد الوطني للإستكشاف البيئي (INEGI) منذ عام 2008. (في عام 2012، شملت العينة ما يقرب من 24000 شخص في سن 15 أو أكثر في 9000 أسرة.)

وأخيرًا، في غواتيمالا، تم إدراج Escala Latinoamericana y Caribena de Seguridad Alimentaria (ELCSA) لأول مرة في معرض Encusta de Condiciones de Vida (ENCOVI) في عام 2011، والذي يغطي عينة تضم ما يقرب من 13000 أسرة وما مجموعه حوالي 40000 فرد أعمارهم 15 عامًا أو أكثر.

الحصول على بيانات قابلة للمقارنة الدولية من أجل الرصد العالمي:

لضمان قابلية مقارنة مؤشرات الامن الغذائي المعتدل+ الحادّ والأمن الغذائي الحادّ لمجموعات سكانية مختلفة، يتم تعريف العتبات العالمية لمقياس المعاناة من انعدام الامن الغذائي المرجعي العالمي وتحويلها إلى قيم مقابلة على النطاقات "المحلية" التي تم الحصول عليها نتيجة لتطبيق نموذج راش على أي نوع محدد من السكان، من خلال عملية "موازنة".

الموازنة هي شكل من أشكال توحيد المقاييس استنادًا إلى تحديد مجموعة فرعية من العناصر التي يمكن اعتبارها مشتركة مع قياس المعاناة العالمي من انعدام الامن الغذائي والجدول المحدد المستخدم للقياس في كل سياق. ويتم استخدام مستويات الحدّة المرتبطة بالعناصر المشتركة كنقاط مرساة لضبط عتبات FIES العالمية إلى المقاييس المحلية. تضمن عملية التوحيد القياسي أن يكون الانحراف المتوسط والانحراف المعياري لمجموعة العناصر المشتركة هو نفسه عند قياسه على مستوى قياس المعاناة من انعدام الامن الغذائي أو على المستوى الوطني. ويتطلب التوافق مع مقياس FIES العالمي وإمكانية تجميع هذا المؤشر أن يتم تحديد أربعة بنود على الأقل من أصل بنود FIES الثمانية على أنها مشتركة.

قامت الشعبة الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة بتطوير حزمة ترجيحات نماذج راش تحت R، والتي توفر الإجراءات لتقدير معالم نموذج راش باستخدام الحد الأقصى من الاحتمال المشروط، مع إمكانية السماح بتصميم المسح المعقد.

- **الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع**
- **الغاية 4-1: ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدّي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030**
- **المؤشر 4-1-1: نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني والثالث؛ و(ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و(ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين يحقّقون الحد الأدنى على الأقل من مستوى الكفاءة في (1) القراءة، و(2) الرياضيّات، بحسب الجنس**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

النسبة المئوية للأطفال والشباب في الصف الثاني والثالث، وفي نهاية المرحلة الابتدائية وفي نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون الحد الأدنى على الأقل من مستوى الكفاءة في القراءة والرياضيات. يتم قياس الحد الأدنى من مستوى الكفاءة نسبة لمقاييس جديدة للقراءة والرياضيات حالياً قيد التطوير.

الأساس المنطقي:

إن المؤشر هو قياس مباشر للنتائج التعليمية المحقَّقة في المجالَين قيد الدرس عند نهاية مراحل التعليم المعنية. وسيكون لنقاط القياس الثلاث معيارها الأدنى المحدد الخاص. هناك عتبة واحدة فقط من شأنها أن تقسم التلاميذ إلى أعلى من الحد الأدنى أو أقل:

(أ) أقل من الحد الأدنى أي النسبة أو النسبة المئوية للتلاميذ الذين لا يحقّقون الحد الأدنى من المعيار الذي تحدده البلدان وفقاً للحد الأدنى من الكفاءات المعتمدة عالمياً.

(ب) أعلى من الحد الأدنى أي النسبة أو النسبة المئوية للتلاميذ الذين حقّقوا الحد الأدنى من المعيار. وجراء عدم تجانس مستويات الأداء التي حددتها التقييمات القومية والشاملة لكل البلدان، يجب أن يتم بناء مستويات الأداء هذه على خريطة الحد الأدنى من مستويات الاداء المحددة عالمياً. وما أن يحصل ذلك، سيتمكن المجتمع التعليمي العالمي من تحديد النسبة أو النسبة المئوية للأطفال الذين حققوا الحد الأدنى من المعايير لكل بلد.

المفاهيم:

إن الحد الأدنى من مستوى الكفاءة هو المعيار للمعرفة الأساسية في مجال (الرياضيات أو القراءة) ويُقاس من خلال تقييم التعلُّم. فاختبار القراءة الخاص ببرنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA)، على سبيل المثال، يتألف من 6 مستويات للكفاءة، بحيث يُعتبر مستوى الكفاءة الثاني كحد أدنى لمستوى الكفاءة. وفي الدراسة الدولية لتوجّهات مستويات الأداء في الرياضيات والعلوم (TIMSS) والدراسة الدولية لقياس مدى تقدّم القراءة في العالم (PIRLS)، هناك 4 مستويات للكفاءة: المستوى المتدني، المتوسط، المرتفع والمتقدّم. والطلاب الذين يبلغون المعيار المتوسط يمكنهم تطبيق المعارف الأساسية في مجموعة من المواقف، ما يشابه مستوى الحد الأدنى من الكفاءة. في الوقت الحالي، ما من معايير مشتركة مُصادَق عليها من قبل المجتمع الدولي أو البلدان. ويظهر المؤشر البيانات المنشورة من قبل كل من الوكالات والمنظمات المتخصّصة في تقييم التعلُّم الشامل لكل البلدان.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم احتساب المؤشر على أنه النسبة المئوية للأطفال و/أو الشباب عند مرحلة تعليمية معينة الذين يحققون مستوى كفاءة محدّد سابقاً أو يتخطونه في موضوع معيّن.

الأداء فوق المستوى الأدنى، PLtns، أعلى من الحد الادنى = p

حيث تدل p على النسبة المئوية للتلاميذ في تقييم تعليمي عند مرحلة تعليمية n، في الموضوع s، خلال أي عام (t-i)، حيث 0؟ i؟ 5، الذين حققوا مستوى الكفاءة الذي هو أعلى من معيار أدنى محدّد سابقاً، s الحد الأدنى. يتم تحديد المعيار الأدنى من قبل المجتمع العلمي العالمي مع أخذ الفوارق الاقليمية بعين الاعتبار.

التفصيل:
بحسب السن والفئة العمرية للتلاميذ، والجنس والموقع والوضع الاجتماعي الاقتصادي ووضع الهجرة والعرق. وضع الاعاقة لا يتوفر في الوقت الحالي في معظم التقييمات التعلّمية القومية والشاملة لكل البلدان إنما من الممكن اعتماده في التقييمات المستقبلية.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

ما من قيم ناقصة من قبل مجمعي البيانات

مصادر البيانات

هناك العديد من التقييمات التعلمية الشاملة لكل البلدان ومنها: برنامج تحليل النظم التعليمية في بلدان مؤتمر وزراء التربية للبلدان التي يجمع بينها استخدام اللغة الفرنسية (PASEC)، الدراسة الدولية لقياس مدى تقدُّم القراءة في العالم (PIRLS)، برنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA)، تجمّع افريقيا الجنوبية والشرقية لمراقبة نوعية التعليم (SACMEQ)، الدراسة الاقليمية المقارِنة والتوضيحية الثالثة (TERCE) والدراسة الدولية لتوجّهات مستويات الاداء في الرياضيّات والعلوم (TIMSS).

(أ) الاستراتيجية القصيرة الأمد: استخدام بيانات تقييمية قومية واسعة المدى من التقييمات الشاملة لكل البلدان بالرغم من أن مستويات الاداء لا يمكن أن تتم مقارنتها بشكل مباشر.
(ب) الاستراتيجية المتوسطة الأمد: استخدام مقياس عالمي للتقرير بالاستناد إلى اختبار جديد أو الربط الاحصائي بين التقييمات القومية والاقليمية والشاملة لكل البلدان.

عملية الجمع:

للتقييمات التعلّمية الشاملة، تم تأمين البيانات من قبل المنظمات ذات الصلة المسؤولة عن كل تقييم.

- **الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع**
- **الغاية 4-5: بحلول 2030 اختفاء الفروق بين الجنسين في التعليم، وضمان وصول المهمشين بما فيهم الاشخاص ذوي الاعاقة وذوي الادراك المحدود والاطفال بأوضاع مهمشة لجميع مراحل التعليم والتدريب المهني**
- **المؤشر 4-5-1: مؤشرات التكافؤ: الاناث/الذكور، الريف/الحضر، الطبقة الادنى الثروة/ الطبقة الاعلى الثروة، واغيرها مثل حالة الاعاقة والاشخاص ذوي الادراك المحدود، والاشخاص المتأثرين بالصراعات، حسب توفر البيانات لجميع مؤشرات التعليم لهذه القائمة بمستويات التفصيل المذكورة**

مؤشر التكافؤ 4-2-1: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلُّم والرفاه النفسي والاجتماعي

مؤشر التكافؤ 4-2-2: معدّل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي

مؤشر التكافؤ 4-3-1: معدّل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهرا السابقة

مؤشر التكافؤ 4-4-1: نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة

مؤشر التكافؤ 4-6-1: نسبة السكان الذين ينتمون إلى فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من المهارات الوظيفية في (أ) القراءة و(ب) الحساب

مؤشر التكافؤ 4.ج.1: نسبة المعلمون في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ و(ج) التعليم المتوسط؛ و(د) التعليم الثانوي الذين تلقوا الحد الأدنى على الأقل من التدريب المنظّم للمعلّمين (كالإعداد التربوي)، قبل الخدمة أو في أثنائها، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معيّن

الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع

الغاية 4-2: ضمان أن تُتاح لجميع البنات والصبيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

المؤشر 4-2-1: مؤشر تكافؤ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلُّم والرفاه النفسي والاجتماعي، بحسب الجنس

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

الأطفال دون سن الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو والتعلُّم والرفاه النفسي والاجتماعي يتم قياسها حالياً للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 36 شهراً و59 شهراً الذين هم على المسار الصحيح من حيث النمو في ثلاثة مجالات على الأقل من هذه المجالات الأربعة: على صعيد القراءة والحساب، وعلى الصعيد الجسدي، وعلى الصعيد الاجتماعي العاطفي وعلى صعيد التعلُّم. ويتم استخراج المعدل لكل من الإناث والذكور.

الأساس المنطقي:

إن النّماء في مرحلة الطفولة المبكرة يرسى قواعد الازدهار لمدى الحياة. فالاستثمار في النماء في مرحلة الطفولة المبكرة يُعدُّ من الاستثمارات الأكثر دقّة وفعالية من حيث التكلفة، التي يمكن أن يقوم بها بلد ما لتحسين صحّة الراشدين وتعليمهم وانتاجهم من أجل بناء رأس مال بشري وتعزيز التنمية المستدامة. ويُعدّ النماء في مرحلة الطفولة المبكرة بحد ذاته انصافاً منذ البداية كما أنه يؤمن دلالةً جيدة عن النمو القومي. كما أن الجهود الرامية إلى تحسين النماء في مرحلة الطفولة المبكرة من شأنها أن تؤمن التحسينات البشرية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد كما للمجتمعات. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار 1 الى مساواة في النوع الاجتماعي. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أقل من 1 الى تفاوت لصالح البنين، ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنات، بينما يشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أكبر من 1 الى تفاوت لصالح البنات ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنين.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

بقسمة المعدل الإجمالي للأطفال الاناث دون سن الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلُّم والرفاه النفسي على المعدل الإجمالي للأطفال الذكور ويضرب الناتج في 100.

التفصيل:

بحسب السن ومكان الاقامة والثروة والموقع الجغرافي والتعليم من قبل مقدّم الرعاية وغيرها من الخصائص الخلفية.

معالجة القيم الناقصة:

- **على مستوى البلد**

عندما تكون بيانات بلد ما غير موجودة بتاتاً، لا تنشر منظمة الأمم المتحدة للطفولة أي تقدير على مستوى البلد.

مصادر البيانات

الوصف:

إن المسوح الأسرية كالمسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS) الذي تدعمه اليونيسف كان يجمع البيانات المتعلقة بهذا المؤشر (من خلال مؤشر النماء في مرحلة الطفولة المبكرة أو ECDI) في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط منذ حوالي العام 2010. وقد تم جمع العديد من البنود الفردية المشمولة في مؤشر النماء في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال آليات أخرى في بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ذات الدخل المرتفع أيضاً.

عملية الجمع:

تعمل اليونيسف سنوياً على تحديث قاعدات بياناتها العالمية، التي تُسمّى بالبلدان المبلّغة عن المؤشرات من أجل الأهداف (CRING). يجري ممارسة هذا التمرين بالتعاون الوثيق مع مكاتب بلدان اليونيسف بهدف ضمان ان تتضمّن قاعدة البيانات العالمية لليونيسف بيانات محدّثة قابلة للمقارنة الدولية. يتم دعوة مكاتب الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى تقديم بيانات خاصة بالبلد لعدد من المؤشرات الأساسية حول حسن معيشة النساء والأطفال. ويعمل الفريق العامل في المكتب القومي مع نظراء محليين لضمان أن يتم مشاركة البيانات الأكثر صلةً. يتم بعدها مراجعة التحديثات التي أرسلتها مكاتب البلد من قبل أخصائيين في القطاع في المقرّ الرئيسي لليونيسف للتحقّق من الاتّساق ومن نوعية بيانات التقديرات المقدّمة واعادة تحليلها حيث يمكن. وتجري هذه المراجعة بالاستناد إلى مجموعة من المعايير الهدف لضمان ألّا يتمّ اشتمال قاعدات البيانات إلا على المعلومات الأكثر موثوقية. وما أن تتم هذه الخطوة يتم توفير الأصداء إذا ما كانت نقاط البيانات مقبولة أو لا والسبب وراء عدم قبولها. ثم يتم ادخال نقاط البيانات الجديدة المقبولة في قاعدات بيانات اليونيسف العالمية وتُنشر في وضع جداول الاحصاءات العالمية للأطفال، وفي كافة المواد والمنشورات الخاصة بالبيانات الأخرى. كما يتم وضعها على الصفحة الإلكترونية على العنوان التالي .data.unicef.org

كما تبحث اليونيسف أيضاً خلال العام على مصادر إضافية للبيانات تبثّها مكاتب الدول الأعضاء قبل أمن يتم ضمها إلى قاعدة البيانات العالمية.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع

الغاية 4-2: ضمان أن تُتاح لجميع البنات والصبيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

المؤشر 4-2-2: مؤشر تكافؤ معدّل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

إنّ معدّل المشاركة في التعلُّم المنظّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، كما تم تعريفه للأطفال في السن المحددة الذين يشاركون في برنامج تعلّمي منظّم أو أكثر، بما فيها البرامج التي تقدّم مزيجاً من التعليم والرعاية. الأمر يشمل أيضاً المشاركة في برنامج الطفولة المبكر والتعليم الابتدائي. وقد تختلف الفئة العمرية بين بلد وآخر وفقاً للسن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي. ويتم استخراج المعدل لكل من الإناث والذكور.

الأساس المنطقي:

يعمل المؤشر على قياس التكافؤ بين الاناث والذكور لتعرّض الاطفال لأنشطة التعلّم المنظَّم في السنة التي تسبق بداية المدرسة الابتدائية. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار 1 الى مساواة في النوع الاجتماعي. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أقل من 1 الى تفاوت لصالح البنين، ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنات، بينما يشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أكبر من 1 الى تفاوت لصالح البنات ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنين.

المفاهيم:

إنّ برنامج التعلُّم المنظَّم هو البرنامج الذي يتألّف من مجموعة متناسقة من الأنشطة التعليمية المصمّمة بنيّة بلوغ مخرجات تعلّميّة مصمَّمة مسبقاً أو إنجاز مجموعة معيّنة من المهام التعليمية. فبرامج الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي هما أمثلة عن برامج التعلُّم المنظّمة.

تمّ تعريف الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي في مراجعة عام 2011 من التصنيف الدولي الموحّد للتعليم (ISCED 2011). وتم تصميم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل عام بنهج شمولي لدعم نمو الطفل المعرفي والجسدي والاجتماعي والعاطفي المبكر ولتعريف الأطفال الصغار على التوجيه المنظّم خارج نطاق العائلة. ويقدّم التعليم الابتدائي والتعلّم والأنشطة التعليمية المصمّمة لتزويد الطلاب بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيّات ولبناء أساس صلب لعملية التعلُّم وفهم المجالات الأساسية للمعرفة والتطوُّر الشخصي. هو يركّز على التعلّم عند المستوى الأوّلي من التعقيد مع القليل من التخصّص، إذا ما كان موجوداً.

السنّ الرسمي لارتياد المدرسة الابتدائية هن السن الذي يكون فيه الطفل مجبراً على الالتحاق بالتعليم الابتدائي وفقاً للتشريعات والقوانين القومية. حيث يكون هناك أكثر من سن واحدة محددة، على سبيل المثال، في أجزاء مختلفة من بلد معيّن، يتم استخدام السن الرسمي الأكثر اشتراكاً (أي السن الذي من المتوقّع أن يبدأ الاطفال الذين يبلغوه المدرسة الابتدائية) من أجل احتساب هذا المؤشر على المستوى العالمي.

التعليقات والقيود:

إنّ المشاركة في برامج التعلّم في السنوات الأولى لا تكون بدوام كامل للعديد من الأطفال، بمعنى أنّ التعرّض للبيئة التعلّميّة خارج المنزل سيتغيّر من حيث الكثافة. فالمؤشّر يعمل على قياس النسبة المئوية للأطفال الخاضعين للتعلّم المنظَّم إنّما ليس لكثافة البرنامج، الأمر الذي يحدّ من القدرة على التوصّل إلى استنتاج بشأن مدى بلوغ هذه الغاية. لذا لا بد من القيام بالمزيد

من العمل لضمان اتّساق تعريف برامج التعلّم عبر العديد من المسوح، كما أنّه معرّف بطريقة مفهومة ببساطة من قبل متلقّي المسوح، مثالياً مع المعلومات المكمّلة للمجموعة المتعلقة بكمية الوقت الذي يقضيه الأطفال في البرامج التعلّميّة.

المنهجيّة

طريقة الاحتساب:

يتم الاعراب عن عدد الأطفال في الفئة العمرية المحددة الذين يشاركون في برنامج التعلُّم المنظّم بقسمة المعدل الإجمالي للالتحاق للإناث على المعدل الإجمالي للالتحاق للذكور من الفئة العمرية نفسها ويضرب الناتج في 100. يمكن احتساب المؤشر من البيانات الادارية وأيضاً من المسوح الأسرية. وإذا كان من الأولى، فعدد الانتساب إلى برامج التعلّم المنظّمة يتم الإبلاغ عنه من قبل المدارس ويتم اشتقاق نسبة السكان من الفئة العمرية نفسها سنة واحدة أقل من السن الرسمي للالتحاق بالمدرسة الابتدائية من التقديرات السكانية. ولاحتساب هذا المؤشر على المستوى العالمي يتم استخدام التقديرات السكانية من شعبة السكّان في الأمم المتحدة. أما إذا ما اشتُق من المسوح الأسرية، فيتم جمع الانتسابات والسكان على حدّ سواء في الوقت عينه.

$$PROL0t1,AG(a-1) = E0t1,AG(a-1)$$

$$SAPAG(a-1)$$

حيث أن:

PROL0t1,AG(a-1) = نسبة المشاركة في التعلّم المنظّم قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي

E0t1,AG(a-1) = الانتساب إلى التعليم المبكر أو التعليم الابتدائي (التصنيف الدولي الموحّد للتعليم المستويات من0 حتى 1) قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي

SAPAG(a-1) = السكان في السن المدرسي الذين يبلغون من العمر سنة واحدة أقل من السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي

التفصيل:

بحسب السن من المصادر الادارية، وبحسب السن والموقع والدخل من المسوح الأسرية.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بتقدير بعض المواد المفاتيح للبيانات التي قد تكون مفقودة أو ناقصة من أجل الحصول على تقديرات قابلة للنشر على المستوى القومي. وحيث لا يمكن اجراء هذا الأمر يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بإحالة القيم المفقودة للاستخدام فقط لاحتساب المجاميع الاقليمية والعالمية.

وبهدف احتساب النسبة المئوية للمعلّمين المدرَّبين، قد يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بواحد أو أكثر مما يلي:

- التعديل لاحتساب الابلاغ الزائد أو الناقص، على سبيل المثال:
  - لتشمل الانتساب في نوع من أنواع التعليم – كالتعليم الخاص أو العام – الذي لا يتم الابلاغ عنه من قبل البلد؛ و/أو
  - لتشمل الانتساب في جزء من البلد الذي لا يتم الابلاغ عنه من قبل البلد.
- تقدير لعدد الانتسابات في الفئة العمرية المحددة ما لم يتم الابلاغ عن التوزيع العمري من قبل البلد

- إعادة توزيع الانتسابات للعمر غير المحدّد (عبر العمر المحدّد)
- تقدير السكاني في السن الرسمي للبلدان الصغيرة (ما لم يكن من الممكن على شعبة السكان ولا البلد نفسه تأمين التقديرات بنفسها).

في كافة الحالات، تستند التقديرات الى اثبات من البلد نفسه (كالمعلومات من الجهات المؤمّنة للبيانات المتعلقة بحجم المكوّن المفقود، من خلال المراسلات، والمنشورات أو البيانات من الصفحة الالكترونية للوزارة أو مكتب الاحصاء القومي، أو من خلال المسوح التي أجرتها منظمات أخرى) أو إلى بيانات البلد الخاصة بسنوات سابقة. ويمكن نشر هذه الأرقام: (1) كبيانات مراقبة إذا ما تم إيجاد المواد الناقصة في مصدر قومي؛ (2) كتقديرات قومية إذا ما اقتنعت البلد بإصدار تقديرات وتقديمها بدل البيانات الناقصة؛ (3) كتقديرات لمعهد اليونسكو للاحصاء، إذا ما كان المعهد هو من قام بالتقديرات.

بشكل شائع يتم تقدير التوزيع العمري للانتساب من خلال التوزيع العمري المبلغ عنه في سنة سابقة. وما لم يسبق أن بلغ البلد أبداً عن التوزيع العمري للانتساب يتم استخدام التوزيع السنّي المبلغ عنه في مسح سابق، إذا ما توفّر (كالمسح العنقودي المتعدّد المؤشرات MISC والاستقصاء الديمغرافي والصحي DHS).

تتم اعادة توزيع الاعمار غير المعروفة عبر الاعمار المعروفة إذا ما شكّلت أكثر من 5% من مجموع الانتسابات في هذه المرحلة من التعليم. لا تُجرَ التقديرات إذا كانت النسبة أقل من 5%.

إن التقديرات السكانية بحسب السن للبلدان ذات العدد السكاني القليل، والتي يتم انتاجها فقط في حال عدم توفّر أي تقديرات ملائمة أخرى سواء من برنامج الامم المتحدة للتنمية أو من البلد نفسه، تحصل فقط للبلدان التي سبق وقدمت بيانات تعليمية لمعهد اليونسكو للإحصاء والتي تتوفر لديها التقديرات السكانية من مصدر يُعتمد عليه في بعض السنوات.

مصادر البيانات

الوصف:

البيانات الادارية من المدارس ومراكز التعليم المنظَّم أو من المسوح الأسرية المتعلقة بانتساب سنة معينة من العمر في برامج التعلّم المبكر؛ الاستبيانات والمسوح السكانية للتقديرات السكانية لسنة معينة من العمر (إذا ما تم استخدام البيانات الادارية بشأن الانتساب)؛ البيانات الادارية من وزارات التعليم بشأن السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

عملية الجمع:

يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بإنتاج السلاسل الزمنية استناداً إلى بيانات الانتساب التي ترفعها وزارات التعليم أو المكاتب القومية للإحصاءات والتقديرات السكانية التي تنتجها شعبة السكان للأمم المتحدة. يتم جمع بيانات الانتساب من خلال المسح السنوي للتعليم النظامي. ويُطلب من البلدان الإبلاغ عن البيانات وفقاً لمراحل التعليم المعرّفة في التصنيف الدولي الموحّد للتعليم لضمان امكانية المقارنة الدولية للمؤشرات الناتجة عنها.

يتم التثبّت من البيانات باستخدام أنظمة تعقّب للاخطاء الالكترونية التي تتحقّق من الأخطاء الحسابية ومن عدم الاتساق وتحليل توجّهات النتائج غير القابلة للتصديق. يتم الاستعلام مع ممثّلي البلد الذي يرفعون البيانات الأمر الذي يجعل التصحيح ممكناً (للأخطاء) أو التفسيرات المقدّمة (للنتائج غير القابلة للتصديق إنما التي تكون صحيحة). وخلال هذه العملية يتم تشجيع البلدان أيضاً على تأمين التقديرات لمواد البيانات الناقصة أو الغير مكتملة.

بالإضافة إلى ذلك، تملك البلدان الفرصة لرؤية المؤشرات الرئيسة التي ينتجها معهد اليونسكو للإحصاء في مؤشرات "استعراض البلد" السنوية والتعليق عليها.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع

الغاية 4-3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

المؤشر 4-3-1: مؤشر تكافؤ معدّل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهرا السابقة

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

الشباب والبالغين المنتمين إلى فئة عمرية محددة (بين 15 و24، وبين 25 و64 مثلاً) المشاركين في التعليم أو التدريب الرسمي أو غير الرسمي خلال فترة زمنية محددة (الاثني عشر شهراً السابقة مثلاً). ويتم استخراج المعدل لكل من الاناث والذكور.

الأساس المنطقي:

إظهار مستوى التكافؤ بين الاناث والذكور لمشاركة الشباب والبالغين في التعليم والتدريب من كافة الانواع. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار 1 الى مساواة في النوع الاجتماعي. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أقل من 1 الى تفاوت لصالح البنين، ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنات، بينما يشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أكبر من 1 الى تفاوت لصالح البنات ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنين.

المفاهيم:

يتم تعريف التعليم والتدريب الرسمي على أنه التعليم الذي يؤمنه نظام المدارس والثانويات والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية الرسمية التي تشكّل في العادةِ سلّماً متتابعاً للتعليم بدوام كامل للأطفال والشباب، الذين يبدأون عادةً من سنٍّ تتراوح بين الخامسة أو السابعة وتستمر حتى بلوغ ال 20 أو 25 من العمر. في بعض البلدان، يتشكّل الجزء العلوي من السلّم من برامج منظّمة من العمل بدوام جزئي مشترك مع المشاركة بدوام جزئي في النظام المدرسي والجتمعي المعتاد.

ويتم تعريف التعليم والتدريب غير الرسمي على أنه أي نشاط تعلّمي منظّم ومستدام لا يتوافق بشكل تام مع التعريف الآنف ذكره عن التعليم الرسمي. وبالتالي، من الممكن أن يتم التعليم غير الرسمي داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها، ويحضن الأشخاص من كافة الأعمار. ووفقاً للسياقات القومية، يمكن أن يغطي التعليم غير الرسمي البرامج التعليمية التي من شأنها أن تنقل محو الأمية للبالغين ومهارات الحياة والمهارات العملية والثقافة العامة.

التعليقات والقيود:

يمكن أن يتم تقديم التعليم الرسمي وغير الرسمي في مجموعة متنوعة من الأماكن بما فيها المدارس والجامعات، وفي بيئة العمل وغيرها ويمكن أن يمتد على فترات متنوعة. وغالباً ما تلتقط البيانات الادارية اعتماد المواقع الرسمية كالمدارس والجامعات فقط. كما أنّ معدلات المشاركة لا تلتقط كثافة أو نوعية هذا التأمين ولا حتى مخرجات التعليم والتدريب المعروضين.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم الاعراب عن عدد الأشخاص الذين ينتمون إلى فئة عمرية مختارة والذين يشاركون في التعليم والتدريب الرسمي أو غير الرسمي بقسمة المعدل الإجمالي للالتحاق للإناث على المعدل الإجمالي للالتحاق للذكور الذين ينتمون إلى العمر نفسه ويضرب الناتج في 100.

$$PRAGi = \frac{EAGi}{PAGi}$$

حيث أن:

PRAGi= معدل مشاركة السكان من فئة عمرية i في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي

EAGi = انتساب السكان من الفئة العمرية i في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي

PAGi = السكان من الفئة العمرية i

i = 15-24، 15 أو أكثر، 25-64 إلخ...

التفصيل:
بحسب السن من المصادر الادارية، وبحسب السن والموقع والدخل من المسوح الأسرية.

معالجة القيَم الناقصة:

- **على مستوى البلد**

ما من قيَم ناقصة من قبل الجهات المجمِّعة للبيانات.

مصادر البيانات

الوصف:
البيانات الادارية من المدارس وأماكن التعليم والتدريب الأخرى أو بيانات المسوح الأُسرية المتعلقة بالمشاركين في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي في سنة واحدة من العمر؛ التعدادات السكانية والمسوح للتقديرات السكانية لسنة واحدة من العمر (إذا تم استخدام البيانات الادارية بشأن الانتساب).

عملية الجمع:
يتم جمع البيانات من المنظمات ذات الصلة المسؤولة عن كل مسح.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع

الغاية 4-4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرّة، بحلول عام 2030

المؤشرات 4-4-1: مؤشر تكافؤ نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

الشباب والراشدون الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة للشباب (بين 15 و24 من العمر) والراشدين (فوق ال 15 عاماً) الذين خضعوا لأنشطة مرتبطة بالكمبيوتر في مرحلة زمنية محددة (السنوات الثلاث الأخيرة مثلاً). ويتم استخراج المعدل لكل من الاناث والذكور.

الأساس المنطقي:

من شأن المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحدّد قياس التكافؤ بين الاناث والذكور في الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار 1 الى مساواة في النوع الاجتماعي. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أقل من 1 الى تفاوت لصالح البنين، ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنات، بينما يشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أكبر من 1 الى تفاوت لصالح البنات ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنين.

المفاهيم:

تشمل الأنشطة المرتبطة بالكمبيوتر لقياس مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يلي:

- نسخ أو نقل ملف أو حافظة ملفات
- استخدام إدارة النسخ واللصق لنسخ أو نقل المعلومات ضمن مستندٍ ما
- ارسال الرسائل الالكترونية مع ملفات مربوطة (كمستند ما أو صورة أو فيديو)
- استخدام الصيَغ الحسابية الأساسية في جدول بيانات
- الاتصال بأجهزة جديدة وكيفية ادخالها (كتعريف الطابعة أو الكاميرا أو جهاز الاستقبال)
- إيجاد وتحميل وادخال وتعريف البرمجيات الحاسوبية
- خلق العروض الالكترونية من خلال برامج العروض الالكترونية (بما فيها النصوص أو الصور أو المؤثرات الصوتية أو الفيديو أو الخرائط)
- نقل الملفات بين جهاز الكمبيوتر وأجهزة أخرى
- كتابة برنامج حاسوبي باستخدام لغة برمجية متخصصة

ويشير مصطلح الحاسوب الالكتروني إلى الحاسوب المكتبي، أو الحاسوب المحمول أو الحاسوب اللوحي (وما يشبهه من حواسيب محمولة) ولا يشمل المعدات التي تملك مقدرات حاسوبية كالتلفزيون الذكي أو الهواتف المحمولة.

التعليقات والقيود:

إن المؤشر هو مؤشر جديد نسبياً إنما يستند إلى تعريف ومنهجية متفق عليهما دولياً، ومطوّران بالتنسيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، من خلال فرق الخبراء وجرّاء عملية تشاورية مكثفة مع البلدان. كما أنه أحد شركاء قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للائحة المؤشرات الاساسية التنموية، الذي أيّدته اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة في العام 2014.

يستند المؤشر إلى الاستجابات التي تؤمنها المقابلات المتعلقة بالأنشطة المرتبطة بالحاسوب الالكتروني، التي حصلت في فترة مرجعية من الوقت. إلا أنها لا تشكّل تقييماً مباشراً للمهارات حتى أننا لا نعلم إذا ما تم أخذ هذه الأنشطة بطريقة فعالّة.

ومن المسائل الأساسية أن تعريف التقييم بحسب الرابطة الدولية لتقييم الانجاز التعليمي لا يشمل البرمجة إنما يشمله الاتحاد الدولي للاتصالات. وبالرغم من أن كليهما لديهما وسائل تطبيق ترتبط باستخدام الكمبيوتر والانترنت كأداة في الحياة اليومية إلا أن تعريف مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاص بالرابطة الدولية لتقييم الانجاز التعليمي محدودة أكثر مقارنةً مع تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات. وفي حال كان يجب وضع إطار مشترك، لا بد حينها من تنسيق التعريف الخاص بالجهتَين.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم حساب المؤشر بقسمة المعدل الإجمالي للإناث على المعدل الإجمالي للذكور المنتمين إلى مجموعة سكانية معينة الذين أجابوا بنعم على مجموعة مختارة من المتغيرات كاستخدام مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات، استخدام مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المدرسة أو خارجها و/أو في مكان العمل، توفر النفاذ إلى شبكة الانترنت داخل المدرسة أو خارجها و/او في مكان العمل، إلخ... ويضرب الناتج في 100.

$$PICTa = \frac{ICTa}{Pa}$$

حيث أن:

PICTa,s = النسبة المئوية للأشخاص من الفئة العمرية a الذين يملكون مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ICTa,s = عدد الأشخاص من الفئة العمرية a الذين يملكون بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

Pa = السكان من الفئة العمرية a

التفصيل:

بحسب سن التلاميذ أو الفئة العمرية والموقع والوضع الاجتماعي الاقتصادي إذا ما تم جمعه في المسح الخاص.

معالجة القيَم الناقصة:

- على مستوى البلد

ما من قيَم ناقصة من قبل الجهات المجمِّعة للبيانات.

مصادر البيانات

الوصف:

المسوح المدرسية أو الأسرية التي تجمع البيانات بشأن استخدام مهارات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

عملية الجمع:

تم تأمين البيانات من قبل المنظمات الممثِّلة المسؤولة عن كل مسح (اليورو ستات والاتحاد الدولي للاتصالات)

الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الغاية 4- 6: ضمان أن يلمَّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حدٍّ سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام 2030

المؤشر 4-6-1: مؤشر تكافؤ نسبة السكان الذين ينتمون إلى فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من المهارات الوظيفية في (أ) القراءة و(ب) الحساب

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

الشبان (بين 15 و24 عاماً) والراشدون (15 عام وأكثر) الذي بلغوا أو تخطوا مستوى معيّن من الكفاءة في (أ) القراءة و(ب) الحساب. وسيتم قياس أدنى مستوى للكفاءة بحسب المقاييس الجديدة المشتركة للقراءة والحساب التي يتم حالياً تطويرها. ويتم استخراج المعدل لكل من الاناث والذكور.

الأساس المنطقي:

إن المؤشر هو عبارة عن قياس التكافؤ بين الاناث والذكور مباشر لمستوى مهارات الشباب والراشدين في المجالَين: القراءة والحساب. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار 1 الى مساواة في النوع الاجتماعي. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أقل من 1 الى تفاوت لصالح البنين، ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنات، بينما يشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أكبر من 1 الى تفاوت لصالح البنات ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنين.

المفاهيم:

إن المستوى الثابت للكفاءة هو أساس المعرفة الأساسية بمجال معين (القراءة أو الحساب) المقاس من خلال التقييمات التعلُّميّة. في الوقت الحالي، ما من معايير مشتركة مُصادَق عليها من قبل المجتمع الدولي أو البلدان. يظهر المؤشر البيانات المنشورة من قبل كل من الوكالات والمنظمات المتخصّصة في تقييم التعلُّم الشامل لكل البلدان.

التعليقات والقيود:

إن قياس مهارات الشباب والراشدين يتطلّب شكلاً معيناً من أشكال التقييم المباشر. واستخدام المسوح الأسرية لقياس التعلّم سيكون أمراً مكلفاً وصعب الإدارة وقد يقلل من شأن التعلّم في المجالات الأساسية للحياة اليومية إنما أصعب للتقييم في نهج معيارية. وقد تكون النتيجة غير دقيقة في تمثيل ما يعرفه الشباب والراشدون وما يمكنهم فعله، وخاصةً في ما يتعلق بتطبيق المهارات التي قد تختلف بحسب السياق.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

قسمة المعدل الإجمالي للالتحاق للإناث على المعدل الإجمالي للالتحاق للذكور الشباب والراشدون الذين حققوا مستوى كفاءة أعلى من الحد الأدنى كما تم تحديده في تقييم واسع النطاق (نماذج عن ممثلين) عن مستوى القراءة عند الراشدين ويضرب الناتج في 100:

الأداء فوق المستوى الأدنى، PLtas، أعلى من الحد الادنى = p

حيث تدل p على نسبة الشباب والراشدين في تقييم قومي أو شامل لكل البلدان يتعلق بالأمية عند الراشدين في الفئة العمرية a، في مجال التعلّم في أي سنة (t-i) حيث 0؟ i؟ 5؟، الذين حققوا أعلى من المستوى المطلوب في الكفاءة.

التفصيل:

بحسب الفئة العمرية والموقع والدخل ونوع المهارة. لا تتوفر في الوقت الحالي تقييم تعليمي لحالة الاعاقة لمعظم البلدان أو الشاملة لكل البلدان.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

غير موجودة من قبل الجهات المجمّعة للبيانات

مصادر البيانات

الوصف:

يتم جمع هذا المؤشر عبر مسوح تقييم المهارات للشبان من السكان (كبرنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين (PIAAC)، وبرنامج قياس المهارات (STEP)، والبحث العملي: لقياس مخرجات التعليم للمشاركين في برنامج محو الأمية (RAMAA)، وبرنامج تقييم ورصد أنشطة محو الأميّة (LAMP))، والمسوح القومية الخاصة بالأمية لدى الراشدين.

عملية الجمع:

يتم جمع البيانات من المنظمات ذات الصلة المسؤولة عن كل تقييم.

توافر البيانات

الوصف:

31 بلداً (منذ العام 2012)، بلدان نامية 22، القوقاز وآسيا الوسطى 2، افريقيا الشمالية 0، افريقيا الجنوبية الصحراوية 1، شرق آسيا 1، جنوبي شرقي آسيا2، جنوبي آسيا 1، غربي آسيا 0، دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحرالكاريبي 2، أوقيانيا 0.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع

الغاية 4. جيم: تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهّلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

المؤشر 4.ج.1: مؤشر تكافؤ نسبة المعلمون في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ و(ج) التعليم المتوسط؛ و(د) التعليم الثانوي الذين تلقوا الحد الأدنى على الأقل من التدريب المنظّم للمعلّمين (كالإعداد التربوي)، قبل الخدمة أو في أثنائها، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معيّن

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

المعلّمين بحسب مرحلة التعليم التي يدرّسونها (التعليم ما قبل الابتدائي، التعليم الابتدائي، التعليم المتوسط، والتعليم الثانوي)، الذين تلقوا قبل الخدمة أو في أثنائها، الحد الأدنى على الأقل من الاعداد التربوي الخاص بالمعلّمين، اللازم للتدريس وفقاً للمستوى الملائم في بلد معيّن. ويتم استخراج المعدل لكل من الاناث والذكور.

الأساس المنطقي:

إن المعلمين يلعبون دوراً أساسياً في تأمين نوعية التعليم المقدّم. لذا من المثالي أن يتلقّى كافة المعلمين الاعداد التربوي الملائم واللازم للتدريس وفقاً لمرحلة التعليم المُختارة، وأن يتمتّعوا بالكفاءة الاكاديمية الجيدة في الالمام بالمواضيع التي من المفترض أن يدرّسوها. ومن شأن هذا المؤشر قياس التكافؤ بين الاناث والذكور في القوى التعليمية العاملة المدرّبة تربوياً بشكل جيد. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار 1 الى مساواة في النوع الاجتماعي. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أقل من 1 الى تفاوت لصالح البنين، ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنات، بينما يشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أكبر من 1 الى تفاوت لصالح البنات ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنين.

المفاهيم:

يُعتبر المعلّم مدرَّباً إذا ما تلقّى، قبل الخدمة أو في أثنائها، الحد الأدنى على الأقل من الاعداد التربوي الخاص بالمعلّمين، اللازم للتدريس وفقاً للمستوى الملائم في بلد معيّن.

التعليقات والقيود:

من الجدير بالذكر أن متطلبات الحد الأدنى من الاعداد القومي يمكن أن تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر. ومن شأن هذا التنوّع بين البلدان أن يقلّل من جدوى التعقّب العالمي لأن المؤشر يظهر فقط النسبة التي تصل إلى المعايير القومية، وليس إذا ما كان المعلمون في مختلف البلدان يملكون مستويات الاعداد نفسها. وسيتحتّم المزيد من العمل إذا ما كان من المطلوب تطبيق معيار موحد لإعداد المعلمين عبر البلدان.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم الاعراب عن عدد المعلمين في مرحلة معيّنة من التعليم الذي تلقوا التدريب بقسمة المعدل الإجمالي للإناث على المعدل الإجمالي للذكور في مرحلة التعليم نفسها ويضرب الناتج في 100.

PTTn = TTn

Tn

حيث أن:

PTTn = النسبة المئوية للمعلمين المدرَّبين في المرحلة n من التعليم

TTn = المعلمون المدرَّبون في المرحلة n من التعليم

Tn = مجموع المعلمون في المرحلة n من التعليم

n = 02 (التعليم ما قبل الابتدائي)، 1 (التعليم الابتدائي)، 2 (التعليم المتوسط)، 3 (التعليم الثانوي العالي)، 23 (التعليم الثانوي)

التفصيل:
بحسب مرحلة التعليم ونوع المؤسسة (عامة/خاصة)

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بتقدير بعض المواد المفاتيح للبيانات التي قد تكون مفقودة أو ناقصة من أجل الحصول على تقديرات قابلة للنشر على المستوى القومي. وحيث لا يمكن اجراء هذا الأمر يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بإحالة القيم المفقودة للاستخدام فقط لاحتساب المجاميع الاقليمية والعالمية.

وبهدف احتساب النسبة المئوية للمعلّمين المدرَّبين، قد يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بواحد أو أكثر مما يلي:

- **التعديل لاحتساب الابلاغ الزائد أو الناقص، على سبيل المثال:**
  - **كتحديد نوع تعليم المعلمين، كالتعليم الرسمي أو الخاص، الذي ليس محدداً من قبل البلد؛ و/أو**
  - **تحديد جزء البلد الذي ينتمي إليه المعلمون، والذي لم يتم التبليغ عنه من قبل البلد.**
- **تقدير لعدد المعلمين المدرَّبين في كل مرحلة من مراحل التعليم إذا ما كان البلد لم يبلّغ إلا عن البيانات للمراحل المتداخلة (كمجموع المرحلة الثانوية عوضاً عن التعليم الثانوي الأدنى والأعلى منفصلَين)**

في كافة الحالات، تستند التقديرات الى اثبات من البلد نفسه (كالمعلومات من الجهات المؤمّنة للبيانات المتعلقة بحجم المكوّن المفقود، من خلال المراسلات، والمنشورات أو البيانات من الصفحة الالكترونية للوزارة أو مكتب الاحصاء القومي، أو من خلال المسوح التي أجرتها منظمات أخرى) أو إلى بيانات البلد الخاصة بسنوات سابقة. ويمكن نشر هذه الأرقام: (1) كبيانات مراقبة إذا ما تم إيجاد المواد الناقصة في مصدر قومي؛ (2) كتقديرات قومية إذا ما اقتنع البلد بإصدار تقديرات وتقديمها بدل البيانات الناقصة؛ (3) كتقديرات لمعهد اليونسكو للإحصاء، إذا ما كان المعهد هو من قام بالتقديرات.

مصادر البيانات

الوصف:
البيانات الادارية من المدارس ومراكز التعليم المنظَّم.

عملية الجمع:

يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بإنتاج السلاسل الزمنية استناداً إلى البيانات التي ترفعها وزارات التعليم أو المكاتب القومية للإحصاءات. ويتم جمع البيانات من خلال المسح السنوي للتعليم غير النظامي. ويُطلب من البلدان الإبلاغ عن البيانات وفقاً لمراحل التعليم المعرّفة في التصنيف الدولي الموحّد للتعليم لضمان امكانية المقارنة الدولية للمؤشرات الناتجة عنها.

يتم التثبّت من البيانات باستخدام أنظمة تعقّب للأخطاء الالكترونية التي تتحقّق من الأخطاء الحسابية ومن عدم الاتساق وتحليل توجّهات النتائج غير القابلة للتصديق. ويتم الاستعلام مع ممثّلي البلد الذي يرفعون البيانات الأمر الذي يجعل التصحيح ممكناً (للأخطاء) أو التفسيرات المقدّمة (للنتائج غير القابلة للتصديق إنما التي تكون صحيحة). وخلال هذه العملية يتم تشجيع البلدان أيضاً على تأمين التقديرات لمواد البيانات الناقصة أو الغير مكتملة.

بالإضافة إلى ذلك، تملك البلدان الفرصة لرؤية المؤشرات الرئيسة التي ينتجها معهد اليونسكو للإحصاء في مؤشرات "استعراض البلد" السنوية والتعليق عليها.

توافر البيانات

الوصف:

113 للتعليم الابتدائي (مرة على الأقل خلال الفترة الممتدة بين العامَين 2010 و2015)، للمناطق المتقدّمة 6، القوقاز وآسيا الوسطى 6، شمالي افريقيا 4، افريقيا جنوب الصحراء 44، آسيا الشرقية 3، جنوبي شرقي آسيا 8، جنوب آسيا 6، غرب آسيا 6، أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 27، أوقيانيا 4.

- **الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع**
- **الغاية 4- 6: ضمان أن يلمَّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حدٍّ سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام 2030**
- **المؤشر 4-6-1: نسبة السكان الذين ينتمون إلى فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من المهارات الوظيفية في (أ) القراءة و(ب) الحساب، بحسب الجنس**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

نسبة الشبان (بين 15 و24 عاماً) والراشدون (15 عام وأكثر) الذي بلغوا أو تخطوا مستوى معيّن من الكفاءة في (أ) القراءة و(ب) الحساب. وسيتم قياس أدنى مستوى للكفاءة بحسب المقاييس الجديدة المشتركة للقراءة والحساب التي يتم حالياً تطويرها.

الأساس المنطقي:

إن المؤشر هو عبارة عن قياس التكافؤ بين الاناث والذكور مباشر لمستوى مهارات الشباب والراشدين في المجالَين: القراءة والحساب. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار 1 الى مساواة في النوع الاجتماعي. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أقل من 1 الى تفاوت لصالح البنين، ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنات، بينما يشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أكبر من 1 الى تفاوت لصالح البنات ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنين.

المفاهيم:

إن المستوى الثابت للكفاءة هو أساس المعرفة الأساسية بمجال معين (القراءة أو الحساب) المقاس من خلال التقييمات التعلُّميّة. في الوقت الحالي، ما من معايير مشتركة مُصادَق عليها من قِبل المجتمع الدولي أو البلدان. يظهر المؤشر البيانات المنشورة من قبل كل من الوكالات والمنظمات المتخصّصة في تقييم التعلّم الشامل لكل البلدان.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

نسبة الشباب والراشدون الذين حققوا مستوى كفاءة أعلى من الحد الأدنى كما تم تحديده في تقييم واسع النطاق (نماذج عن ممثلين) عن مستوى القراءة عند الراشدين:
الأداء فوق المستوى الأدنى، PLtas، أعلى من الحد الادنى = p

حيث تدل p على نسبة الشباب والراشدين في تقييم قومي أو شامل لكل البلدان يتعلق بالأمية عند الراشدين في الفئة العمرية a، في مجال التعلّم في أي سنة (t-i) حيث 0؟ i؟ 5؟، الذين حققوا أعلى من المستوى المطلوب في الكفاءة.

التفصيل:

بحسب الفئة العمرية، والجنس والموقع والدخل ونوع المهارة. لا تتوفر في الوقت الحالي تقييم تعليمي لحالة الاعاقة لمعظم البلدان أو الشاملة لكل البلدان.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

غير موجودة من قبل الجهات المجمّعة للبيانات

مصادر البيانات

الوصف:

يتم جمع هذا المؤشر عبر مسوح تقييم المهارات للشبان من السكان (كبرنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين (PIAAC)، وبرنامج قياس المهارات (STEP)، والبحث العملي: لقياس مخرجات التعليم للمشاركين في برنامج محو الأمية (RAMAA)، وبرنامج تقييم ورصد أنشطة محو الأميّة (LAMP))، والمسوح القومية الخاصة بالأمية لدى الراشدين.

عملية الجمع:

يتم جمع البيانات من المنظمات ذات الصلة المسؤولة عن كل تقييم.

توافر البيانات

الوصف:

31 بلداً (منذ العام 2012)، بلدان نامية 22، القوقاز وآسيا الوسطى 2، افريقيا الشمالية 0، افريقيا الجنوبية الصحراوية 1، شرق آسيا 1، جنوبي شرقي آسيا2، جنوبي آسيا 1، غربي آسيا 0، دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحرالكاريبي 2، أوقيانيا 0.

- **الهدف 4: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع**
- **الغاية 4-ألف: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الأطفال والإعاقة والفروق بين الجنسَين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعّالة ومأمونة خالية من العنف وشاملة للجميع**
- **المؤشر 4-ألف-1: نسبة المدارس التي تحصل على (أ) الطاقة الكهربائية؛ (ب) شبكة الانترنت لأغراض تعليمية؛ و(ج) أجهزة حاسوبية لأغراض تعليمية؛ و(د)بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة؛ و(ه) مياه الشرب الأساسية؛ و(و) مرافق صحيّة أساسية غير مختلطة؛ و(ز) مرافق أساسية لغسل اليدَين (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

نسبة المدارس بحسب مستوى التعليم (التعليم الابتدائي) التي تحصل على مرافق أو خدمات معيّنة.

الأساس المنطقي:

يعمل هذا المؤشر على قياس التكافؤ بين الاناث والذكور لمدى نفاذ المدارس إلى الخدمات والمرافق الأساسية الضرورية لضمان بيئة تعليمية مأمونة وفعّالة لجميع التلاميذ. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار 1 الى مساواة في النوع الاجتماعي. ويشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أقل من 1 الى تفاوت لصالح البنين، ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنات، بينما يشير مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي بمقدار أكبر من 1 الى تفاوت لصالح البنات ويشكل هذا نقصا بالنسبة للبنين.

المفاهيم:

الطاقة الكهربائية: مصادر الطاقة المتوفرة بشكل دائم وحاضر (كالاتصال عبر الشبكة، ومولدات الطاقة الهوائية والمائية والشمسية والنفطية وغيرها) التي تمكّن الاستخدام الملائم والمستدام للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل أغراض تعليمية.

شبكة الانترنت لأغراض تعليمية: شبكة الانترنت المتوفرة لتعزيز وسائل التعليم والتعلُّم والتي تكون متاحة لاستخدام التلاميذ. ويتم تعريف شبكة الانترنت على أنها شبكة حواسيب متصلة عالمياً وتؤمن للتلاميذ النفاذ الى عدد من خدمات التواصل بما فيها شبكة الويب العالمية التي تحمل الرسائل الالكترونية والاخبار ووسائل التسلية والبيانات بغض النظر عن الجهاز المُستخدَم (فليس بالضرورة أن يكون الحاسوب) وبالتالي يمكن النفاذ إلى الشبكة ايضاً من خلال الهاتف الجوّال، والحاسوب اللوحي، والمساعد الرقمي الشخصي، وأجهزة الألعاب، والتلفزيونات الرقمية إلخ... ويحصل النفاذ إلى الشبكة عبر نطاق البث الضيّق الثابت أو عبر نطاق البث الواسع الثابت أو عبر شبكة الهاتف الجوّال.

الأجهزة الحاسوبية لأغراض تعليمية: استخدام الحواسيب لدعم ايصال الدرس أو احتياجات التعليم والتعلّم المستقلّة. وقد يشمل الأمر أنشطة باستخدام أجهزة الكمبيوتر أو شبكة الانترنت لتلبية الحاجة إلى المعلومات بغرض البحث؛ وتطوير العروض الشفهية؛ وتأدية التمارين والاختبارات بطريقة عملية؛ ومشاركة المعلومات؛ والمشاركة في منتديات المناقشة عبر شبكة الانترنت لأغراض تعليمية. فالكمبيوتر هو جهاز الكتروني مبرمج يمكنه تخزين البيانات وسحبها ومعالجتها، كما يمكنه مشاركة المعلومات بطريقة عالية الجودة. كما أنه يؤدي عمليات حسابية ومنطقية بسرعة عالية وفقاً لمجموعة تعليمات أو طرق حسابية: وتشمل الحواسيب الأنواع التالية:

- الحاسوب المكتبي، هو ثابت في العادة؛ ويجلس المستخدم أمامه خلف لوحة المفاتيح.
- الحاسوب النقّال، هو صغير كفاية ليُحمل وهو يؤدي نفس مهام الحاسوب المكتبي؛ وهو يشمل الحاسوب المحمول notebook والحاسوب المحمول الصغير الحجم netbook إنما لا يشمل الحاسوب اللوحي tablet والأجهزة المشابهة التي يمكن حملها

- الحاسوب اللوحي (أو الاجهزة المشابهة التي يمكن حملها) هو حاسوب على شكل شاشة مسطّحة تعمل على اللمس، وهو يعمل من خلال لمس الشاشة عوضاً عن استخدام لوحة مفاتيح ماديّة.

البنية التحتية المكيّفة: هي أي بيئة مبنيّة مرتبطة بمرفق تعليمي ومتاحة لكافة المستخدمين بمن فيهم هؤلاء الاشخاص ذوي مختلف أنواع الاعاقات من أجل القدرة على النفاذ الى استخدام هذه المرافق والخروج منها. ويشمل عنصر النفاذ سهولة نهج الاستقلالية، كالدخول والخروج و/أو استخدام المبنى وخدماته ومرافقه (كالمياه والمرافق الصحية) من قبل جميع المستخدمين المحتملين مع ضمان الصحة والسلامة وحسن الاستخدام الفردي خلال أداء هذه الأنشطة.

المواد المكيّفة: تشمل المواد التعليمية والأدوات المساعِدة التي تمكّن التلاميذ والمعلمين ذوي الاعاقات/ والقيود الحركية من النفاذ إلى التعليم والمشاركة بشكل تام في البيئة المدرسية.

مياه الشرب الأساسية: هي مصدر لمياه الشرب (الفئات المحسّنة للأهداف الانمائية للألفية) على أو قرب نقاط المياه والمرافق المتاحة لكافة المستخدمين خلال ساعات التواجد في المدرسة.

المرافق الصحية الأساسية: يتم تعريفها على أنها مرافق صحية وظيفية (الفئات المحسنة للأهداف الانمائية للألفية) منفصلة بين الذكور والاناث في الموقع أو قربه.

مرافق غسل اليدَين الاساسية يتم تعريفها على أنها مرافق غسل اليدين مع المياه والصابون المتوفرة لكل الفتيات والصبيان.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

إن عدد المدارس ذات المستوى التعليمي المعيّن والتي تملك النفاذ الى المرافق ذات الصلة، يتم الاعراب عنها كالنسبة المئوية لكافة المدارس ذات المستوى التعليمي نفسه.

$$PSn,f = \frac{Sn,f}{Sn}$$

حيث أن PSn,f تشير إلى نسبة المدارس ذات المستوى التعليمي n والتي لها النفاذ إلى المرافق f

وتشير sn,f إلى المدارس ذات المستوى التعليمي n والتي لها النفاذ إلى المرافق f

وتشير sn إلى مجموع عدد المدارس ذات المستوى التعليمي n

التفصيل:

بحسب المستوى التعليمي.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

إن معهد اليونسكو للإحصاء يقوم بتقدير بعض المواد المفاتيح للبيانات التي قد تكون مفقودة أو ناقصة من أجل الحصول على تقديرات قابلة للنشر على المستوى القومي. وحيث لا يمكن اجراء هذا الأمر يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بإحالة القيم المفقودة للاستخدام فقط لاحتساب الكليّات الاقليمية والعالمية. في كافة الحالات، تستند التقديرات الى اثبات من البلد نفسه (كالمعلومات من الجهات المؤمّنة للبيانات المتعلقة بحجم المكوّن المفقود، من خلال المراسلات، والمنشورات أو البيانات من

الصفحة الالكترونية للوزارة أو مكتب الاحصاء القومي، أو من خلال المسوح التي أجرتها منظمات أخرى) أو إلى بيانات البلد الخاصة بسنوات سابقة.

وحيث تتوفر بيانات البلد لسنة سابقة وأيضاً لسنة أحدث من السنة الناقصة، يتم استكمال البيانات بشكل خطي بسيط. وحيث لا تتوفر سوى بيانات السنة الأحدث، يتم استخدام القيمة الأخيرة كتقدير. وحيث لا تتوفر ابداً البيانات ذات الصلة، يمكن أن تستند التقديرات إلى متغيّر آخر، على ارتباط بشكل واضح بالمادة التي يتم تقديرها. فالمدارس على سبيل المثال، التي لها النفاذ إلى الخدمات والمرافق الأساسية يمكن تقديرها من مجموع عدد المدارس.

وحيث لا تتوفر اي بيانات للبلد لأي سنة والتي من شأنها أن تساعد التقديرات يتم استخدام المعدّل غير المُرجّح للمنطقة التي تقع فيها البلد.

حالياً، ما من تقديرات لهذا المؤشر بغرض الحصول على بيانات يمكن نشرها على مستوى البلد.

مصادر البيانات

الوصف:

البيانات الادارية من المدارس وغيرها من الجهات المؤمِّنة للتعليم أو التدريب.

عملية الجمع:

يقوم معهد اليونسكو للإحصاء بإنتاج السلاسل الزمنية استناداً إلى البيانات التي ترفعها وزارات التعليم أو المكاتب القومية للإحصاءات. يتم جمع البيانات من خلال المسح السنوي للتعليم غير النظامي (بشأن الحصول على الطاقة الكهربائية ومياه الشرب والمرافق الصحية وغسل اليدين) ومن خلال المسح عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (بشأن الحصول على الطاقة الكهربائية وشبكة الانترنت والكمبيوتر). لا يتم حالياً جمع البيانات المتعلقة بالبنى التحتية المكيّفة. بل يُطلب من البلدان الابلاغ عن البيانات وفقاً لمستويات التعليم المعرَّف عنها في التصنيف الدولي الموحّد للتعليم لضمان قابلية مقارنة المؤشرات الناجمة عنها. ويتم التثبّت من البيانات الحاصلين عليها باستخدام أنظمة تعقّب للأخطاء الالكترونية التي تتحقّق من الأخطاء الحسابية ومن عدم الاتساق وتحليل توجّهات النتائج غير القابلة للتصديق.
يتم الاستعلام مع ممثّلي البلد الذي يرفعون البيانات الأمر الذي يجعل التصحيح ممكناً (للأخطاء) أو التفسيرات المقدّمة (للنتائج غير القابلة للتصديق إنما التي تكون صحيحة). وخلال هذه العملية يتم تشجيع البلدان أيضاً على تأمين التقديرات لمواد البيانات الناقصة أو الغير مكتملة.

بالإضافة إلى ذلك، تملك البلدان الفرصة لرؤية المؤشرات الرئيسة التي ينتجها معهد اليونسكو للإحصاء في مؤشرات "استعراض البلد" السنوية والتعليق عليها.

70 بلداً للطاقة الكهربائية والأجهزة الحاسوبية، و100 بلد لشبكة الانترنت والمياه والاصحاح. وقد تم جمع مرافق غسل اليدَين لأول مرة في العام 2016. ولم يتم بعد جمع البيانات المتعلقة بالبنية التحتية المكيّفة على المستوى العالمي.

- **الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسَين وتمكين كل النساء والفتيات**
- **الغاية 5-2: القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالَين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال**
- **المؤشر 5-2-1: نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللواتي سبق لهن المعاشرة وتعرّضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من شريك حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للنساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرّضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة.
ويتم في ما يلي (فقرة المفاهيم) تعريف العنف ضد النساء والفتيات وتعريف أشكال العنف المحددة ضمن هذا المؤشر.

الأساس المنطقي:

إن العنف الموجّه ضد النساء والفتيات هو أكثر أشكال العنف الموجّه ضد النوع الاجتماعي شيوعاً. في المجتمعات التي تجيز سيطرة الرجال على النساء، قد يُعتبر العنف بين الشريكَين كمكوّن عادي للدينامية ما بين الجنسَين، خاصةً في إطار الزواج أو أي اتحاد رسمي آخر. وبالتالي، قد يمثّل أحد دلالات عدم المساواة بين الجنسَين.
لقياس حجم المشكلة يتطلّب هذا الأمر توفير معدلات الانتشار؛ وفهم مختلف أشكال العنف ونتائجه؛ وتحديد المجموعات الأكثر عرضةً؛ واستكشاف القيود أمام طلب المساعدة؛ وضمان أن يتم تأمين المساعدة الملائمة. وتشكل هذه البيانات نقطة الانطلاق لإبلاغ القوانين والسياسات ووضع برامج استجابة فعالة، بحسب ما تدعو الحاجة. كما أنها تسمح للبلدان برصد التغيرات الحاصلة مع الوقت وتقييم كفاءة تدخّلاتها.

المفاهيم:

وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة للعام 1993، إنّ العنف ضد النساء هو "أي عمل من أعمال العنف القائمة على النوع الاجتماعي الذي على الأرجح يؤدي إلى، أو أدى إلى الأذى الجسدي أو الجنسي أو النفسي أو تعذيب النساء بما في ذلك من تهديد أو إكراه أو حرمان تعسّفي من الحرية، سواء أكان في العموم أو في الحياة الخاصة. ويجب فهم العنف ضد النساء من أجل احتواء ما يلي من دون التقيّد به: العنف الجسدي والجنسي والنفسي الحاصل في نطاق العائلة..."
للمزيد من التفاصيل راجع الرابط التالي:http://www.un.org/documents/ga/res/48/a48r104.htm
ويشمل العنف الصادر عن الشريك أي نوع من الاستغلال من قبل عشير حالي أو سابق ضمن إطار الزواج، أو المساكنة أو أي نوع من أنواع الارتباط الرسمي أو غير الرسمي.

يتم تعريف مختلف أشكال العنف التي يشملها المؤشّر على النحو التالي:

1. يتمثّل العنف الجسدي بالأعمال التي تهدف إلى إيذاء الضحيّة جسدياً وهو يشمل، إنما لا ينحصر في، الدفع، الامساك بقوة، فتل الذراع، شد الشعر، الصّفع، الرّكل، العضّ، الضرب بقبضة اليد أو بأي غرض، محاولة الخنق أو الحرق عمداً أو التهديد أو الهجوم بأي نوع من أنواع الأسلحة كالمسدّس أو السكّين.
2. يتم تعريف العنف الجنسي على أنه أي نوع من أنواع الفعل الجنسي المؤذي أو غير المرغوب فيه والذي يُفرض على شخص ما. كما يشمل الاتصال الجنسي الاستغلالي، وفرض الفعل الجنسي بالإكراه، والقيام بالمعاشرة الجنسية من دون موافقة الشريك، وسفاح المحارم، والتحرّش الجنسي إلخ... وفي سياق العلاقات الحميمة مع الشريك، يتم تعريف

العنف الجنسي على أنه الاكراه على الجماع أو الجماع من باب الخوف مما قد يفعله الشريك و/أو الاكراه على فعل أي أمر جنسي تعتبره المرأة مذلاً أو مهيناً.

3. يشمل العنف النفسي مجموعة من السلوكيّات التي تحتوي على أعمال استغلال عاطفي وتحكّم. وغالباً ما تترافق مع أفعال العنف الجسدي والجنسي من قبل الشريك وهي أفعال عنيفة بحدّ ذاتها.

للمزيد من التعاريف المفصّلة عن العنف الجسدي والجنسي والنفسي ضد النساء راجع المبادئ التوجيهية لإنتاج الاحصاءات المعنية بالعنف ضد المرأة- المسح الاحصائي (الأمم المتحدة 2014)

(*Guidelines for Producing Statistics on Violence against Women- Statistical Surveys* (UN, 2014).

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يمكن تفصيل هذا المؤشر بحسب شكل العنف وبحسب الفئة العمرية، وينتج التالي لكل شكل من أشكال العنف أو لكافة أشكال العنف:

4. العنف الجسدي:

عدد النساء والفتيات (في الخامسة عشرة وما فوق) اللواتي سبق لهن المعاشرة وتعرّضن لعنف جسدي من شريك حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة مقسومٌ على عدد النساء والفتيات من السكان (في الخامسة عشرة وما فوق) اللواتي سبق لهن المعاشرة مضروب ب 100.

5. العنف الجنسي:

عدد النساء والفتيات (في الخامسة عشرة وما فوق) اللواتي سبق لهن المعاشرة وتعرّضن لعنف جنسي من شريك حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة مقسومٌ على عدد النساء والفتيات من السكان (في الخامسة عشرة وما فوق) اللاتي سبق لهن المعاشرة مضروب ب 100.

6. العنف النفسي:

عدد النساء والفتيات (في الخامسة عشرة وما فوق) اللواتي سبق لهن المعاشرة وتعرّضن لعنف نفسي من شريك حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة مقسومٌ على عدد النساء والفتيات من السكان (في الخامسة عشرة وما فوق) اللاتي سبق لهن المعاشرة مضروب ب 100.

7. أي شكل من أشكال العنف الجسدي و/أو الجنسي:

عدد النساء والفتيات (في الخامسة عشرة وما فوق) اللواتي سبق لهن المعاشرة وتعرّضن لعنف جسدي و/أو جنسي من شريك حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة مقسوم على عدد النساء والفتيات (في الخامسة عشرة وما فوق) من السكان اللواتي سبق لهن المعاشرة مضروب ب 100.

8. أي شكل من أشكال العنف الجسدي، الجنسي و/أو النفسي:

عدد النساء والفتيات (في الخامسة عشرة وما فوق) اللواتي سبق لهن المعاشرة وتعرّضن لعنف جسدي، جنسي و/أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة مقسوما على عدد والفتيات (في الخامسة عشرة وما فوق) من السكان اللواتي سبق لهن المعاشرة مضروب ب 100.

التفصيل:

بالإضافة إلى أشكال العنف والسنّ يتم اقتراح الدخل/الثروة، التعليم، العرقية، وضع الأشخاص ذوي الاعاقة، الموقع الجغرافي وتكرار العنف كمتغيرات مرجوّة من أجل تفصيل هذا المؤشر.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

عندما تكون بيانات بلد ما ناقصة بالكامل، لا يتم نشر أي تقدير على مستوى البلد

مصادر البيانات

الوصف:

إن المصادر الأساسية لبيانات العنف من قبل الشريك هي (1) المسوح الوطنية المعنية بقياس العنف ضد المرأة و(2) المسوح الدولية التي تشمل نموذجاً بشأن تجارب العنف من قبل المرأة، كالاستقصاءات الديمغرافية والصحية.
بالرغم من أن البيانات الادارية من الخدمات الصحية والشرطة والمحاكم والعدل والخدمات الاجتماعية من بين خدمات أخرى، يمكنها أن تؤمن المعلومات المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، إلا أنها لا تنتج بيانات انتشار، إنما بيانات حوادث أو عدد من الحالات المبلغ عنها لهذه الخدمات. فنحن نعلم أن العديد من النساء المعفنات لا يبلّغن عن العنف، ومن تبلّغ منهنّ تكون قضيتها من القضايا الأكثر جدّية. لذا لا يجب استخدام البيانات الادارية كمصدر بيانات لهذا المؤشر.

للمزيد من المعلومات المتعلقة بالممارسات الموصى بها في إنتاج احصاءات حول العنف ضد المرأة راجع:

المبادئ التوجيهية لإنتاج الاحصاءات المعنية بالعنف ضد المرأة- المسح الاحصائي (الأمم المتحدة، 2014)

UN Guidelines for Producing Statistics on Violence against Women- Statistical Surveys (UN, 2014).

يتم حالياً تشكيل فريق ما بين الوكالات معني ببيانات العنف ضد المرأة ومجموعة خاصة به للاستشارات التقنية (بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان) وذلك من أجل وضع آلية لتجميع بيانات منسّقة على مستوى البلد خاصة بهذا المؤشر.

- **الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسَين وتمكين كل النساء والفتيات**
- **الغاية 5-2: القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالَين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال**
- **المؤشر 5-2-2: نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرّضن للعنف الجنسي من أشخاص غير الشريك، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للنساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرّضن للعنف الجنسي من أشخاص غير الشريك، خلال الاثني عشر شهراً السابقة.
ويتم تعريف العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في ما يلي (فقرة المفاهيم).

الأساس المنطقي:

إن العنف الموجّه ضد النساء والفتيات هو أكثر الأشكال السائدة لانتهاك حقوق الانسان في العالم. وتشير الدلائل إلى أن 7% من النساء في العالم قد تعرّضنَ لاستغلال جنسي في مرحلة معينة من حياتهنّ من قبل شخص غير الشريك (WHO et al., 2013). ومن شأن الحصول على البيانات الخاصة بهذا المؤشر أن يساعد على فهم مدى هذا النوع من العنف وطبيعته، ووضع سياسات وبرامج مناسبة للتصدي له.

المفاهيم:

وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة للعام 1993، العنف ضد النساء هو "أي عمل من أعمال العنف القائمة على النوع الاجتماعي الذي على الأرجح يؤدي إلى، أو أدى إلى الأذى الجسدي أو الجنسي أو النفسي أو تعذيب النساء بما في ذلك من تهديد أو إكراه أو حرمان تعسّفي من الحرية، سواء أكان في العموم أو في الحياة الخاصة. يجب أن يتم فهم العنف ضد المرأة لاحتوائه، إنما لا لحصره في، ما يلي:...، العنف الجسدي والجنسي والنفسي الحاصل في المجتمع العام بما فيه، الاغتصاب، والاستغلال الجنسي، والتحرّش الجنسي والترهيب في مكان العمل، وفي المؤسسات التعليمية وغيرها، الاتجار بالنساء والدعارة بالإكراه ..." للاطلاع على التعريف الكامل راجع الرابط التالي: http://www.un.org/documents/ga/res/48/a48r104.htm
يتم تعريف العنف الجنسي على أنه أي نوع من أنواع الفعل الجنسي المؤذي أو غير المرغوب فيه والذي يُفرض على شخص ما. كما يشمل الاتصال الجنسي الاستغلالي، وفرض الفعل الجنسي بالإكراه، والقيام بالمعاشرة الجنسية من دون موافقة الشريك، وسفاح المحارم، والتحرّش الجنسي إلخ...إلا أنه في معظم المسوح التي تجمع البيانات المعنية بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات من قبل غير الشريك تنحصر المعلومات المجموعة بإجبار شخص ما على الجماع أو محاولة إجبار أي شخص على القيام بفعل جنسي ضد رغبته أو محاولة اجباره على المجامعة.

للمزيد من التعاريف المفصّلة عن العنف الجسدي والجنسي والنفسي ضد النساء راجع المبادئ التوجيهية لإنتاج الاحصاءات المعنية بالعنف ضد المرأة- المسح الاحصائي (الأمم المتحدة 2014)

(*Guidelines for Producing Statistics on Violence against Women- Statistical Surveys (UN, 2014).*

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يدعو هذا المؤشر إلى التفصيل بحسب الفئة العمرية ومكان حدوث الفعل. ما من تعاريف ووسائل نموذجية تم الاتفاق عليها عالمياً حتى الآن بشأن مكان وقوع العنف، وبالتالي لا يتم طرح هذا الموضوع حتى الآن في طريقة الاحتساب أدناه.

عدد النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرّضن لعنف جنسي من أشخاص غير الشريك، خلال الاثني عشر شهراً السابقة مقسوم على عدد النساء والفتيات في الخامسة عشرة من السكان مضروب ب 100.

التفصيل:
بالإضافة إلى السن ومكان حدوث فعل العنف، يتم اقتراح الدخل/الثروة، التعليم، العرقية، وضع الأشخاص ذوي الاعاقة، الموقع الجغرافي، العلاقة مع الجاني (+ جنس الجاني) وتكرار العنف ونوع العنف الجنسي (كبديل لحدّته) كمتغيرات مرجوّة من أجل تفصيل هذا المؤشر.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

عندما تكون بيانات بلد ما ناقصة بالكامل، لا يتم نشر أي تقدير على مستوى البلد

مصادر البيانات

الوصف:
إن المصادر الأساسية لظهور العنف من قبل الشريك هي (1) المسوح الوطنية المعنية بقياس العنف ضد المرأة و(2) المسوح الدولية التي تشمل محوراً بشأن تجارب العنف عند النساء، كالاستقصاءات الديمغرافية والصحية.
بالرغم من أن البيانات الادارية من الخدمات الصحية والشرطة والمحاكم والعدل والخدمات الاجتماعية من بين خدمات أخرى، يمكنها أن تؤمن المعلومات المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، إلا أنها لا تنتج معدلات الانتشار، إنما بيانات حوادث أو عدد من الحالات المبلغ عنها لهذه الخدمات. فنحن نعلم أن العديد من النساء المعفنات لا يبلّغن عن العنف، ومن تبلّغ منهن تميل إلى أن تكون عن القضايا الأكثر جدّية. لذا لا يجب استخدام البيانات الادارية كمصدر بيانات لهذا المؤشر.

للمزيد من المعلومات المتعلقة بالممارسات الموصى بها في إنتاج احصاءات حول العنف ضد المرأة راجع المبادئ التوجيهية لإنتاج الاحصاءات المعنية بالعنف ضد المرأة- المسح الاحصائي (الأمم المتحدة 2014)

UN Guidelines for Producing Statistics on Violence against Women- Statistical Surveys (UN, 2014).

- **الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**
- **الغاية 8-5: تحقيق العمالة الكاملة والمنتِجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030**
- **المؤشر 8-5-1: متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الاعاقة**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يؤمن هذا المؤشر المعلومات بشأن متوسط الدخل في الساعة من الوظيفة المدفوعة الأجر للموظفين بحسب الجنس والوظيفة والسن ووضع الاعاقة.

الأساس المنطقي:

إن المداخيل هي المظهر الرئيس لنوعية الوظيفة وظروف العيش. ومن شأن المعلومات المتعلقة بالدخل في الساعة المفصّل بحسب تصنيفات متنوعة (كالجنس والسن والوظيفة ووضع الاعاقة) أن يؤمن بعض الدلالات على مدى احترام وتحقيق المساواة في الأجور.

المفاهيم:

تشير الايرادات إلى إجمالي المكافأة المدفوعة إلى الموظفين عينياً أو نقدياً، كقاعدة ذات فترات زمنية منتظمة، مقابل الوقت الذي عمل فيه الموظف أو العمل الذي قام به مع المكافأة على الوقت الذي لم يقضيه في العمل، كالإجازات السنوية وأنواع أخرى من الاجازات أو العطل المدفوعة. وتستثني الايرادات مساهمة صاحب العمل في ما يدفعه الموظِّف للضمان الاجتماعي وخطط التقاعد وايضاً المنتفعات التي يحصل عليها صاحب العمل ضمن هذه المخططات. كما تستثني الايرادات تعويضات نهاية الخدمة.

وبهدف القدرة على اجراء المقارنة الدولية، ترتبط احصاءات الايرادات المستخدمة بأجمالي مكافأة الموظف، أي المجموع قبل أي اختزالات يقوم بها صاحب العمل في ما خص الضرائب ومساهمة الموظفين في خطط الضمان الاجتماعي والتعويض، والتأمين على الحياة ومستحقات الزواج وأي التزامات أخرى للموظّف.

وكما تبيّن في عنوان المؤشر، يجب أن يتم تقديم بيانات الايرادات على أساس المتوسط الحسابي للإيرادات في الساعة لكافة الموظفين.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يمكن استخدام الاحصاءات المعنية بمتوسط معدل الايرادات في الساعة بحسب الجنس لاحتساب الهوة في الدفع بين الجنسين، على النحو التالي:

الهوة في الدفع بين الجنسين= ((متوسط معدل الإيرادات في الساعة) – متوسط الايرادات في الساعة للرجال – متوسط الايرادات في الساعة للنساء/ متوسط معدل الايرادات في الساعة – رجال * 100

التفصيل:

يجب أن يتم تفصيل هذا المؤشر بحسب الجنس والوظيفة والسن ووضع الاعاقة.

مصادر البيانات

الوصف:

هناك مصادر متنوعة للبيانات الخاصة بإيرادات الموظفين.
لكن أكثر المصادر موثوقية هي المسوح الخاصة بالمؤسسات، نظراً لدقة أرقام الايرادات المتناهية التي تتأتى عنها (تأتي المعلومات عادة من كشوف المرتبات، لذا هي دقيقة). إلا أن نطاق هذه الاحصاءات محدود بتغطية مسوح المؤسسات قيد السؤال (عادةً ما تستثني المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الزراعية و/أو قطاع المؤسسات غير الرسمية).
يمكن أن تؤمن المسوح الأسرية (خاصة المسوح الخاصة بالقوى العاملة) احصاءات خاصة بالإيرادات تغطي كافة الأنشطة الاقتصادية وكافة أنواع وأحجام المؤسسات، إنما تبقى نوعية البيانات متصلة بدقة إجابات المستجيبين.
يمكن أن يتم أيضاً اشتقاق البيانات المتعلقة بالإيرادات من سجلات ادارية متنوعة

- **الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**
- **الغاية 8-5: تحقيق العمالة الكاملة والمنتِجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030**
- **المؤشر 8-5-2: معدّل البطالة بحسب الجنس والسن والأشخاص ذوي الاعاقة**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يشير معدّل البطالة إلى النسبة المئوية للأشخاص في القوى العاملة العاطلين عن العمل.

الأساس المنطقي:

إن معدّل البطالة هو قياس مفيد لقصور استخدام العمالة المعروضة. هو يعكس عدم قدرة اقتصاد ما على توليد العمالة لأولئك الأشخاص الذي يرغبون بالعمل إنما لا يعملون، بالرغم من أنهم متوفرون للعمل ويبحثون عن عمل. وهو بالتالي يمثّل مؤشراً لكفاءة وفعالية اقتصاد ما في استيعاب قوته العاملة ومؤشراً لأداء سوق العمل. يمكن استخدام السلاسل الزمنية للبطالة القصيرة الأمد للإشارة إلى التغييرات الحاصلة في الدورة التجارية؛ فالحركة التصاعدية في المؤشر غالباً ما تتصادف مع فترات الكساد أو في بعض الحالات مع بداية فترة توسّعية بحيث يمرّ أشخاص، لم يكونوا في سوق العمل، في فترات تجريبية خلال عملية بحث فعلية عن عمل.

المفاهيم:

يتم تعريف الأشخاص في وضع البطالة على أنهم كافة الأشخاص الذين ينتمون إلى سن العمل (عادة الأشخاص الذين تجاوزوا الخامسة عشرة وما فوق) الذين لم يكونوا موظفين أو خلال نشاط للبحث عن عمل خلال فترة زمنية قريبة محددة وكانوا في الوقت الحالي متوفرين للحصول على عمل نظراً لفرصة عمل بحيث (أ) يتم تقييم "ليس في عمل" وفقاً للفترة الزمنية القصيرة لقياس العمالة؛ (ب) ويشير "يبحث عن عمل" إلى أي نشاط يشمل البحث عن عمل يحصل خلال فترة زمنية قريبة محددة تشمل الأسابيع الأربعة الأخيرة أو فترة شهر واحد بهدف إيجاد عمل أو تأسيس عمل أو نشاط زراعي؛ (ج) تُستخدم بداية ظهور مؤسسة للتمييز بين أنشطة البحث الهادفة إلى تأسيس عمل ونشاط العمل بحد ذاته، كما يتبيّن من تسجيل المؤسسة أو حينما توفرت الموارد المالية، والبنية التحتية الضرورية أو توافر المواد أو تم تلقي الزبون أو الطلب الأول، بحسب السياق؛ (د) "متوفر حالياً" هي درجة الجهوزية للبدء بعمل جديد في الحاضر وفقاً لفترة زمنية قصيرة تشمل الفترة المستخدمة لقياس العمالة (استناداً إلى الظروف الوطنية، يمكن تمديد الفترة المرجعية لتشمل فترة قصيرة متلاحقة لا تتعدى الأسبوعَين كمجموع وبالتالي لضمان تغطية ملائمة لوضع البطالة بين المجموعات السكانية المختلفة).

يتم تعريف الأشخاص في العمالة الأشخاص الذين ينتمون إلى سن العمل (في العادة يكونوا تجاوزوا الخامسة عشرة وما فوق) والذين خلال فترة مرجعية قصيرة محددة، كانوا منخرطين في أي نشاط لإنتاج السلع أو تأمين الخدمات مقابل بدل أو منفعة. وهم يشملون: (أ) الأشخاص الموظفين "في العمل" أي الذين يعملون في وظيفة لساعة واحدة على الأقل؛ (ب) الأشخاص الموظفين "خارج العمل" جراء تغيب مؤقت عن العمل، أو بحسب تدابير أوقات العمل (كتبديل دوامات أو اجازة ...)

يشير مصطلح القوى العاملة إلى مجموع الأشخاص في العمالة وفي البطالة.

التعليقات والقيود:

بالرغم من أن معدّل البطالة في معظم الدول المتقدمة يبقى كمؤشر مفيد لأداء سوق العمل وخاصة كقياس أساس للقصور في استخدام اليد العاملة، إلا أنه في العديد من الدول النامية تطرح مسألتَي أهمية ومعنى معدل البطالة التساؤل والشك. في غياب أنظمة التأمين على البطالة أو شبكات الأمان الاجتماعي يجب أن يتجنّب الأشخاص الذين ينتمون إلى سن العمل البطالة، مما

يؤدي إلى الانخراط في أي عمل نشاط اقتصادي غير ملائم أو غير مهم. وبالتالي، وفي هذا السياق، يجب أن يكون هناك تدابير أخرى تدعم معدل البطالة لتقييم القصور في العمل بشكل شامل.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

معدل البطالة = الأشخاص العاطلين عن العمل / الأشخاص في القوى العاملة * 100.

التفصيل:

يجب أن يتم تفصيل هذا المؤشر بشكل مثالي، بحسب الجنس والفئة العمرية ووضع الاعاقة.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

يتم استخدام تقنيات الارتداد المتعدد المتغيرات لاحتساب القيم الناقصة على مستوى البلد. وللمزيد من الوصف المنهجي المفصّل، الرجاء العودة لنماذج التوجهات الاقتصاد الكلي: نظرة على المنهجية (منظمة العمل الدولية، جنيف، 2010) المتوفرة على: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_elm/---trends/documents/publication/wcms_120382.pdf.

مصادر البيانات

إن أفضل مصادر البيانات الوطنية الرسمية لهذا المؤشر تتمثل بمسوح القوى العاملة المستندة إلى الأسر. يمكن أيضاً استخدام التعدادات السكانية و/أو أي مسوح أسرية أخرى ذات وحدة متعلقة بالعمالة للحصول على البيانات المطلوبة. يمكن الإفادة من سجلات البطالة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بمستويات البطالة، وتستخدم لإكمال المعلومات المستخرجة من المسوح الاسرية.

يتوفر هذا المؤشر بشكل واسع النطاق من البيانات الفعلية التي تؤمنها البلدان وأيضا من التقديرات التي تجريها منظمة العمل الدولية سنوياً. إلا أن، التفصيل بحسب الاعاقة لا يتوفر بشكل كبير. ويتم الابلاغ عنه بشكل متزايد إنما التغطية مازالت ضعيفة.

- **الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**
- **الغاية 8-6: الحدّ بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020**
- **المؤشر 8-6-1: نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

إن نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب (أو ما يُعرف أيضاً بالإنكليزية NEET rate)، تشير إلى الشباب غير الملتحقين بالتعليم ولا بالعمالة ولا بالتدريب كنسبة مئوية من مجموع الشباب من السكان.

الأساس المنطقي:

إن حصّة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو بالتعليم أو بالتدريب تؤمّن قياساً للشباب خارج النظام التعليمي، والذين لا يخضعون لأي تدريب ولا يعملون، وبالتالي هو قياس أوسع نطاقاً لإمكانية دخول الشباب في سوق العمل عوضاً عن بطالة الشباب. ويشمل الأمر الشباب من العمال اليائسين بالإضافة إلى أولئك الذين هم خارج القوة العاملة جرّاء أي إعاقة أو الانخراط في مسؤوليات أسرية من بين أسباب أخرى. كما أن نسبة هؤلاء الشباب هي أيضاً قياس أفضل للدائرة الحالية من الداخلين إلى سوق العمل من الشباب مقارنةً مع معدّل البطالة لدى الشباب، بما أنه يشمل هؤلاء الشباب الذين هم خارج القوة العاملة والمنخرطين في التعليم إنما لا يمكن اعتبارهم حالياً متوفرين للعمل.

المفاهيم:

وبغرض هذا المؤشر، يتم تعريف الشباب ككل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 (ضمناً).
وفقاً للتصنيف الدولي الموحّد للتعليم (ISCED) يتم تعريف التعليم على أنه التواصل المنظّم والمستدام المصمَّم لمنح التعلّم. يتم تعريف التعليم الرسمي في التصنيف الدولي الموحّد للتعليم على أنه التعليم الذي يكون في إطار مؤسسي وهادف ومصمّم من خلال منظمات القطاع العام والهيئات الخاصة المعروفة، وتشكّل بمجملها نظام التعليم الرسمي لبلد ما.

يتم تعريف التعليم غير الرسمي كما التعريف الرسمي في التصنيف الدولي الموحّد للتعليم على أنه التعليم في إطار مؤسسي وهادف ومصمّم من قبل جهة مؤمِّنة للتعليم إنما تعتبر إضافة، بديل و/أو مكمل للتعليم الرسمي. قد يكون قصيراً في المهلة الزمنية و/أو متدنٍ في الكثافة ويتم تأمينه بشكل عام على شكل دروس قصيرة أو ورش عمل أو ندوات. ويتم تعريف التعلّم غير الرسمي في التصنيف الدولي الموحّد للتعليم على أنه أشكال تعلّمية مقصودة أو متعمّدة إنما لا تنتمي إلى إطار مؤسسي. وبالتالي هم أقل تنظيماً أو تركيباً من التعليم الرسمي أو غير الرسمي. قد يشمل التعلّم غير الرسمي أنشطة تعلّمية تحدث في العائلة أو في مكان العمل أو في المجتمع المحلي وفي الحياة اليومية، على أساس إدارة ذاتية أو عائلية أو اجتماعية. ولأغراض هذه المؤشر، يتم اعتبار الأشخاص الذين يلتحقون بالتعليم الرسمي وغير الرسمي على أنهم في التعليم، كما ورد سابقاً، إنما يستثني الأمر التعلّم غير الرسمي.

يتم تعريف الأشخاص في العمالة الأشخاص الذين ينتمون إلى سن العمل (في العادة يكونوا تجاوزوا الخامسة عشرة وما فوق) والذين خلال فترة مرجعية قصيرة محددة، كانوا منخرطين في أي نشاط لإنتاج السلع أو تأمين الخدمات مقابل بدل أو منفعة. وهم يشملون: (أ) الأشخاص الموظفين "في العمل" أي الذين يعملون في وظيفة لساعة واحدة على الأقل؛ (ب) الأشخاص الموظفين "خارج العمل" جراء تغيب مؤقت عن العمل، أو بحسب تدابير أوقات العمل (كتبديل دوامات أو اجازة ...)

ولأغراض هذا المؤشر يتم اعتبار الأشخاص في فترة تدريب إذا ما كانوا منتسبين إلى نشاط تعلمي غير أكاديمي من خلاله يكتسبون مهارات معينة مخصصة للوظائف التقنية والحرفية. ويحضّر التدريب الحرفي المتدربين لوظائف ترتكز على الأنشطة اليدوية أو العملية، ولوظائف تقوم على المهارات. يؤثّر التدريب المهني، من ناحية أخرى، على التعلّم الذي يمكن تطبيقه في الوظائف ذات المستوى المتوسط، وخاصةً وظائف المهنيين والمدراء المتوسطين. وتشمل تغطية التدريب الحرفي والتقني البرامج التي تستند فقط إلى التدريب المدرسي الحرفي والمهني. أما التدريب المستند إلى صاحب العمل فهو، من ناحية التعريف، مستثنى من نطاق هذا المؤشر.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم احتساب المؤشر على النحو التالي:
معدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو بالعمالة أو بالتدريب= (الشباب – الشباب المنخرطين في العمالة – الشباب غير المنخرطين في العمالة إنما ملتحقين بالتعليم أو التدريب) / نسبة الشباب * 100

من المهم الإشارة إلى أن الشباب في العمالة أو في التعليم والتدريب لا يجب أن يتم احتسابهم بازدواجية عند طرحهم من مجموع عدد الشباب.

يمكن أن تطرح الصيغة على النحو التالي أيضاً:

معدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو بالعمالة أو بالتدريب= ((الشباب غير العامل + الشباب خارج القوة العاملة) – (الشباب غير العامل الملتحق بالتعليم أو التدريب + الشباب خارج القوة العاملة والملتحق بالتعليم أو التدريب)) / عدد الشباب * 100

التفصيل:

ما من تفصيل مطلوب لهذا المؤشر، بالرغم من أن تفصيله بحسب الجنس قد يكون أمراً منيراً جداً.

الوسائل والارشادات المتاحة للبلدان من أجل تجميع البيانات على المستوى الوطني:

من أجل احتساب هذا المؤشر هناك حاجة إلى البيانات الموثوقة المتعلقة بكل من وضع سوق العمل ومشاركة الشباب في النظام التعليمي. يتم جمع هذه البيانات على المستوى الوطني خاصةً من خلال المسوح الخاصة بالقوة العاملة (أو أي نوع من المسوح الأسرية ذات الوحدة العاملة). ومن أجل منهجية كل من المسوح الأسرية، يجب أن يعود الانسان إلى تقرير المسح الأكثر شمولية أو إلى المنشورات المنهجية لمكتب الاحصاءات الوطنية قيد السؤال.
دليل منظمة العمل الدولية – مؤشرات العمل اللائق، المفاهيم والتعاريف – الفصل 2، فرص العمل المتوفر على الرابط التالي:
http://www.ilo.org/integration/resources/pubs/WCMS_229374/lang--en/index.htm (النسخة الأولى، صفحة 51).

القرار المتعلق بإحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل، المتوفر على الرابط التالي:
http://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/standards-and-guidelines/resolutions-adopted-by-international-conferences-of-labour-statisticians/WCMS_230304/lang--en/index.htm

التصنيف الدولي الموحّد للتعليم 2011 (ISCED – 2011)، المتوفر على الرابط التالي:
http://www.uis.unesco.org/Education/Pages/international-standard-classification-of-education.aspx

البيانات الفوقية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT)، وصف المؤشرات، معدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم والعمالة أو التدريب، المتوفر على الرابط التالي: http://www.ilo.org/ilostat-files/Documents/description_NEET_EN.pdf

مصادر البيانات

إن أفضل مصادر البيانات القومية الرسمية لهذا المؤشر تتمثل بمسوح القوى العاملة المستندة إلى الأسر. يمكن أيضاً استخدام التعدادات السكانية و/أو أي مسوح أسرية أخرى ذات وحدة متعلقة بالعمالة للحصول على البيانات المطلوبة.

- **الهدف 11: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة**
- **الغاية 11-1: ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030**
- **المؤشر 11-1-1: نسبة سكان المدن الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية أو مساكن غير لائقة**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

المنهجية -يدمج هذا المؤشر عنصر السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والذي تم رصده طوال السنوات الخمس عشرة الماضية من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في معظم البلدان النامية مع مكوّنَين جديدين –الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير لائقة ومستوطنات عشوائيّة – يهدفان إلى توسيع طيف الظروف المعيشية غير اللائقة للوقوف على حقائق موجودة أيضاً في أكثر البلدان نموّاً والمناطق الحضرية الأكثر ثراء. وبإدماج هذه المكونات الثلاثة، أصبح المؤشر عالميًا ويمكن رصده في كل من المناطق النامية والمتقدمة.

وسيركز هذا المؤشر على توثيق القيود التي تتجلى في الاعتراف بالحق في مسكن لائق للجميع، مُقاس من خلال نسبة السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائيّة أو المساكن غير اللائقة. تُعتبر التعاريف والمفاهيم التالية مهمة في الإبلاغ عن هذا المؤشر.

ويجري حالياً قياس نسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائيّة أو المساكن غير اللائقة بنسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة.

الأساس المنطقي:

بينما تطوي الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) صفحةً، فإنّ الانتشار غير المسبوق للأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائيّة، والنقص المزمن في المسكن اللائق ما زالت جميعها من بين التحديات الرئيسة للتحضر واستدامته. فالأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية والمساكن غير اللائقة تعكس الفقر وعدم المساواة بين المدن، وبالتالي لن ينجح أي تحرك تحويلي في العالم من دون التصدي لتحدي الفقر الحضري الذي تمثله. ولذلك، من الضروري زيادة ضمان حصول الجميع على المسكن اللائق والخدمات الأساسية وتحسين وضع الأحياء الفقيرة، من أجل الاعتراف الكامل بفقراء المدن كسكان حضريين حقيقيين، لإدراك إمكاناتهم وتعزيز ازدهارهم، وبالتالي ازدهار البيئة الحضرية كلها.

هذا المؤشر ذو أهمية قصوى لأنه جزء من استمرار الأهداف الإنمائية للألفية (الغاية 7-د) ويوفر بالتالي أساسًا شاملًا للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وفقا لجميع الأهداف والغايات المتفق عليها، سيتطلب قياس إنجاز هذا المؤشر تعبئة الوسائل اللازمة لرصدها بكفاءة، والدعوة إلى شراكة منشّطة بمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع المجتمعات المعنية.

اليوم، في عالمنا الحاضر، يعيش واحد من كل ثمانية أشخاص في الأحياء الفقيرة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016؛ و2015 ب). وهذا يعني أنّ ربع سكان المدن في العالم هم من سكان الأحياء الفقيرة. ففي الكثير من المدن، تكافح الأسر الفقيرة للحصول على مسكنٍ لائق. غالبًا ما يكون العيش في مواقع مركزية مساوٍ لظروف معيشية غير ملائمة، بينما العيش في المناطق المحيطة، حيث يكون المسكن ميسور التكلفة، يترافق مع الحرمان من الخدمات الأساسية والمرافق الحضرية وسبل كسب الرزق.

وانّ تحسين مستوى الأحياء الفقيرة وتأمين المسكن اللائق له تأثير متساوٍ في توزيع الرخاء، مما يساعد المناطق الحضرية على أن تكون شاملة ويضع حدا للفقر الحضري في العالم.

ومن أجل معالجة الصياغة المقترحة من قبل الغاية 11-1والمؤشر 11-1، وتوفير استمرارية إحصائية بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة في ما يتعلّق بالأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، فانّ العناصر الخمسة لتعريف "الأحياء الفقيرة" (الوصول إلى المياه المحسنة، والوصول إلى الصرف الصحي المحسن، والمتانة الهيكلية، والاكتظاظ، وضمان الحيازة؛ جميعها جزء من تعريف المسكن الملائم) يجب أن تشكّل القاعدة الأساس لرصد أهداف التنمية المستدامة 11 والغاية 11-1، المستكملة بالمؤشرات الإضافية التي ستسمح بإجراء القياس حول المناطق العشوائيّة والمساكن غير اللائقة على التوالي.

ومن المقترح أن يؤدي مؤشر إضافي للمساكن غير اللائقة وآخر للمستوطنات العشوائيّة – أي ما يبلغ مجموعه سبعة متغيرات يتعين قياسها -إلى جعل تتبع هذه الغاية ممكنًا. على سبيل المثال، في حالة المستوطنات العشوائيّة، يُعد توفّر تصريح البلدية وسيلة قياس قابلة للتطبيق، في حين يمكن قياس المسكن غير اللائق بفعالية من خلال معايير القدرة على تحمل التكاليف، حيث أن ما لا يقل عن 330 مليون أسرة في جميع أنحاء العالم ترزح تحت عبء تكاليف السكن (معهد ماكينزي العالمي، 2014).

المفاهيم:

أ. الأحياء الفقيرة -في أعقاب إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، عُقد اجتماع لفريق الخبراء في عام 2002 من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة واتحاد المدن للاتفاق على تعريف تشغيلي للأحياء الفقيرة يُستخدم لقياس مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية 7 –الغاية 7-د، "تحقيق تحسنا كبيرا في حياة ما لا يقل عن 100 مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020 ". ووصف التعريف المتفق عليه "الأسرة الفقيرة" على أنها واحدة من الأسر التي يعاني أفرادها وجهاً أو أكثر من أوجه "الحرمان المنزلي" التالية: 1) عدم النفاذ إلى مصادر مياه محسنة، 2) عدم النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، 3) عدم وجود مساحة كافية للعيش، 4) غياب متانة المسكن، 5) انعدام ضمان الحيازة. وبعبارة أخرى، يشير مصطلح "سكان الأحياء الفقيرة" إلى شخص يعيش في أسرة تفتقر إلى أي من الصفات المذكورة أعلاه (برنامج المستوطنات البشرية، 2003 أ).

تم استخدام هذه المكونات الخمسة -المستمدة من تعريف "المسكن اللائق" (A/HRC/25/54، 2013؛ انظر أدناه) - منذ ذلك الحين من أجل الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية وتتبعها، حيث يتم قياس البيانات الأولية أو الثانوية لتحديد عدد سكان الأحياء الفقيرة الذين يعيشون في البلدان النامية، وكانت أيضا أساسا لتحقيق نجاح الأهداف الإنمائية للألفية – الغاية 7.د. ولقد وافق الخبراء على التعاريف التالية لكل عنصر (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2003 ب؛ الأمم المتحدة، 2007):

النفاذ إلى مصادر المياه المحسنة -تُعتبر الأسرة قادرة على الحصول على مياه الشرب المحسنة إذا كان لديها كمية كافية من المياه (20 لترا/ شخص/ يومياً) للاستخدام العائلي، بسعر مقبول (أقل من 10٪ من إجمالي دخل الأسرة) وإذا كانت المياه تتوفر لأفراد الأسرة دون بذل جهد شديد (أقل من ساعة في اليوم للحصول على الحد الأدنى من الكمية الكافية)، وخاصة للنساء والأطفال. وإنّ مصدر محسن لمياه الشرب هو مرفق محمي من التلوث الخارجي، لا سيما من تلوث المواد البرازية. تشمل مصادر مياه الشرب المحسنة: المياه المنقولة بالأنابيب إلى المسكن أو قطعة أرض أو ساحة؛ الصنابير العامة / المواسير العامة التي لا تخدم أكثر من 5 أسر؛ الينابيع المحمية؛ مياه الأمطار المجمّعة؛ المياه المعبأة في زجاجات (إذا تم أيضًا تحسين المصدر الثانوي)؛ الحفرة المثقوبة / البئر الأنبوبيّة؛ والبئر المحفور المحمي.

النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي المحسّنة -تعتبر الأسرة قادرة على الوصول إلى الصرف الصحي المحسن إذا كان نظام التخلص من المخلفات، سواء في شكل مرحاض خاص أو مرحاض عام يتقاسمه عدد من الأشخاص، متاحاً لأفراد الأسرة. وبالتالي، فإن مرافق الصرف الصحي المحسنة هذه تفصل النفايات البشرية عن الاتصال البشري بطريقة صحية. وتشمل المرافق المحسنة: مراحيض السكب والرّحض أو مراحيض متصلة بالصرف الصحي أو حفرة أو خزان للصرف الصحي؛ مرحاض محسن مهوى؛ حفرة مرحاض مع لوح أو منصة تغطي الحفرة بالكامل؛ بالإضافة الى المراحيض السماديّة.

مساحة عيش كافية – انّ الوحدة السكنية توفّر مساحة عيش كافية لأفراد الأسرة إذا لم يتشارك أكثر من ثلاثة أشخاص في نفس الغرفة الصالحة للسكن. وقد تم اقتراح مؤشرات إضافية للاكتظاظ: مؤشرات على مستوى المنطقة مثل متوسط مساحة العيش داخل المنزل للشخص الواحد أو عدد الأسر في كل منطقة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون مؤشرات مستوى الوحدة السكنية مثل عدد الأشخاص في كل سرير أو عدد الأطفال دون الخامسة في كل غرفة قابلة للتطبيق. ومع ذلك، فقد تبيّن أن عدد الأشخاص في كل غرفة مرتبط بمخاطر صحية ضارة وغالبًا ما يتم الحصول عليه من خلال المسوح الأسرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 1998).

جودة/ متانة بنية المساكن -يعتبر المنزل "متيناً" إذا كان مبنيًا على موقع غير خطير وله بنية دائمة وملائمة وقادرًا على حماية سكانه من الظروف المناخية القاسيّة مثل المطر والحرارة والبرودة والرطوبة. يتم استخدام المعايير التالية لتحديد جودة/ متانة بنية المساكن: دوام البنية (مواد البناء الدائمة المستخدمة للجدران والسقف والأرض؛ الامتثال لقوانين البناء؛ المسكن ليس في حالة متداعية؛ المسكن ليس بحاجة لإصلاحات مهمة)؛ وموقع المنزل (موقع خطير؛ لا يقع المسكن على نفايات سامة أو بالقرب منها؛ ولا يقع المسكن في مجرى فيضاني؛ ولا يقع المسكن على منحدرٍ حادٍ؛ ولا يقع المسكن على طريق خطر -سكك حديدية، طرقات سريعة، مطار، خطوط كهربائية).

ضمان الحيازة -إن ضمان الحيازة هو حق جميع الأفراد والجماعات في الحماية الفعالة من قبل الدولة ضد عمليات الإخلاء القسري. يُفهم ضمان الحيازة على أنه مجموعة من العلاقات ذات صلة بالمسكن والأرض، يتم وضعها من خلال القانون التشريعي أو العرفي أو الترتيبات غير الرسمية أو الهجينة، التي تمكن المرء من العيش في منزله بأمان وسلام وكرامة (A/HRC/25/54). وبغض النظر عن نوع الحيازة، يتمتع جميع الأشخاص الذين يشملهم ضمان الحيازة بوضع قانوني ضد الطرد التعسفي غير القانوني والتحرش وغير ذلك من التهديدات. يحصل الناس على الحيازة الآمنة في الحالات التالية: توفّر دليل على الوثائق التي يمكن استخدامها كدليل على وضع الحيازة الآمنة؛ وهناك إما الحماية الفعلية أو المتصورة من عمليات الإخلاء القسري. وقد تم إحراز تقدم هام لدمج قياس هذا المكون في حساب الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة.

ب. المستوطنات العشوائيّة -لا توجد المستوطنات العشوائيّة في العالم النامي فحسب، ولكنها موجودة في العالم المتقدم أيضًا. وعلى نحوٍ مماثل، فإن الوحدات السكنية العشوائيّة ليست حكرًا على الطبقة الفقيرة، بل انّها تنتمي إلى جميع مستويات الدخل. وبالتالي، يمكن تعريف المستوطنات العشوائيّة (الأمم المتحدة، 2015؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2015 ب) كمناطق سكنية حيث: 1) لا يتمتع السكان بضمان الحيازة على الأراضي أو المساكن التي يسكنونها، مع طرائق تتراوح بين احتلال المساكن إلى الاستئجار غير النظامي، و2) الأحياء التي عادة ما تشهد شحًا أو انعدامًا للخدمات الأساسية أو البنى التحتية، و3) قد لا يتوافق المسكن مع أنظمة التخطيط والبناء الحالية، وغالبا ما يقع في مناطق خطيرة جغرافيا وبيئيا، وربما تفتقر إلى تصريح البلدية. ويمكن أن تكون المستوطنات غير الرسمية شكلاً من أشكال المضاربة العقارية لجميع مستويات الدخل من سكان الحضر والأثرياء والفقراء. فالأحياء الفقيرة هي أفقر المستوطنات العشوائيّة وأكثرها خرابًا.

وينبغي أن يُفهم الطابع العشوائي على أنه تقني أكثر من كونه فئة تقوم على الدخل وتوصم الفقراء، ولذلك ينبغي أن تستند تقديرات المستوطنات العشوائيّة إلى امتثال تقني ذي صلة بجميع مستويات الدخل. على سبيل المثال، قد يكون تصريح البلدية المعتمد لأي وحدة سكنية معينة مؤشرًا واضحًا على الإجراءات الشكليّة. أمّا إذا كانت البلديات تفتقر إلى القدرة على تقديم مثل هذا التصريح، فهذه فجوة إدارية سوف يشير إليها هذا المؤشر أيضًا.

ج. المسكن غير اللائق -تتضمن المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "المسكن اللائق" كأحد مكونات الحق في مستويات العيش اللائق للجميع. يجب أن توفر المساكن اللائقة أكثر من أربعة جدران وسقف. وقد أكدت التعليقات العامة رقم 4 (1991) الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في السكن اللائق، ورقم 7 (1997) بشأن عمليات الإخلاء القسري، أنّه ينبغي النظر إلى الحق في المسكن اللائق على أنه حق للعيش

في مكان ما في أمن وسلام وكرامة. ولكي يكون المسكن لائقاً، يجب أن يستوفي، كحد أدنى، المعايير التالية: 1) ضمان الحيازة القانوني، الذي يكفل الحماية القانونية من عمليات الإخلاء القسري والمضايقة والتهديدات الأخرى؛ 2) توفر الخدمات والمواد والمرافق والبنية التحتية، بما في ذلك مياه الشرب المأمونة أو الصرف الصحي الكافي أو الطاقة للطهي أو التدفئة والإضاءة أو تخزين الطعام أو التخلص من النفايات؛ 3) القدرة على تحمل التكاليف، لأنّ المسكن يُعتبر غير لائق اذا كانت تكلفته تهدد المقيمين أو تمنعهم من التمتع بحقوق الإنسان الأخرى؛ 4) امكانيّة السكن، بحيث يكون السكن غير لائق إذا كان لا يضمن السلامة الجسدية أو يوفّر مساحة كافية، وكذلك الحماية من البرد والرطوبة والحرارة والمطر والرياح وغيرها من التهديدات الصحية والأخطار البنيويّة؛ 5) إمكانية الوصول، بحيث يُعتبر المسكن غير لائق اذا لم تؤخذ الاحتياجات المحددة للفئات المحرومة والمهمشة (مثل الفقراء، والأشخاص الذين يواجهون التمييز؛ والأشخاص ذوي الإعاقة، وضحايا الكوارث الطبيعية) بعين الاعتبار؛ 6) الموقع، بحيث يُعتبر المسكن غير ملائم إذا كان مقطوعاً عن فرص العمل، أو خدمات الرعاية الصحية، أو المدارس، أو مراكز رعاية الأطفال أو غيرها من المرافق الاجتماعية، أو إذا كان موجودًا في مواقع خطرة أو ملوثة أو بالقرب من مصادر التلوث. 7) السكن اللائق من الناحية الثقافيّة، حيث يُعتبر غير لائق إذا لم يحترم ويأخذ بعين الاعتبار التعبير عن الهوية الثقافية وأساليب الحياة.

ويُقصد بقياس "المسكن غير اللائق" توسيع نطاق قياس الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائيّة خاصة في العالم المتقدم حيث يكون تعريف "الأسرة الفقيرة" أقل قابلية للتطبيق، مما يضمن عالمية المؤشر 11-1. وعلى الرغم من أن البلدان التي لديها بيانات متاحة يمكن أن تقيس الطيف الكامل لمكونات السكن اللائق، ولغرض قابلية القياس، يوصى بعدم اختيار سوى عنصر واحد من عناصر تعريف السكن اللائق. وفي هذا الصدد، لا تعتبر القدرة على تحمل التكاليف معيارا رئيساً للمسكن اللائق فحسب، بل يمكن أن تكون أنسب وسيلة قياس للمسكن غير اللائق، حيث أن القدرة على تحمل التكاليف تصبح بصورة متزايدة أزمة عالمية ذات تأثير سلبي قوي على رفاهية الناس وعلى تفاقم معدلات عدم المساواة الحضرية. والمبدأ الأساسي هو أن التكاليف المالية للأسر المرتبطة بالإسكان ينبغي ألا تهدد أو تضعف الوصول إلى احتياجات أساسية أخرى مثل الغذاء والتعليم والحصول على الرعاية الصحية والنقل وغيرها. وبناءً على الطريقة والبيانات الحالية المتوفرة من خلال برنامج المؤشرات الحضريّة (2006-1996)، يتم قياس القدرة على تحمل التكاليف على أساس صافي النفقات الشهرية على تكاليف السكن التي تتجاوز 30 ٪ من إجمالي الدخل الشهري للأسرة.

المنهجيّة

طريقة الاحتساب:

طريقة الاحتساب -يُعنى هذا المؤشر بثلاثة مكونات ليتم احتسابها على النحو التالي:

أ) الأسر المعيشية في الأحياء الفقيرة: = 100 [(عدد الأشخاص الذين يعيشون في حيّ فقير)/(سكان المدينة)] .
ب) الأسر المعيشية في المستوطنات العشوائيّة: = 100 [(عدد الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائيّة/(سكان المدينة)] .
ت) الأسر المعيشية في المساكن غير اللائقة: = 100 [(عدد الأشخاص الذين يعيشون في المساكن غير الملائمة)/(سكان المدينة)] .

ستكون النسبة المئوية هي وحدة قياس كل هذه المؤشرات. في مرحلة لاحقة، سيتم وضع مؤشر للقياسات يدمج جميع المقاييس ويقدم تقديرًا واحدًا.

يجري الإبلاغ بالفعل عن بيانات هذا المؤشر في جميع البلدان النامية تقريبًا في ما يختص بمكوّن الأحياء الفقيرة. ونتوقع أن نُدرج هذا النجاح والدروس المستخلصة والخبرات في التقارير المُعدّة حول المستوطنات العشوائيّة وبيانات المساكن غير اللائقة لجميع البلدان.

التفصيل:
التفصيل المحتمل: تفصيل بحسب الموقع (داخل المناطق الحضرية)، وفئات الدخل، والجنس، والعنصر، والعرق، والدين، وحالة الهجرة (رب الأسرة)، وأيضاً بحسب السن (أفراد الأسرة)، والإعاقة (أفراد الأسرة).

المشتقات القابلة للقياس الكمي: نسبة الأسر ذات السكن الدائم، نسبة الأسر التي لديها مصادر مياه محسنة، نسبة الأسر التي لديها مصادر مياه صحية محسنة، نسبة الأسر التي لديها مساحة عيش كافية، نسبة الأسر التي لديها ضمان الحيازة، نسبة الأسر التي تعاني الحرمان السكني عدد (1)، نسبة الأسر التي تعاني حرمان سكني مضاعف (3 أو أكثر)، نسبة الأسر التي لديها تصريح معتمد من البلدية، نسبة الأسر التي لديها مسكن لائق/ غير لائق (القدرة على تحمّل التكاليف).

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

من المتوقع أن تقدم جميع الدول تقارير كاملة عن هذا المؤشر بشكل أكثر اتساقاً مع القليل من التحديات حيث سيتم الإبلاغ عن القيم الناقصة على المستوى الوطني/العالمي. على المستوى الوطني، من الممكن أن يتم تسجيل القيم الناقصة مما يمثل ربما فجوات غير قياسية بين السكان الذين تكون حالة فقرهم أو مسكنهم العشوائي أو غير اللائق غير مسجّلة أو غير معروفة أو عندما تكون البيانات غير متوفرة. نظرًا لأن القيم سيتم تجميعها على المستويات الوطنية، فإنّ القيم الناقصة ستكون أقل ملاحظة عند هذه المستويات، ولكن من المحتمل أن تؤثر على التقديرات. وعلى مستوى المسح ومستوى جمع البيانات، سيتم تطبيق إجراءات المسح لإدارة القيم الناقصة بناءً على وحدة التحليل/ وحدات العينات الأولية.

مصادر البيانات

الوصف:
يمكن احتساب البيانات الخاصة بمكونات الأحياء الفقيرة وعناصر المستوطنات العشوائيّة للمؤشر من المسح الإحصائي الرسمي والمسح الأسري الوطني، بما في ذلك الاستقصاء الديمغرافي والصحي والمسوح المتعددة المؤشرات. يمكن حساب البيانات الخاصة بعنصر المسكن غير اللائق عن طريق المسوح الأسرية الخاصة بالدخل والإنفاق التي تلتقط الإنفاق الأسري.

وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat تقديم الدعم الفني حول تقدير هذا المؤشر، كما سيتم توسيع نطاق تكامله الأخير للتحليل المكاني والمخاطر وتصنيف المعلومات على مستوى المدينة. وحتى الآن، يقوم البرنامج بجمع المعلومات المتعلقة بالأحياء الفقيرة والمأوى المحسّن كجزء من مبادرة ازدهار المدن (CPI) بما في ذلك الكثير من المؤشرات الأخرى ذات الصلة، مثال: (أ) المأوى المحسّن؛ و(ب) الوصول إلى مصادر المياه المحسنة؛ و(ج) الوصول الى خدمات الصرف الصحي المحسنة؛ و (د) الاكتظاظ. يتم جمع البيانات لحوالي 1000 مدينة حول العالم. وتُعتبر طريقة جمع البيانات واستخدام هذه المعلومات بالغة الأهمية لفهم المؤشر 11-1. يحتوي عنصر المسكن غير اللائق على أدلة ودراسات وتحليلات واسعة النطاق تم إجراؤها باستخدام البيانات التي تم جمعها، وتم إدراج بعض هذه الوثائق كجزء من المراجع البيولوجية.

عمليّة الجمع:
نتوقع أن تؤدي الاستثمارات في العمليّة المتطورة لجمع البيانات ورصدها على المستوى الوطني إلى تقديم حوافز للحكومات لتحسين إعداد التقارير والأداء وأن تكون على استعداد أكبر للتعامل مع الكثير من أصحاب المصلحة في جمع البيانات وتحليلها وفي تحقيق فهم أفضل لنقاط القوة والضعف في تعاريف الأحياء الفقيرة القائمة وتطبيقاتها. وسيقلل ذلك من الأخطاء ويحسن جودة وتوقيت إبلاغ البيانات على المستوى الوطني.

تتوفر البيانات الخاصة بالأحياء الفقيرة في جميع البلدان النامية حيث كان برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يبلغ عنها في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية على أساس سنوي. ومؤخراً، قام البرنامج بتفصيل المعلومات عن هذا المؤشر على

مستوى المدينة، مما زاد من ملاءمته للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة وغايته ومؤشراته. يُقاس مؤشر الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة حالياً في أكثر من 320 مدينة في جميع أنحاء العالم كجزء من مبادرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لازدهار المدن. كما أنه عنصر أساسي في برنامج التشجيع على النهوض بالأحياء الفقيرة الذي ينفّذ في 190 مدينة وبالتعاون مع حوالي 4 ملايين من سكان الأحياء الفقيرة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فضلاً عن تحديد القدرة حالياً.

تتوفر في الكثير من البلدان بياناتٌ عن المساكن غير اللائقة، والتي يتم قياسها من خلال القدرة على تحمل تكاليف السكن. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي بحساب هذا المؤشر لسنوات عديدة (1996-2006) كجزء من برنامج المؤشرات الحضرية. ومؤخراً، قام الفريق العامل المعني بمؤشرات الإسكان العالمية، وهو جهد تعاوني من ائتلاف المدن، والمنظمة الدوليّة لموئل من أجل البشريّة (Habitat for Humanity International)، وبنك التنمية للدول الأميركية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، باقتراح جمع البيانات عن هذا المؤشر في جميع أنحاء العالم.

- **الهدف 11: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة**
- **الغاية 11-2: توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظلّ ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ بحلول عام 2030**
- **المؤشر 11-2-1: نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب الجنس والسن والأشخاص ذوي الإعاقة**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

سيتم رصد هذا المؤشر من خلال نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة. يعتبر الوصول إلى وسائل النقل العام مناسباً، عندما يكون الوصول إلى محطة معترف بها رسمياً ضمن مسافة 0.5 كم من نقطة مرجعية مثل المنزل والمدرسة ومكان العمل والسوق إلخ. وتشمل المعايير الإضافية لتعريف وسائل النقل العام المناسبة ما يلي:

أ) وسائل النقل العام في متناول جميع العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك أولئك الذين يعانون جسديًا و/أو بصريًا و/أو ضعف السمع، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقات المؤقتة والمسنين والأطفال وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون من حالات هشّة.

ب) النقل العام مع خدمة متكررة خلال أوقات الذروة.

ت) محطات توفّر بيئة انتظار آمنة ومريحة.

الأساس المنطقي:

يهدف هذا المؤشر إلى مراقبة استخدام نظام النقل العام والوصول إليه بنجاح والتحرك نحو تخفيف الاعتماد على وسائل النقل الخاصة وتحسين الوصول إلى المناطق التي تشهد نسبة عالية من المجموعات المحرومة من النقل مثل المواطنين المسنين، والأشخاص الذين يواجهون صعوبات جسدية، والأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو المناطق ذات أنواع السكن المحددة مثل المباني المكتظة أو السكن العام ويهدف الى الحد من الحاجة إلى التنقل عن طريق تقليل عدد الرحلات والمسافات المقطوعة. كما انّ نموذج التنقل الحضري القائم على إمكانية الوصول، يحتاج بشكل ملح إلى نظم نقل عام جيدة وذات قدرة عالية للجميع، تكون متكاملة في ترتيبات متعددة الوسائط مع نقاط وصول وسائل النقل العام ضمن مسافات مريحة للمشي أو للدرّاجات من المنازل والوظائف.

إن قدرة السكان بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشركات على الوصول إلى الأسواق وفرص العمل ومراكز الخدمة مثل المدارس والمستشفيات أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية الحضرية. إذ يوفر نظام النقل الوصول إلى الموارد وفرص العمل. بالإضافة إلى انّ إمكانية الوصول تسمح للمخططين بقياس آثار التغييرات في أنظمة النقل واستخدام الأراضي. كما تسمح إمكانية الوصول إلى الوظائف والخدمات والأسواق للسياسيين والمواطنين والشركات بمناقشة حالة نظام النقل بطريقة مفهومة. فنظام النقل هو عامل تمكين حاسم للأنشطة الاقتصادية والاندماج الاجتماعي. ويعالج الوصول إلى مؤشر أهداف التنمية المستدامة الخاص بالنقل فجوة كبيرة لم تعالجها الأهداف الإنمائية للألفية أبداً، أي معالجة النقل بشكل مباشر كعنصر تمكين بالغ الأهمية للأنشطة الاقتصادية والاندماج الاجتماعي. وقد ازدادت بالفعل "العوامل الخارجية" المرتبطة بالنقل من حيث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والازدحام المروري وحوادث المرور. وأصبحت الانبعاثات الناتجة عن النقل تتسبب بنسبة 23٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم وتتزايد بشكل أسرع من أي مصدر آخر؛ أما تلوث الهواء الخارجي، والذي يُعتبر النقل أحد أهم أسبابه، فهو مسؤول عن 3.7 مليون وفاة سنويًا، وتؤدي حوادث السير على الطرق إلى وفاة أكثر من 1.2 مليون شخص سنويًا، ويؤدي الازدحام المروري الشديد إلى اختناق المدن والتأثير على الناتج المحلي الإجمالي. يتطلب تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة تحولاً جوهرياً في التفكير المتعلق بالنقل، مع التركيز

على هدف النقل بدلا من التركيز على وسائله. وبما أنّ إمكانية الوصول إلى الخدمات والسلع والفرص للجميع هي الهدف الأسمى، تُعطى الأولوية لجعل المدن أكثر إحكاما وبالتالي تتوفر فيها قابلية السير من خلال تخطيط أفضل ودمج تخطيط استخدام الأراضي مع تخطيط النقل. كما أن وسائل النقل مهمة أيضًا، ولكن ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لجعل المدينة أكثر شمولاً تعني أن المدن ستضطر إلى الابتعاد عن التنقل بالسيارة واللجوء الى النقل العام وأنماط النقل النشطة مثل المشي وركوب الدراجات مع اتصال جيد بين الوسائط.

وقد أدى ارتفاع مستويات الازدحام المروري ونوعية الهواء السلبية في الكثير من المناطق الحضرية إلى زيادة الحاجة إلى نظام نقل عام ناجح لتخفيف الاعتماد على وسائل النقل الخاصة. وتحقّق المدن التي تختار الاستثمار في خيارات النقل العام الفعالة مكاسب على المدى الطويل. والمدن التي تتمتع بقدرة على الوصول إلى وسائل النقل العام، بما في ذلك إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقات، هي الأكثر تفضيلاً لأنها من المرجح أن تقدم تكاليف نقل أقل مع تحسين ظروف البيئة والازدحام والسفر داخل المدينة. وفي الوقت نفسه، فإن تحسين إمكانية الوصول إلى المناطق التي توجد فيها نسبة عالية من المجموعات المحرومة من النقل مثل المواطنين المسنين والأفراد الذين يواجهون تحديًا جسديًا وأصحاب الدخل المنخفض أو المناطق ذات أنواع السكن المحددة مثل المباني المكتظة أو المساكن العامة، تساعد أيضًا على زيادة الكفاءة واستدامة نظام النقل العام. تعتبر المواصلات العامة معادلًا مهمًا للدخل والاستهلاك والتفاوتات المكانية. ولقد أثبت هذا المؤشر أن النقل العام يجعل المدن أكثر شمولاً وأمانًا واستدامة. إن النقل الفعال والمنخفض التكلفة أمرٌ بالغ الأهمية للحد من الفقر الحضري وعدم المساواة وتعزيز التنمية الاقتصادية، لأنّه يوفر إمكانية الوصول إلى الوظائف والرعاية الصحية والخدمات التعليمية والسلع العامة الأخرى.

النقل العام النظيف هو وسيلة فعالة للغاية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبالتالي فهو يساهم في تغير المناخ وانخفاض مستويات استهلاك الطاقة. والأهم من ذلك أن وسائل النقل العام يجب أن تتوفر بسهولة لكبار السن والمواطنين أصحاب الاعاقات.

المفاهيم:

سيتم رصد هذا المؤشر من خلال نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة. ونظرًا لأن معظم مستخدمي وسائل النقل العام يسيرون من مكان انطلاقهم إلى محطات المواصلات العامة ومن محطات المواصلات العامة إلى وجهات رحلاتهم، يتم أحيانًا تقييم التوافر المكاني المحلي وإمكانية الوصول من ناحية وصول المشاة (سيرًا)، على عكس الاصطفاف والركوب (المواقف التحفيزيّة) أو النقل.

وبالتالي، يعتبر الوصول إلى وسائل النقل العام مناسباً، عندما يكون الوصول إلى محطة معترف بها رسمياً ضمن مسافة 0.5 كم من نقطة مرجعية مثل المنزل والمدرسة ومكان العمل والسوق إلخ. وتشمل المعايير الإضافية لتعريف وسائل النقل العام الملائمة ما يلي:

أ) وسائل النقل العام في متناول جميع العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك أولئك الذين يعانون جسديًا و/أو بصريًا و/أو من ضعف السمع، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقات المؤقتة والمسنين والأطفال وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون من حالات هشّة.
ب) النقل العام مع خدمة متكررة خلال أوقات الذروة.
ت) محطات توفّر بيئة انتظار آمنة ومريحة.

تُعرف المواصلات العامة بأنّها خدمة نقل الركاب المشتركة متاحة لعامة الناس، وتشمل السيارات والحافلات والعربات والترام والقطارات ومترو الأنفاق والعبّارات التي يتشاركها الغرباء دون ترتيب مسبق. ومع ذلك، فإنها تستثني سيارات الأجرة، الرحلات المشتركة، والحافلات المستأجرة، والتي لا يتم تقاسمها من قبل الغرباء دون ترتيب مسبق. كما أنها تستثني وسائط النقل غير الرسمية وغير المنظمة (شبه الترانزيت)، والدراجات النارية للأجرة، والعربات ذات العجلات الثلاث إلخ.

يشير مصطلح "النقل العام" إلى خدمة عامة تُعتبر سلعة عامة لديها "مواقف" مصممة بشكل جيد للركاب للركوب والنزول بطريقة آمنة و "مسارات" معترف بها رسميًا.

تعليقات منهجية إضافية:

تعتمد طريقة تقدير نسبة السكان الذين يتوافر لهم الوصول إلى وسائل النقل العام على أربع خطوات:

أ. التحليل المكاني لتحديد المنطقة المبنية من التجمعات الحضرية:

تحديد المنطقة المبنية للتجمعات الحضرية وحساب المساحة الكلية (بالكيلومتر المربع). يجب أن تتم المواءمة بين المنطقة المحددة مع مناطق التعداد للتوافق مع البيانات الديموغرافية.

ب. عمليّة جرد لمواقف النقل العام في المدينة أو منطقة الخدمة:

يمكن الحصول على معلومات من إدارة المدينة أو الجهات المزوّدة للخدمات. في بعض الحالات التي تكون فيها هذه المعلومات ناقصة أو غير مكتملة أو قديمة، يمكن أن تكون المصادر المفتوحة والخرائط المجتمعية، والتي يزداد اعترافها كمصدر صالح للمعلومات، بديلاً صالحًا.

عندما تكون المعلومات متاحة، فانّ خصائص الجودة، وإمكانية الوصول الشاملة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، والسلامة، وتكرار الخدمة يمكن "تخصيصها" لقائمة جرد محطات وقوف وسائل النقل العامة لإجراء تحليل مفصل وتقسيم إضافي وفقًا للقدرات الإحصائية للبلدان والمدن.

ج. تقدير المساحة الحضرية مع الوصول إلى وسائل النقل العام:

لحساب المؤشر، من الضروري استخدام خريطة مع قائمة جرد حول محطات النقل العام المعترف بها رسمياً وإنشاء منطقة عازلة نصف قطرها 500 متر لكل محطة، ودمج وقطع حدود المنطقة المبنية للتجمعات الحضرية.

د. تقدير نسبة السكان الذين يتمتعون بسهولة الوصول من اجمالي عدد سكان المدينة:

تطبيق البيانات الديموغرافية لنظام المعلومات الجغرافيّة على عدد المساكن داخل المنطقة التي فيها امكانيّة الوصول إلى محطات وسائل النقل العام. بالإضافة الى حساب عدد السكان داخل تلك المساكن وتقدير نسبة السكان من إجمالي سكان المدينة.

استكمالًا لما ذُكر أعلاه، فالمعالم القياسيّة (البارامتر) الأخرى لتتبع هدف النقل تتضمن ما يلي:

أ. إمكانية الوصول المتعلقة بالتخطيط الحضري: يمكن قياس هذا المعلم باستخدام الكثافة (الأشخاص/كلم مربع) من مسوح التعداد والنسبة المئوية لمساحة الشارع في المدن وعدد التقاطعات/ كم مربع من تحليل المراصد الأرضية و/أو خرائط المدن. فالكثافة هي عامل مهم لكفاءة أنظمة النقل العام. وانّ ملاءمة الشوارع والمعابر تحدد إمكانية الوصول إلى المناطق الحضرية إلى حد كبير.
ب. إمكانية الوصول المتعلقة بتخطيط النقل: يمكن قياس هذا المعلم باستخدام النسبة المئوية للسكان ضمن نطاق 500 متر من محطة وقوف للنقل العام من خلال خرائط المدن وبيانات عينات المسح.

ج. القدرة على تحمل التكاليف: يمكن الحصول عليه من النسبة المئوية لدخل أسرة تابعة للفئة الخمسية السكانيّة ذات المعدل الأدنى التي تُنفَق على النقل، وذلك عن طريق المسوح العيّنية ومسوح استعداد الدفع WTP. وانّ الخمس الأفقر من السكّان يجب ألّا يدفع أكثر من 5٪ (يُقرر لاحقًا) على النقل.

د. الجودة: يمكن قياس هذ المعلم من خلال قياس وقت السفر، والاستفادة للجميع، والسلامة، والأمن، والراحة، ومعلومات المستخدم من نماذج الاستبيانات.

ه. الانتقال إلى النقل المستدام: يتم التعبير عن ذلك أيضًا في التوزيع بين وسائط النقل (السيارات، النقل غير الآلي، النقل العام)، وعدد الكيلومترات التي يقطعها المسافرون على مركباتهم الكهربائيّة كنسبة مئوية من إجمالي الكيلومترات للمسافرين التي تمّ عبورها في المناطق الحضرية من استطلاعات التنقل في المدينة. وهذا المعلم هو مهم أيضا بسبب مساهمة النقل في انبعاثات الكربون ونوعية الهواء في المدن.

المنهجيّة

طريقة الاحتساب:

يتم حساب هذا المؤشر بناءً على المعايير التالية:

يتم عادة تحديد مناطق الخدمة باستخدام عملية التنظيم (باستخدام نظام المعلومات الجغرافية) عن طريق بناء خطوط متساوية حول كل محطة نقل عام أو كل طريق نقل عام. تتضمن عملية التنظيم بوضوح قرارين على الأقل. القرار الأول هو ما إذا كان ينبغي استخدام الطرق أو محطات الوقوف كمرجع للقياس. قد تؤدي المقاربتان إلى نتائج مختلفة جدًا من التوافر المكاني. ولكن بشكل عام، فإن محطات توقف وسائل النقل العام توفر أساسًا أكثر ملاءمة من الطرق لجهة تقدير تغطية منطقة الخدمة لأن محطات الوقوف هي المواقع الفعلية لوصول مستخدمي النقل العام. القرار الآخر المتضمَّن في عملية التنظيم هو حجم التخزين. من الممارسات الشائعة في تخطيط وسائل النقل العام هو افتراض أن الناس يحصلون على خدمة النقل العام إذا كانوا على بعد 0.5 كيلومتر (أو 500 متر) عن طريق النقل العام أو محطة الوقوف. بمجرد تحديد عتبة المسافة، يتم إنشاء النظم حول وسائل النقل العام. وتقيس بعض الدراسات المسافة القائمة على الهواء، أو المسافة الإقليديّة، بينما يستخدم البعض الآخر مسافة الشبكة (أي مسافة المشي المحسوبة باستخدام شبكة الشارع للوصول إلى وسيلة النقل العام.) ونظراً لأن مسافة الشبكة بين موقعين في الفضاء هي ذات مسافة أكبر، أو مساوية لمسافة الهواء المقابلة، فإن حجم منطقة التغطية المحددة بمسافة الشبكة سيكون أصغر من أو يساوي تلك التي تحددها المسافة الهوائيّة. بالإضافة إلى استخدام مقاييس المسافات المذكورة أعلاه، اقترح البعض استخدام وقت السفر لوسائل النقل العام كمقياس للقرب. من المفضل استخدام وقت السفر كمقياس للقرب لأن مقاييس وقت السفر تمثل عوامل غير ملائمة للمشاة مثل التضاريس الحادة. ومع ذلك، وبسبب المتطلبات الإضافية للبيانات ومقدار الجهد المبذول، نادراً ما تُستخدم مقاييس وقت السفر في الممارسة العملية. بالنسبة لهذا المؤشر، سيتم استخدام محطة النقل العام كنقطة خدمة.

تحديد السكان المخدومين

عندما يتم إنشاء نظم للخدمة، تكون الخطوة التالية هي تركيب النظم على مضلعات أخرى، مثل قطاع التعداد، التي تتوفر لها بيانات اجتماعية ديموغرافية (مثل أرقام السكان والأشخاص ذوي الإعاقة ونوع منطقة الإقامة، وما إلى ذلك). ويشار إلى تلك المضلعات كمناطق تحليل، وعادة ما تتقاطع نظم الخدمة (يُشار إليه بالرمز i)، كليًا أو جزئيًا، مع أكثر من منطقة تحليل j (j=1…..J). انّ عدد السكّان الذين تصلهم خدمة النقل العام في نظام i، Pi ، يتساوى مع مجموع السكان في كل من المناطق المتقاطعة ، Pi؛ وبالتالي،

Pi=?_(j=1)^J¦Pij

حيث يتم تقدير Pij بناءً على مقدار التفاعل بين نظم الخدمة i ومنطقة التحليل j.

عند تقدير Pij، يفترض أن يكون السكان موزعون بشكل موحد داخل مناطق التحليل.

دمج التوافر الزمني المحلي.

تغطي الطريقة الموضحة أعلاه خدمة النقل العام الذي يقوم فقط على الوصول المكاني إلى محطات التوقف أو الطرق ولا تتناول البعد الزمني المرتبط بتوافر وسائل النقل العام. نلاحظ أن الجانب الزمني لتوافر وسائل النقل العام مهم لأن الخدمة على مسافة قريبة لا تعتبر بالضرورة متاحة إذا كانت أوقات الانتظار تتجاوز مستوى الحد الأدنى المطلوب. يرتبط وقت الانتظار هذا لوسائل النقل العامة بتواتر الخدمة بالإضافة إلى عتبة الانتظار المسموح به لمستخدمي النقل العام. سنترك القياس الزمني تماماً للمقارنة العالمية، ولكن يتم تشجيع البلدان التي يمكنها إضافة هذا المكون، على جمع هذه المعلومات والإبلاغ عنها كجزء من التفصيل.

وأخيراً، سيتم احتساب السكان الذين يتوافر لهم الوصول إلى وسائل النقل العامة من سكان المدينة بالكامل حسب التالي؛

النسبة المئوية للسكان الذين يتوافر لهم الوصول إلى وسائل النقل العام = 100 × (عدد السكان الذين لديهم سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام) / (سكان المدينة).

التفصيل:

يمكن تفصيل المعلومات كما هو موضح أدناه، بما في ذلك العوائق المحتملة مثل الإعاقة، ولكنها تتطلب جهودًا قوية وتغييرات في الآليات السائدة لجمع البيانات:

تصنيف بحسب الموقع (داخل المدن).

تصنيف بحسب مجموعة الدخل.

تصنيف بحسب الجنس (الأسر المعيشيّة التي ترأسها امرأة).

تصنيف بحسب العرق (رب الأسرة).

تصنيف بحسب الاثنيّة (رب الأسرة).

تصنيف بحسب حالة الهجرة (رب الأسرة).

تصنيف بحسب السن (الأسر المعيشية).

تصنيف بحسب وسيلة النقل العام.

مشتقات قابلة للقياس:

- نسبة المناطق الحضرية التي تتمتع بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام.

- نسبة السكان / المناطق الحضرية التي تتمتع بوصول سهل إلى محطات وقوف النقل العام مع إمكانية الوصول الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

- نسبة السكان / المناطق الحضرية التي تتمتع بقدرة متكررة على الوصول إلى وسائل النقل العام خلال ساعات الذروة.

- نسبة السكان / المناطق الحضرية التي تتمتع بقدرة متكررة على الوصول إلى وسائل النقل العام خارج ساعات الذروة.

- نسبة المناطق الحضرية المركزيّة/ الضواحي الحضرية التي تتمتع بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام.

معالجة القيم الناقصة:

- **على مستوى البلد**

من المتوقع أن تكون البيانات ناقصة في السنوات القليلة الأولى من جمع البيانات لهذا المؤشر، ويعود ذلك الى بطء اعتماد المنهجية المقترحة من قبل الحكومات الوطنية والنظم الإحصائية. إن الطبيعة المكانية للمؤشر والاختلافات في تعريف وسائل النقل العامة من قبل البلدان ستؤثر جميعها على توافر البيانات. وبالتالي، فإن البيانات الناقصة للبلدان المختارة سوف يتم تسجيلها تدريجيًّا انطلاقًا من توافر أو غياب نظام نقل عام.

مصادر البيانات

مصادر البيانات الفعليّة والموصي بها لهذا المؤشر هي:

- بيانات عن موقع محطات وسائل النقل العام في المدينة: ادارة المدينة أو مقدمي الخدمات، وبيانات أنظمة المعلومات الجغرافية.

- وحدات سكنية ضمن 500 متر من محطات النقل العام: بيانات التعداد وبيانات أنظمة المعلومات الجغرافية.

- عدد السكان لكل وحدة سكنية: تعداد السكان / المسوح الأسرية.

- المسوح الأسرية التي تجمع معلومات عن نسبة الأسر المعيشية التي تعلن أنها تستطيع الوصول إلى وسائل النقل العامة في حدود 0.5 كيلومتر. يمكن لهذه المسوح أيضًا جمع معلومات حول جودة الخدمة.

وبسبب طبيعتها المكانية، فإن استخدام التجمع الحضري هو شرط مسبق لقياس ومقارنة هذا المؤشر.

توافر البيانات

يتم تصنيف هذا المؤشر تحت الدرجة الثانية، وهذا يعني أن المؤشر واضح من الناحية النظرية، كما توجد منهجية راسخة ولكن البيانات غير متوفرة بسهولة.

لا توجد منهجية متفق عليها دوليا لقياس الملاءمة وجودة الخدمات في مجال النقل العام. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر منهجيّة محليّة/عالميّة حول شبكات النقل الحضري. وبالتالي، فإن البيانات غير منسقة وغير قابلة للمقارنة على المستوى العالمي. سيتطلب الحصول على هذه البيانات جمعها على مستوى البلديات / المدن مع وجود أوجه قصور عميقة في بعض المناطق مثل بيانات النقل الجماعي والبنية التحتية للنقل. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون منصة برمجيات مفتوحة المصدر لقياس إمكانية الوصول، وهي أداة محلّل مخطّط الرحلات المفتوح (OTPA) متاحة للمسؤولين الحكوميين وجميع العاملين في النقل الحضري. هذه الأداة تم تطويرها من قبل البنك الدولي بالتعاون مع كونفيال (http://conveyal.com)، ومن شأن هذه الأداة أن تعزز قوة محلّل مخطّط الرحلات المفتوح OTPA والبيانات القياسية المفتوحة لتكوين نموذج الوصول على مستوى الحيّ. القيمة المضافة للأداة (حرة وسهلة الاستخدام) هي قدرتها على حساب سهولة الوصول إلى مختلف الفرص وسيناريوهات النقل. من المقرر عقد اجتماع لفريق الخبراء في وقت لاحق من عام 2016 والذي سيؤدي إلى تنسيق الأدوات والبيانات الحالية لضمان وجود شكل أكثر اتساقاً وتوحدًا لإعداد التقارير عن هذا المؤشر.

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

- **الغاية 16-10: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية**

- **المؤشر 16-10-1: عدد ما تمّ التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب للصحافيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهراً الماضية**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

بالنسبة لهذا المؤشر، يشمل القتل جرائم القتل العمد والحرمان التعسفي من الحياة، كما هو وارد في المادة 6(1) من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. يُعرّف الاختفاء القسري بأنه الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية، ويليه الرفض بالاعتراف بالحرمان من الحرية أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يضع هذا الشخص خارج نطاق الحرية حماية القانون (الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تم تكييفها لمراعاة حالات الاختفاء التي ارتكبتها الجهات الفاعلة من غير الدول). الاحتجاز التعسفي هو الاحتجاز دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات، على النحو المبين في المادة 9 (1) من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويدلّ التعذيب على أي فعل يعرّض شخصاً ما للألم أو المعاناة الشديدة، جسدياً كان أم عقلياً، عن عمد، لأغراض مثل الحصول منه أو من طرف ثالث على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على فعل ارتكبه هو أو أي طرف ثالث، أو فعل اشتُبه في ارتكابه، أو لغرض تخويفه أو إكراهه هو أو أي طرف ثالث، أو لأي سبب من الأسباب التي تتمثّل بالتمييز من أي نوع كان، عندما يحدث هذا الألم أو المعاناة أو بتحريض أو بموافقة مسؤول أو شخص آخر يعمل بصفة رسمية (اتفاقية مناهضة التعذيب). الاعتداء يعني الاعتداء الجسدي على جسم شخص آخر مما يؤدي إلى إصابة جسدية خطيرة.

المدافعون عن حقوق الإنسان هو مصطلح يستخدم لوصف الأشخاص الذين يعملون، بشكل فردي أو مع آخرين، على تعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها. يتم تحديد المدافعين عن حقوق الإنسان قبل كل شيء من خلال ما يفعلونه وذلك من خلال وصف لإجراءاتهم وبعض السياقات التي يعملون فيها والتي يمكن تفسير هذا المصطلح على أفضل وجه. قد يشمل تعريف المدافعين عن حقوق الإنسان الصحفيين والنقابيين، لكن كل حالة فردية يتم احتسابها مرة واحدة فقط. ومن الأمثلة الأخرى مثلاً الحملات الطلابية لوضع حد للتعذيب في السجون، أو سياسي يتخذ موقفاً ضد الفساد المستشري أو الشهود في قضايا المحاكم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

يغطي مصطلح الصحفيون "الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ومنتجي وسائل الإعلام الاجتماعية الذين يولدون قدراً كبيراً من صحافة المصلحة العامة". وقد وافقت الدول الأعضاء في اليونسكو على هذا المفهوم، ويمكن أن يشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المراسلين المحترفين المتفرغين والمحللين والمراسلين الأجانب والصحفيين المحليين، فضلاً عن المدونين وغيرهم من منتجي وسائط التواصل الاجتماعي الذين يشاركون في أشكال ذاتية نشر المطبوعات، على الإنترنت أو في أي مكان آخر، والصحفيين من "وسائل الإعلام التقليدية" وأولئك الذين يعملون عبر وسائل الإعلام المتعددة.

يشير مصطلح "نقابي" إلى فرد مستخدم أو معتمد من قبل نقابة مهنية، وممثلين آخرين منتخبين للعمال، بما في ذلك العمال في القطاع غير الرسمي.

الأساس المنطقي:

يطلب من البيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الصحفيين والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان معرفة ما إذا كانت الحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير، تشمل الحق في تلقي المعلومات، والحق في حرية التجمع السلمي والجمعية محمية وفقا للقانون الدولي. الدولة ملزمة باحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، حيث يجب عليها الامتناع عن التعدي على الحقوق، وكذلك الالتزام بحماية الأفراد من أفعال الأطراف الثالثة. ومن ثم، فإن المؤشر يقيس جميع هذه الحالات، ولكن عندما يرتكب القتل أو الاختفاء أو الاعتقال أو الاعتداء أو التعذيب من قبل وكيل الدولة أو أي شخص آخر يعمل تحت سلطة الحكومة أو بالتواطؤ أو التسامح أو الإذعان، أو عندما تخفق الدولة في التحقيق في الجريمة التي يرتكبها طرف ثالث أو معاقبة مرتكبها، الأمر الذي سيشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان.

قد يكون للقتل أو الاختفاء أو الاحتجاز التعسفي أو الاعتداء أو التعذيب الذي يتعرّض له الصحفيين أو النقابيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان تأثير مخيف على حرية التعبير والحريات الأساسية الأخرى. من أجل الحصول على صورة كاملة لمدى حماية الحريات الأساسية، فإنه من المستحسن أن يكون لديك سلة من المؤشرات على المستوى الوطني بما في ذلك الوصول إلى المعلومات، والجوانب الأخرى للحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع، وتأسيس الجمعيات، ولا سيما الحق في التواصل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وأنواع أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان التي كثيراً ما ترتكب ضد الصحفيين والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي قد تشمل الترهيب والمضايقة والمقاضاة والتشهير وتقييد الحركة.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يُحسب المؤشر على أنه العدد الإجمالي لحالات القتل أو الاختفاء أو الاحتجاز التعسفي أو التعذيب أو الاعتداء على الصحفيين أو النقابيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي يتحقق منها كيان مستقل (في هذه الحالة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو).

التفصيل:

يتم تصنيف البيانات الخاصة بالمؤشر بحسب نوع الانتهاك، المهنة / مجال العمل، العرق، الجنس، العمر، الدخل، الموقع الجغرافي، الإعاقة، الدين، وضع الهجرة أو النزوح، وضع الأقليات أو السكان الأصليين، التوجه الجنسي والهوية الجنسية للضحية، والخصائص ذات الصلة بالجاني، عندما تكون معروفة (مسؤول حكومي، فرد يعمل لحسابه الخاص، وكيل لكيان آخر، جنسه، عمره). يمكن أن يميز المؤشر أيضًا على أساس الرأي السياسي للضحية حيث تم التعبير عن ذلك.

واجهت النساء المدافعات عن حقوق الإنسان جميع أنواع الانتهاكات المدرجة في هذا المؤشر. إلا أن وضعهنّ ودورهنّ الخاصّين يحتاجان وعيًا خاصًا وحساسية لكل من الطرق التي قد يتأثّرن بها بشكل مختلف بسبب هذه الضغوط وبعض التحديات الإضافية. من الضروري ضمان حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والرجال أيضاً ودعمهنّ في عملهنّ، وبالفعل، فإن هؤلاء النساء معترف بهن بالكامل كمدافعات عن حقوق الإنسان.

مصادر البيانات

يجمع هذا المؤشر البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، وجمعيات الصحفيين، والنقابات المهنية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية بما في ذلك، على سبيل المثال، منظمة مراسلون بلا حدود، المادة 19، ومرصد حقوق الإنسان. كما تتلقى اللجان والمحاكم والمنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان تقارير عن هذه الانتهاكات.

ستقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، سنوياً، بتجميع معلومات حول عدد هذه الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من مصادر البيانات هذه والبيانات الإضافية التي يتم جمعها من خلال الشكاوى الفردية إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك المقررين الخاصين المعنيين بحقوق الإنسان المدافعين عن حقوق الإنسان، والمعنيين بحرية الرأي والتعبير، وبالتعذيب، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. وستدرج أيضا بيانات إضافية من المكاتب الميدانية للمفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيتم التحقق من هذه البيانات والتدقيق فيها للتأكد من عدم وجود ازدواجية وتجميعها بما يتماشى مع التعاريف الدولية المتفق عليها والموضحة أعلاه.

تقوم منظمة اليونسكو بجمع معلومات حول عدد الصحفيين الذين يتم قتلهم سنوياً، بناءً على تفويض من الدول الأعضاء، من البيانات التي يتم جمعها من خلال الأبحاث المتعددة المصادر، بما في ذلك التقارير الصحفية، والمعلومات من مجموعات الرصد، والتقارير المباشرة، والمعلومات من مكاتب اليونسكو الميدانية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. ثم تُنقل التقارير المتعلقة بعمليات القتل والإفلات من العقاب التي وضعتها اليونسكو لتوضيح حالة التحقيق القضائي إلى الدول الأعضاء وتصنيفها إلى ما يلي: 1) عدم تلقي أي معلومات حتى الآن؛ 2) مستمر 3) حُلّت 4) قتل خلال تبادل إطلاق النار و5) غيرها. ويمكن الاطلاع على هذه المعلومات على أساس سنوي، في تقارير المدير العام لليونسكو بشأن "سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب" وفي دراسة اليونسكو التي تحمل عنوان الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام.
وستعمل اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كهيئتين رائدتين ستقومان بتجميع البيانات والتحقق من صحتها من هذه المصادر المتعددة. وستقوم بتطوير منهجية لتعديل البيانات مع الأخذ بعين الاعتبار مشكلات جودة البيانات وضمان إمكانية المقارنة بين مصادر البيانات المختلفة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

- **الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات**
- **الغاية 16-10: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية**
- **المؤشر 16-10-2: عدد البلدان التي تعتمد وتنفّذ ضمانات دستورية و / أو تشريعية و / أو خاصة بالسياسات للنفاذ العام إلى المعلومات**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:
عدد البلدان التي تعتمد وتنفّذ ضمانات دستورية و / أو تشريعية و / أو خاصة بالسياسات للنفاذ العام إلى المعلومات.

يكمن تركيز هذا المؤشر في حالة اعتماد وتنفيذ الضمانات الدستورية والتشريعية و / أو الخاصة بالسياسات من أجل النفاذ العام إلى المعلومات. ويتعلق التعريف بشكل مباشر بـ "النفاذ العام إلى المعلومات"، وهو أوسع نطاقاً من الحريات الأساسية الراسخة الخاصة بالتعبير وتكوين الجمعيات. وعلى العكس من ذلك، تؤثر هذه الحريات أيضًا على البيئة المناسبة للنفاذ العام إلى المعلومات.

الأساس المنطقي:
وكما اقترحت شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) واليونسكو في العروض السابقة لفريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة (UN TST)، فهذا مؤشر ملائم وقابل للقياس.

كما أنه يستجيب للعدد المتزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعتمدت بالفعل ضمانات قانونية، والعديد من الدول الأخرى التي تدرس حاليا التشريعات أو اللوائح ذات الصلة في هذا المجال.

الأساس المنطقي لتقييم ما بعد التنفيذ هو تقييم مدى ملاءمة الخطوات القانونية للوصول إلى المعلومات العملية. وهو ليس مؤشراً مركباً، بل هو ربط منطقي للقوانين والسياسات بالتأثير العملي ذي الصلة بمخاوف أهداف التنمية المستدامة.

بالنسبة لهذا المؤشر، فإن الكلمات المفاتيح هي "اعتماد" و "التنفيذ". وعلى هذا النحو، فإنه يحدد: (أ) ما إذا كان البلد (أو على المستوى العالمي، وعدد البلدان) لديه ضمانات دستورية و / أو تشريعية و / أو خاصة بالسياسات للحصول على المعلومات العامة؛ (ب) إلى أي مدى تعكس هذه الضمانات الوطنية "الاتفاقات الدولية" (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك)؛ (ج) آليات التنفيذ المعمول بها لهذه الضمانات، بما في ذلك المتغيرات التالية:
- جهود الحكومة للترويج للجمهور الحق في الحصول على المعلومات.
- وعي المواطنين بحقهم القانوني في الحصول على المعلومات وقدرتهم على استخدامها بفعالية.
- قدرة الهيئات العامة على توفير المعلومات بناء على طلب الجمهور.

وبالتالي، يقوم هذا المؤشر بجمع البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمؤسسات الأكاديمية، والسلطات التنظيمية الإعلامية الوطنية، وغيرها. وسيتم جمع هذه المعلومات ومعالجتها وفحصها من قبل المنظمات الدولية -اليونسكو والبنك الدولي.

تجمع اليونسكو بعض جوانب هذه البيانات باستخدام مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، بالإضافة إلى تقرير الاتجاهات العالمية لحرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام الذي يصدر كل سنتين.

تتوفر بيانات عن وجود قوانين حرية المعلومات في 195 دولة على الأقل.

المفاهيم:

من الناحية المفاهيمية، يشير مصطلح "النفاذ العام إلى المعلومات" إلى "وجود نظام قوي يتم من خلاله توفير المعلومات للمواطنين وغيرهم". ويمثل هذا النظام مزيجًا من العناصر الفكرية والفيزيائية والاجتماعية التي تؤثر على توفر المعلومات الأفراد. بعبارة أخرى، عند مناقشة مسألة النفاذ العام إلى المعلومات، من المهم أن ندرك أن أي قياس يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كيف يرى الأفراد جودة المعلومات في المجال العام، طبيعة البنية التحتية للتواصل مكان لتسهيل النفاذ، وكيف يتم استخدام هذه المعلومات في نهاية المطاف من قبل الأفراد كأعضاء في نظام حكم معين.

بشكل عام، إذن، هذه هي القضايا التي تدخل في التشريعات والسياسات المتعلقة بالوصول العام. وعلى وجه التحديد، تتّخذ مثل هذه التشريعات والسياسات شكل قوانين حرية المعلومات (قوانين حرية المعلومات) التي تهدف إلى السماح للجمهور العام بالوصول إلى البيانات التي تحتفظ بها الحكومات الوطنية، وعلى نحو متزايد، من جانب الشركات الخاصة التي يتقاطع عملها مع العمليات الحكومية.

كان ظهور تشريع حرية المعلومات استجابة لاستياء متزايد من السرية المحيطة بتطوير السياسة الحكومية وصنع القرار. وقد أنشأت عملية قانونية "الحق في المعرفة" التي يمكن من خلالها تقديم طلبات للحصول على معلومات حكومية، يتم استلامها بحرية أو بأقل تكلفة، باستثناء الاستثناءات القياسية.

مثل هذه الصيغة لها أساس في الاتفاقيات الدولية. على سبيل المثال، فإن الحق في حرية التعبير، الذي لا يُعترف به فقط كحق أساسي من حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، يؤيده أيضاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والاتفاقية الأوروبية حول حقوق الإنسان (1950)، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (1969) والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981)، مما يجعله يعترف بالاعتراف والتطبيق السياسيين العالميين. وعلى وجه التحديد، في السياق الأوروبي، يمكن الإشارة إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الوصول إلى الوثائق الرسمية، التي اعتمدت في 18 حزيران/ يونيو 2009. وفي الأميركيّتين، وضعت اللجنة القانونية للبلدان الأميركية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية مجموعة من المبادئ بشأن الحق في النفاذ إلى المعلومات في عام 2008.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

تكون طريقة الاحتساب كمية ونوعية على حد سواء، مع بيانات ناتجة عن استعراض عالمي للمسوح الحالية (مثل تقارير الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام التابعة لليونسكو، إلخ) والسجلات الإدارية وتقييمات الخبراء (مثل مؤشر الحكومة المفتوحة للعدالة في العالم)، إلخ. بشكل أكثر تحديدًا، سيتم تقييم المتغيرات الرئيسة التالية:

1. هل لدى أي دولة ضمانات دستورية و / أو تشريعية و / أو خاصة بالسياسات للنفاذ العام إلى المعلومات؟
2. هل تعكس تلك الضمانات الدستورية والتشريعية و / أو الخاصة بالسياسات اتفاقيات دولية معروفة (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وما إلى ذلك)؟

3. ما هي آليات التنفيذ المعمول بها للتأكد من أن هذه الضمانات تعمل على النحو الأمثل؟

لمعالجة هذه الأسئلة، سيتم استخدام ما يلي كمؤشرات أداء فرعية:
- القانون الوطني أو الضمانات الدستورية المتعلقة بالحق في النفاذ إلى المعلومات
- توقيع وتصديق الدولة على الالتزام بالمعاهدات ذات الصلة، مع عدم وجود استثناءات مذكورة، وهي تنعكس، قدر الإمكان، في تشريعات حرية المعلومات المحلية
- إدراك وممارسة حق الوصول إلى المعلومات الرسمية
- قيام الهيئات العامة بإصدار معلومات على حد سواء بشكل استباقي وعند الطلب
- آلية استئناف فعالة وكفؤة من خلال هيئة إدارية مستقلة، مثل مفوض المعلومات أو أمين المظالم
- تحديد أي قيود على أساس حماية الخصوصية الشخصية بشكل ضيق من أجل استبعاد المعلومات التي لا توجد فيها مصلحة عامة مبررة.

وستشمل وسائل التحقق ما يلي:
- أي قانون أو سياسة خاصة بحق النفاذ إلى المعلومات تتوافق مع المعايير الدولية
- التقارير من وكالات / خبراء موثوقين عن ضمانات الحق في النفاذ إلى المعلومات وما تعكسه من معايير / اتفاقيات دولية
- سياسات الهيئات العامة في ما يتعلق بالإفراج عن المعلومات (التي تضمن الوصول للجمهور بسهولة إلى المعلومات، بما في ذلك عبر الإنترنت)
- دليل على التزام الدولة بفتح الحكومة على سبيل المثال طباعة ونشر القوانين، وقرارات المحاكم، والإجراءات البرلمانية، وبرامج الإنفاق (مقابل تعهدات أهداف التنمية المستدامة)
- معلومات إحصائية حول الطلبات العامة للحصول على معلومات رسمية مع تلبيتها أو رفضها
- معلومات إحصائية حول الاستئنافات أو الشكاوى حول طلبات الحصول على المعلومات التي تم رفضها

التفصيل:
يمكن تفصيل المؤشر من حيث مدى تأثير إقامة المواطنين على قدرتهم على النفاذ إلى المعلومات (ككيفية حصول المناطق الريفية أو المحيطة بالأرياف، والمناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمدن على المعلومات من الجهات الحكومية). ويمكن أن يتم تفصيل المؤشر أيضاً بحسب ما إذا كان النوع الاجتماعي يؤثر على القدرة على النفاذ إلى المعلومات. بالإضافة إلى أنه يمكن تقييم الجوانب المتعلقة بكيفية تأثير الإعاقة على النفاذ العام إلى المعلومات.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

يحدّد تقييم الخبراء لأحدث المؤلفات حول قوانين FOI ما يلي:
(I) عدد البلدان التي لديها حاليًا قوانين / سياسات FOI؛
(2) إلى أي مدى تعكس "الاتفاقيات الدولية؛ و
(3) فعالية آليات التنفيذ

مصادر البيانات

الوصف:

تقارير اليونسكو والبنك الدولي
هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الهيئات الوطنية مثل المفوضين المسؤولين عن الحق في تنفيذ المعلومات
المنظمون وسائل الإعلام
المؤسسات الأكاديمية والبحثية
المنظمات غير الحكومية الداعمة لوسائل الاعلام (الوطنية والدولية)

تتنوع الطرق المستخدمة لجمع البيانات الخاصة بهذه البيانات، وتستند إلى الأساليب الكمية والنوعية، بما في ذلك:
تقييمات الخبراء النوعية (مؤشر الحكومة المفتوحة للعدالة في العالم، الذي أطلق في عام 2015 ويغطي 102 بلداً)؛
السجلات الإدارية (على سبيل المثال، عدد طلبات النفاذ إلى المعلومات؛ عدد طلبات في الاثني عشر شهراً الماضية؛ عدد النساء اللواتي يقدمن هذه الطلبات، وما إلى ذلك)
المسوح (مثل مؤشرات اليونسكو العالمية حول حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام (MDI)]؛ بيانات الاتحاد البرلماني الدولي عن تشريعات النفاذ إلى المعلومات والضمانات الدستورية للنفاذ إلى المعلومات؛ مسح القيم العالمية بشأن الثقة في وسائل الإعلام الإخبارية]؛ وما إلى ذلك)

الأمم المتحدة أو الهيئات الإقليمية ذات الصلة التي تحمل تفاصيل كل معاهدة، بما في ذلك الدول التي وقعت أو صدقت أو سجلت أي إعفاءات من التزاماتها، بالإضافة إلى التعليقات العامة لهيئات المعاهدة على التنفيذ.

يقوم عدد من المقررين الدوليين والإقليميين حول حرية التعبير بإصدار تقارير خاصة بكل بلد.

بالنسبة للبيانات المتعلقة بالقوانين الوطنية والضمانات الدستورية، تشمل المصادر: المكتبات الوطنية، ولجان القانون، والسجلات الرسمية للبرلمان والسجلات الحكومية.

عملية الجمع:

تستخدم اليونسكو أسلوبًا ثلاثياً لمقارنة البيانات من أجل الرصد العالمي، يشمل (1) قاعدات البيانات التي تحتفظ بها الوكالات الدولية الأخرى؛ (2) المسوح الدولية الخاصة التي تجريها الهيئات المستقلّة في البلد و(3) بيانات نموذجية ومقدَّرة، مستندة إلى مصادر البيانات الأخرى. وبشكل أكثر تحديدًا، تقوم منظمة اليونسكو بتحليل مدخلات البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر لإنتاج قائمة متوافق عليها من البلدان التي لديها قوانين خاصة بحرية النفاذ إلى المعلومات أو ما يعادلها. ومن بين تلك المنظمات والخبراء الذين يوفرون بياناتهم: Freedominfo.org, Fringe Special by Robert Vleugels، مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، حق تصنيف المعلومات، ومركز القانون والديمقراطية، المادة 19. وغيرها من الوكالات وهيئات الأمم المتحدة مثل: البنك الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

تتوفر بيانات عن وجود قوانين حرية المعلومات في 195 دولة على الأقل. ومع ذلك، من أجل جمع وتحليل البيانات في المستقبل، تبذل الجهود لضمان تحليل البيانات للحصول على معلومات حول الجوانب المتعلقة بكيفية تنفيذ "قوانين حرية المعلومات" فعليًا بدلاً من وجودها فقط.

- **الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**
- **الغاية 17-18: تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصّلة حسب الدخل، ونوع الجنس والسن، والانتماء العرقي والاثني، والوضع من حيث الهجرة والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالسياقات الوطنية، بحلول عام 2020**
- **المؤشر 17-18-2: عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني تتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية**

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يشير المؤشر إلى عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية تتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. أي عدد البلدان التي لديها تشريع إحصائي يتقيد بمبادئ UNFOP.

الأساس المنطقي:

سيتم اعتبار قانون الإحصاءات الخاص بالدولة متوافقًا مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية إذا كان القانون يحتوي على أحكام تتعلق بالمبادئ العشرة.

المفاهيم:

التشريعات الإحصائية الوطنية: يحدد قانون الإحصاء القواعد واللوائح والتدابير المتعلقة
التنظيم والإدارة والرصد والتفتيش على الأنشطة الإحصائية بطريقة منهجية، والقوة والفعالية والكفاءة لضمان التغطية الكاملة والدقة والاتساق مع حقيقة الصورة من أجل توفير مرجعية لتوجيه السياسات والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي، والمساهمة في تنمية البلاد لتحقيق الثروة والثقافة والرفاه والإنصاف.
المبادئ الأساسية للأمم المتحدة للإحصاءات الرسمية
المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الخاصة التي عقدت في الفترة من 11 إلى 15 نيسان / أبريل 1994 هي:

المبدأ 1 -توفر الإحصاءات الرسمية عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه في نظام المعلومات الخاص بالمجتمع، حيث تخدم الحكومة والاقتصاد والجمهور ببيانات عن الحالة الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تجميع الإحصاءات الرسمية التي تفي باختبار المنفعة العملية وإتاحتها على أساس غير متحيز من قبل الوكالات الإحصائية الرسمية لتكريم استحقاق المواطنين للمعلومات العامة.

المبدأ 2 -للاحتفاظ بالثقة في الإحصاءات الرسمية، يتعين على الوكالات الإحصائية أن تقرر وفقا لاعتبارات مهنية بحتة، بما في ذلك المبادئ العلمية والأخلاقيات المهنية، بشأن أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها.

المبدأ 3. لتسهيل التفسير الصحيح للبيانات، يتعين على الوكالات الإحصائية تقديم المعلومات وفقا للمعايير العلمية المتعلقة بمصادر الإحصاءات وطرقها وإجراءاتها.

المبدأ 4 -يحق للوكالات الإحصائية التعليق على التفسير الخاطئ للإحصاءات وإساءة استعمالها.

المبدأ 5-يجوز استخلاص بيانات للأغراض الإحصائية من جميع أنواع المصادر، سواء أكانت مسوح إحصائية أو سجلات إدارية. تقوم الوكالات الإحصائية باختيار المصدر في ما يتعلق بالجودة والتوقيت والتكاليف والعبء على المستجيبين.

المبدأ 6 -يجب أن تكون البيانات الفردية التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض التجميع الإحصائي، سواء أكانت تشير إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، سرية للغاية وتستخدم حصرا للأغراض الإحصائية.

المبدأ 7 -نشر القوانين والأنظمة والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

المبدأ 8 -التنسيق في ما بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أساسي لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي.

المبدأ 9 -يعزز استخدام الوكالات الإحصائية في كل بلد للمفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.

المبدأ 10 -يساهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

المؤشر 17-18-2= البلدان التي يحتوي قانونها على أحكام ترتبط بالمبادئ العشرة كلها

مصادر البيانات

الوصف:

مسح أهداف التنمية المستدامة لباريس PARIS21 21 (التي تقوم بإرسال الاستبيان/ الاستبيانات إلى البلد المعني)
الحصول على البيانات مباشرة من قاعدة البيانات الخاصة بالبلد أو من موقع الالكتروني
المسح / التجميع المشترك مع الوكالة الوطنية والهيئة الدولية
التغطية: جميع البلدان
مسح عبر الانترنت
المديرية العامة لمكتب الإحصاء الوطني
تم مسح 225 دولة. البيانات متاحة ل 83 دولة فقط.

.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

الغاية 17-18: تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصّلة حسب الدخل، ونوع الجنس والسن، والانتماء العرقي والاثني، والوضع من حيث الهجرة والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالسياقات الوطنية، بحلول عام 2020

المؤشر 17-18-3: عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يستند مؤشر عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ إلى التقرير السنوي عن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات (NSDS). بالتعاون مع شركائها، تقدم باريس 21 تقارير عن التقدم القطري في تصميم وتنفيذ الخطط الإحصائية الوطنية. المؤشر عبارة عن تعداد البلدان التي إما (1) تنفيذ استراتيجية، (2) أو تصمّم واحدة أو (3) في انتظار اعتماد الاستراتيجية في العام الحالي.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

هناك عدد بسيط من البلدان التي إما (1) تنفيذ استراتيجية، (2) أو تصمّم واحدة أو (3) في انتظار اعتماد الاستراتيجية في العام الحالي.

التفصيل:

يمكن تفصيل المؤشر بحسب المنطقة الجغرافية.

مصادر البيانات

يتم توفير البيانات من قبل مكاتب الإحصاءات الوطنية. يتم جمع المعلومات سنويًا والتحقق منها عبر مراسلات مباشرة عبر البريد الإلكتروني مع جهة التنسيق الوطنية للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الاحصاءات NSDS.
مسح أهداف التنمية المستدامة لباريس 21 من خلال نموذج متوفر على شبكة الانترنت + التقرير السنوي لباريس 21 بشأن وضع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الاحصاءات (http://www.paris21.org/nsds-status)
إرشادات الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الاحصاءات NSDS (http://nsdsguidelines.paris21.org)

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

الغاية 17-19: الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030

المؤشر 17-19-2: نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و(ب) حققت نسبة 100% من تسجيل الولادات و80% من تسجيل الوفيات

المفاهيم والتعاريف

تشير هذه المعلومات إلى 17-19-2 (أ) فقط

يتتبع المؤشر نسبة البلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية. ويشمل ذلك أيضاً البلدان التي تجمع إحصاءات السكان والمساكن الخاصة بها بشكل مفصّل من سجلات السكان، أو السجلات الإدارية، أو مسوح العينات أو غيرها من المصادر أو مجموعة من هذه المصادر.

الأساس المنطقي:

تعد تعدادات السكان والمساكن أحد المصادر الرئيسة للبيانات اللازمة لصياغة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والاستدامة البيئية. تعد تعدادات السكان والمساكن مصدراً هاما لتزويد البيانات التفصيلية اللازمة لقياس التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما في سياق تقييم حالة الناس بحسب الدخل والجنس والعمر والانتماء العرقي والاثني والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص.

وتقديرا لما سبق، فإن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E / RES / 2015/10 الذي وضع البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020 يحث الدول الأعضاء على إجراء تعداد سكاني واحد على الأقل للسكان خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2024، مع أخذ التوصيات الدولية والإقليمية المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن بعين الاعتبار، وإيلاء اهتمام خاص للتخطيط المسبق وكفاءة التكلفة والتغطية ونشر نتائج التعداد السكاني في الوقت المناسب لأصحاب المصلحة الوطنيين والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المناسبة الأخرى من أجل إبلاغ القرارات وتيسير التنفيذ الفعال لخطط وبرامج التنمية.

يتتبع المؤشر نسبة البلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن خلال السنوات العشر الماضية، وبالتالي يوفر معلومات عن توافر بيانات السكان والمساكن المفصلة واللازمة لقياس التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المنهجية

التفصيل:

يمكن تفصيل المؤشر بحسب المنطقة الجغرافية.

مصادر البيانات

ويدعو قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E / RES / 2015/10 الذي وضع البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020، الأمين العام إلى "رصد اللجنة الإحصائية وتقديم التقارير عنها بانتظام بشأن تنفيذ البرنامج". واستجابة لهذا الطلب، ترصد شعبة الاحصاءات بانتظام التقدم في تنفيذ تعدادات السكان والمساكن عبر الدول الأعضاء. وتقوم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بإرسال المسح إلى جميع البلدان التي تلتمس بيانات وصفية تفصيلية عن طرق التعداد عند ثلاث نقاط (بداية، منتصف، نهاية) على مدى 10 سنوات تمتد لعقد التعداد (حاليا جولة تعداد عام 2020 التي تغطي السنوات 2015-2024). بالإضافة إلى ذلك، يتم جمع المعلومات أيضًا من خلال الاستبيانات السنوية المرسلة إلى البلدان كجزء من مجموعة الحوليات الديموغرافية للأمم المتحدة.